الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(480)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	15
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	23
حقوق الإنسان فى العالم	88

كورونـــا..تعدد الوزراء.. والموت واحد

تفاصيل يومية نقرأها بألم

المصدر: جريدة المدينة السبت 9 جماد الاول 1436هـ - 28 فبراير 2015م

اضغط هنا

المدينة - جدة

لم يكد ينتهي شهر سبتمبر من العام 2012م حتى سجلت الدوائر الطبية في المملكة والعالم أول حالة وفاة لمواطن في جدة، جراء إصابته بفيروس تسبب في ضيق حاد في التنفس وفشل كلوي، وقد أطلق على هذا الفيروس الجديد آنذاك عددا من الأسماء المختلفة مثل «شبيه سارس» أو «سارس السعودي» في بعض الصحف الأجنبية، وثم اتفق بعد ذلك على تسميته «فيروس كورونا».

4 وزراء في مصارعة «كورونا»

عامان ونصف العام منذ عرفت المملكة «كورونا»، ضرب خلالها نحو الألف مصاب، وحصد ما يقارب الـ400 شخص، وتناوب عليه 4 وزراء صحة، ولا يزال يزداد ضراوة وإصرارًا على البقاء والانتشار والقتل، كما تحتفظ وزارة الصحة أيضًا بنفس الإصرار على التناقض، وافتقاد المنهجية، والجرأة الكافية في مواجهة هذا المرض الفتاك منذ ظهوره وحتى تفشيه.

فعلى الرغم من كل ما تردد حول إقالة وزير الصحة الأسبق الدكتور عبدالله الربيعة في 21 أبريل من العام 2014م، لعدم مواجهته الفيروس كما ينبغي، إلا أن أعداد المصابين والموتى يوم ترك منصبه كانت لا تتعدى 79 شخصًا وإصابة 244 آخرين، وهو الرقم الذي اعتبر آنذاك يمثل تقصيرًا من الوزارة، وتناقلت الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة، محلية وعالمية، خبر إقالة الوزير مقترنًا بإخفاقه في مواجهة المرض، ومصحوبًا بتلك الأرقام التي اعتبرت مرتفعة في حينها، رغم أنها لم تصل إلى ربع ما وصلت إليه الآن، رغم تغيير رأس الوزارة بدءًا من الدكتور الربيعة، ثم المهندس عادل فقيه، ثم الدكتور محمد آل هيازع، وصولاً إلى معالي وزير الصحة الحالي أحمد بن عقيل الخطيب.

تصريحات مطمئنة وواقع مزعج

لم تكن الوزارة في عهد الدكتور الربيعة متقاعسة عن مواجهة كورونا، ولكنها كانت مرتبكة في التعامل معه، ولا تمتلك رؤية واضحة لوقفه أو مواجهته، كما كان أكثر ما تم رصده من أخطاء، هو عدم الشفافية، ومحاولة إخفاء أعداد المصابين بالفيروس رغم تزايدهم.

وحقيقة الأمر أن تلك الملاحظات التي تم رصدها في أداء وزارة الدكتور الربيعة لم تتغير بعد تركه منصبه، اللهم إلا بعض التصريحات الإعلامية المطمئنة، مثل ما طالعنا به الوزير المكلف المهندس عادل فقيه ونشرته الصحف المحلية والإلكترونية بتاريخ 6 مايو 2014، والذي قال فيه: «سنقضي على كورونا قبل موسم الحج القادم»، مؤكدًا أن وزارته تعمل على مدار الساعة بالتعاون مع خبراء من عدة دول من أجل القضاء على المرض قبل موسم الحج، وهو ما لم يتحقق حتى الآن، بل تزايدت أعداد المصابين. وبالإضافة إلى مثل تلك التصريحات المطمئنة التي تناقض الواقع، جرى تغيير بعض قيادات الوزارة بالمناطق، وتلمس بعض المراجعات في الأداء، والتي لم تثبت تغيرا، وإنما تؤكد التناقض وفقدان الاستراتيجية والمؤسساتية في مثل تلك الأزمات.

الإبل بريئة.. الإبل متهمة

فعلى الرغم من أن أصابع الاتهام قد أشارت ومنذ الوهلة الأولى إلى أن الإبل ضالعة في حمل الفيروس وانتقاله، إلا أن وزارة الصحة في عهد الدكتور الربيعة، وعلى لسانه شخصيًا دأبت منذ البداية على تبرئة الجِمال من تلك التهمة، فها هو في جريدة «الحياة» بتاريخ 14 أبريل يؤكد أن الدراسات لم تثبت علاقتها بالمرض، وهو ما غيره المهندس عادل فقيه وزير الصحة المكلف بعد ذلك بأسبوعين فقط، حيث «نصح» في مؤتمر صحافي عقد بالرياض يوم الاثنين الموافق 28

أبريل 2014، بالابتعاد عن لحوم الجِمال وحليبها، مكتفيًا بالنصيحة دون توجيه أو تحذير، وهو ما غيرته الوزارة الآن للمرة الثالثة، بعد أن أكد وكيل وزارة الصحة لشؤون الصحة الوقائية الدكتور عبدالله عسيري في تصريح نشرته جريدة «الحياة» يوم الثلاثاء الماضي، 24 فبراير، أن 90% من إبل بلدان الخليج مصابة بالفيروس، وأن 50% من الإبل في الأحساء تحمله، وهو ما يوضح أن تضارب الوزارة من البداية في تعاملها هذا الأمر، وعدم جرأتها في مواجهة الحقائق وإعلانها، قد يكون سببًا مهمًا في استمرار المرض وانتشاره، وهو ما يتم مواجهته الآن عبر الإعلان عن استخدام القوة الجبرية ضد ملاك الإبل الرافضين أخذ عينات كورونا من جِمالهم.

ورغم تلك المواقف الحاسمة التي تبدو واضحة مؤخرًا على قرارات وزارة الصحة في مواجهة الفيروس، إلا أن سمة التناقض لازالت ترافق العديد من مواقف المسؤولين وتزيد الأمر غموضا وتخبطًا، فرغم الإعلان الصريح من وزارة الصحة بإصابة 90% من الإبل، تطالعنا وزارة الزراعة بتصريح آخر يطالب بالتريث وانتظار نتائج العينات، وهو ما يطرح التساؤل تلو الآخر، حول المصدر الذي بنى عليه وكيل وزارة الصحة تصريحه بإصابة الإبل ما دامت النتائج لم تظهر، وإذا كانت «الصحة» على ثقة من هذا فلماذا تطالب «الزراعة» بالتريث؟!.

المستشفيات.. جاهزية أم عجز؟

واستمرارا لحالة التخبط، رصدت «المدينة» في عدد أمس الأول 26 فبراير إحدى حلقات التناقض بين منسوبي وزارة الصحة، والتي أكدت على لسان متحدثها الرسمي الدكتور خالد مرغلاني أن جميع المستشفيات الحكومية والخاصة جاهزة لاستقبال الحالات، ونافيًا أن يكون هناك مستشفي واحد رفض استقبال أي حالة، فيما قال الدكتور محمد الغامدي رئيس قسم الأمراض المعدية والمشرف على علاج حالات «كورونا» بمستشفى الملك فهد بجدة: إن المستشفيات الخاصة لا تصلح، واصفًا إياها بأنها «دون المستوى» لاستقبال حالات الإصابة، قائلاً: إن هذا المستوى الصحي المتدني من الممكن أن يساهم في سرعة انتشار الفيروس بين المراجعين.

وبينما نفى مرغلاني وجود أي نقص في الأجهزة الطبية، مؤكدًا أن كل مناطقنا ومراكزنا ومرافقنا الصحية لديها كل الأجهزة لافتًا إلى النقص الذي يردده البعض لا يتعدى أجهزة إضافية، كشف وكيل وزارة الصحة المساعد للصحة الوقائية الدكتور عبدالله عسيري عن تأخر وصول الفلاتر وأدوات الوقاية الشخصية من الفيروس إلى المستشفيات والمنشآت الطبية، محملًا الموردين مسؤولية هذا الأمر.

ورغم تأكيدات «الصحة» طوال الوقت بجاهزيتها وعدم تقصيرها في تقديم كل ما يمكن لمواجهة الفيروس وحماية مصابيه، طالعتنا صحيفة «عكاظ» نقلاً على لسان مسؤول في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أن الجمعية رصدت بطء وزارة الصحة في التعامل مع الحالات المشتبه بها والمصابة بفيروس «كورونا»، وعدم توفير الطواقم المدربة والتأخر في التدخل العلاجي المناسب والتشخيص المبكر وعدم توفير عناية أكبر في غرف العزل بما فيها الوسائل الترفيهية للاستجابة العلاجية.

لماذا تتزايد أعداد المصابين الآن؟

وبعد كل ما تم رصده عبر السنوات والشهور الماضية منذ ظهور الفيروس في المملكة، يتضح أن الحصاد هذه المرة كان أكثر مرارة من حيث تزايد أعداد المصابين والموتى، وكذلك من حيث انكشاف الوهن الطبي الذي تعاني منه العديد من المستشفيات والمراكز، وفي مقدمتها الخاصة، والتي فيما يبدو من تصريحات المسؤولين عبر الفترات الماضية، كان أحد أسباب «التعمية» على حقيقة الفيروس وانتشاره، وكذلك من حيث رداءة خدمتها وإمكاناتها، والتي وصفها الدكتور محمد الغامدي رئيس قسم الأمراض المعدية والمشرف على علاج حالات «كورونا» بمستشفى الملك فهد بجدة قائلا: إن المستوى الصحي المتدني للمستشفيات الخاصة قد يساهم في سرعة انتشار الفيروس بين المراجعين.

ولعل الإجابة على السؤال المطروح بإلحاح هذه المرة حول سبب تفاقم الإصابات بكورونا هذه الأيام جاءت قبل شهور على لسان الدكتور ماجد علي قنش، استشاري علم النفس والسلوكيات الأسرية، ونشرته «المدينة» في عددها الصادر بتاريخ 2014/4/9، أن هناك حالة من الخوف سادت المواطنين والمسؤولين معًا وخاصة في المستشفيات، لدرجة أن معظم المرضى امتنعوا عن مراجعة المستشفيات خوفًا من إصابتهم، وذلك بسبب عدم شفافية وزارة الصحة في الكشف على أبعاد المرض وأسبابه وعدد الحالات الحقيقية المصابة به، وأصبح هاجس الخوف المستمر حديث المجالس وذلك لغياب الحصول على المعلومات وعدم إلمامهم بالفيروس وأعراضه وطريقة انتقال العدوى، فأصبحت المستشفيات تخفي وجود مصابين لديها، والمرضى أيضًا يخفون ذلك.

المشهد إلى أين؟

ولعل السؤال الأبرز الآن والأكثر أهمية لدى كل المواطنين والمقيمين والمسؤولين، بل والمراقبين الدوليين أيضا، هو عن مصير هذا الفيروس داخل المملكة وخارجها، وإلى أين يمكن أن يستمر في ظل عدم اكتشاف أمصال واقية حتى الآن؟، وعدم التيقن من مصادره وطرق انتقاله بصورة علمية دقيقة حتى يمكن محاصرته.

وفي هذا الإطار تناقلت وكالات الأبناء توصيات بعثة دولية، ضمت خبراء من منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة (فاو)، والمنظمة العالمية للصحة الحيوانية، ومن معهد باستور في باريس، وكانت البعثة قد زارت المملكة قبل أيام، وأوصت باتخاذ تدابير إضافية لمكافحة فيروس «كورونا»، وقالت البعثة في بيانها: إنه يجب التوصل إلى فهم أفضل للتفاعل بين الإنسان والحيوان في التقاط الفيروس ونقله، كما يتعين سد الفجوات القائمة في المعرفة العلمية والوبائية لفيروس كورونا عبر إجراء المزيد من الأبحاث وتبادل نتائجها بسرعة وعلى نطاق واسع.
وأوصت البعثة أيضًا بتعزيز الوقاية، خصوصًا في المؤسسات الصحية، حيث تسجل إصابات كثيرة، وبتعزيز حملات التوعية حول الفيروس، مضيفة: إنه لم يفهم بعد كيف تحدث العدوى ولماذا تحدث في المجتمع، وهو أمر مهم لوقف التفشي.
ومن جانب آخر نشرت جريدة «الوطن» في عددها الصادر يوم أمس الأول، نقلا على لسان مساعد المدير العام لمنظمة الصحة العالمية لشؤون الأمن الصحي الدكتور كيجي فوكودا الذي زار المملكة الأسبوع الماضي، أنه أشاد بمستوى الإجراءات التي تتخذها وزارة الصحة ممثلة في المستشفيات والمراكز الطبية المرجعية للوقاية من عدوى كورونا، وأرجع التحسن الكبير الذي لوحظ إلى إنشاء مركز القيادة والتحكم لرصد ومتابعة الحالات، مع وجود مراكز فرعية في 20 منطقة، وتوافر الاستعدادات الخاصة بالتشخيص، والتحليل في المختبرات، والاستعدادات المشددة في مكافحة العدوى في المستشفيات، والتوعية الصحية، والاهتمام بحزمة الأبحاث والدراسات العلمية لبحث هذا الفيروس، وسد الثغرات للتعرف على خصائصه.

30 خلوة سرية.. ورواتب شهرية للسجناء

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 10 جماد الاول 1436هـ - 1 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150301/Con20150301756052.htm

قام بالجولة: علي بن غرسان (جدة)
راودتني غير مرة، فكرة الدخول إلى «سجن ذهبان» حيث الموقوفون في قضايا الإرهاب، لاسيما أن هؤلاء السجناء ظلوا بعيدين عن الأعين، ما فتح الباب واسعا أمام تكهنات وروايات وشائعات صورت هذا السجن وكأنه معتقل مظلم تمارس فيه شتى أنواع التعذيب التي تبدأ بالصعق الكهربائي ونزع الأظافر والضرب لانتزاع الاعترافات تحت وطأة العنف المتجرد من كل المبادئ الإنسانية منها السجن في زنزانة لا تتجاوز مساحتها مترين مربعين. وهذا أعطى صورة ذهنية معينة لسجن قمعي في «ذهبان». تلك الصورة التي شاعت في المجتمع عززتها مواقع عملت على الترويج لها لأهداف خاصة، فقبل زهاء العامين، أشاع موقع ويكيليكس العربية أنباء عن تعذيب موقوفين في سجن ذهبان بجدة، وروى قصصا من نسج خيال أصحابها عن ما أسموه بالقمع والتسلط والوحشية، ذلك الموقع الذي يتخذ شعار «ننقل لك الحدث بالكلمة حتى تكتمل لديك الصورة» أيضا كان من بين عوامل الفضول التي تحركت بداخلي مما دعتني للسعي إلى زيارة السجن حيث قضيت بين ردهاته حوالى (10) ساعات لمعرفة الحقيقة كما هي بعيدا عن كل المؤثرات.
•• وللحقيقة فإن الأمر لم يكن سهلا، إذ لم يكن دخول سجون أي دولة ممكنا إلا بعد تجاوز حواجز، قفزنا فوقها، وكنت مع ذلك أتذكر كلمات همس لي بها بعض زملائي الصحافيين أني «أحلم فقط» لأنه لا يمكن التسرب إلى ما وراء القضبان والخروج منها بسهولة، لكنني قررت قرع الأبواب لكشف ما يدار هناك وهنا بدأت رحلة التشويق لكشف الخفايا والأسرار والوقوف على الحقيقة ونقلها بكل أمانة وموضوعية.
البوصلة صوب ذهبان
•• كان الصباح مثيرا.. عندما طلبت من زميلي رئيس قسم التصوير مديني عسيري مرافقتي في جولة لم أكشف له النقاب عنها، وتوجهنا سويا صوب سجن ذهبان على طريق جدة - المدينة المنورة، كنت في الطريق أحدث زميلي بهمس يتغشاه قلق من إمكانية ولوج السجن الذي لم يسبق لي رؤيته إلا عن بعد، يسألني المصور كيف يمكن لنا التجول بكل حرية هناك، وهل بإمكانك أن تطرح كل التساؤلات الساخنة، هل أنت متأكد من الوصول إلى ما نريد فما أسمعه أنه هذا الموقع خط

أحمر لا يمكن للصحافة دخوله بسهولة، التفت إليه وأنا لا أملك الإجابة الحاسمة وقلت له: «ربما» وعندما وصلنا، وقفنا أمام بوابة السجن ومررنا عبر بوابة للتفتيش حيث قام حراس السجن بتمرير أجهزة أمنية معتادة في كل مكان من هذا العالم حول السيارة، لم تمض سوى بضع ثوان حتى أعطاني الإشارة بالدخول وطلب مني اتباع سيارة دورية أمنية كانت تتجاوز حواجز عدة وضعت كاحترازات أمنية تفتح أمامنا بشكل تلقائي في ممر حلزوني لمسافة قاربت نحو 300 متر لنصبح أمام باحة السجن الرئيسة.

دخول سجن ذهبان

•• لم تمض سوى ثوان حتى دخلنا قلب السجن، وبدأنا في التعرف عليه بكل مكوناته حيث تحركنا في البداية صوب مبنى السجن الرسمي، كانت أمامنا مكاتب خصصت لهيئة التحقيق والادعاء العام، هيئة حقوق الإنسان، جمعية حقوق الإنسان ومكاتب خصصت للمحققين، على كل مكتب لوحة توضح طبيعة وظيفة المكتب والجهة التابع لها تمكنهم من أداء مهامهم ومراقبة أعمال السجن كجهات محايدة، يترك لهم حرية العمل دون تقاطع مع ما يريدونه.

لا سجناء بل نزلاء

•• خرجنا من ذلك المبنى الذي جهز بأحدث التقنيات وأجمل الأثاث وتوجهنا صوب المبنى الآخر المخصص للخدمات المساندة والاستقبالات الخاصة بالموقوفين حيث علمنا أن به ما يقارب 5 آلاف شخص ما بين رجال أمن وحراس وعاملين، هذه المنشاة الضخمة أقيمت لتكون أنموذجا لتكامل الخدمات وتوفير ما يحتاجه النزلاء، فالسجين بمجرد دخوله بوابة السجن يستبدل مسمى «سجين» لـ«نزيل» ويرتدي ثوبا أزرق موحدا لكافة النزلاء، وليس هناك تفرقة بينهم بل مساواة في كافة الحقوق.

•• كان أول مكان نقف عليه وندخله في السجن مخصصا للزيارات الفردية والعائلية للنزيل حيث دخلنا قسم الرجال، وهو مكون من صالة استقبال رئيسية جهزت بكافة أنواع الضيافة من عصيرات ومياه وبرادات شاي وقهوة عربية، فالصالة التي بها مقاعد جلوس مريحة، وجلسة عربية فارهة ومصلى يقول عنها مسؤول بارز في السجن: «هذا قسم الرجال حيث يستقبل هنا الراغبون من ذوي الموقوف في الزيارة، فبعد إجراءات التفتيش المعتادة يدخلون إلى هنا للانتظار ويتمتعون بكافة الخدمات قبل الانتقال إلى غرف الزيارة وهي غرف مجاورة يلتقون فيها بالنزيل بعد الضيافة». اتجهنا بعد شرح مفصل من مقر الاستقبال إلى غرف الزيارة الفردية وهي غرف مجهزة بكافة أنواع الضيافة أيضا حيث يجلس ذوو النزيل بها على كراسي متقابلة انتظارا للنزيل الذي يدخل من باب آخر ليلتقي بهم ومساحة تلك الغرفة تقارب 16 مترا مربعا في نهايتها كرسي مخصص لمراقب الزيارة وهو رجل أمن يجلس في نهاية الغرفة وقت الزيارة. هذا القسم كان مخصصا للرجال فقط فيما انتقلنا بعدها للقسم الآخر وهو المخصص للزيارات العائلية حيث تمر النساء في إجراءات تفتيش خاصة من قبل طاقم نسائي من موظفات السجن وهنا يؤكد المسؤول الأمني ذاته: «نحرص تماما على خصوصية النزيل حيث تتولى عمليات التفتيش للزيارات العائلية نساء في القسم المخصص وتلك هي غير المواقع المخصصة للخلوات الشرعية، وقت الزيارة المسموح به من ساعة إلى ثلاث ساعات ومع ذلك فإننا نقدر ظروف بعض الموقوفين ونتيح لهم مزيدا من الوقت».

مقر الخلوات الشرعية

•• غادرنا موقع الاستقبال الزيارات ودلفنا صوب موقع الزيارات الخاصة أو ما يعرف بالخلوات الشرعية، وهو قسم مستقل فيه مواقع تزيد على 30 صالونا تعرف بالخلوات تتسم بالخصوصية والسرية، دخلنا به لنرى الغرف الفندقية حيث خصصت أماكن الخلوة بما يضمن الخصوصية المطلقة للنزيل مع أهله، غرفة نوم بسرير مزدوج نظيفة الفرش بها كامل الأدوات الصحية الفندقية المغلفة ذات الاستخدام الواحد من مناشف وما شابه ذلك فيما جهزت تلك الغرفة بشاشات تلفزيونية، ثلاجة ملئت بكافة أنواع المأكولات والمشروبات وبالغرفة دورة مياه. يقول المسؤول الأمني: «هذه الغرف يتاح للنزيل الوقت الكافي للجلوس بكل أريحية مع زوجته لممارسة حقوقهم الشرعية بعيدا عن الإزعاج».

إحصائيات رسمية

•• سألت مباشرة: ما حجم الزيارات هنا وهل فعلا تمر كما يشاع بإجراءات بيروقراطية تحول في بعض الأحيان دون التقاء النزيل بأهله أو أقاربه؟، فأجاب المسؤول الأمني باسما: «بالعكس تماما، يسمح بالزيارات في وقت شريطة التنسيق المسبق وموافقة النزيل على الزيارة والإحصائيات الرسمية لدينا موثقة حيث على سبيل المثال وخلال عام 1435هـ أتحنا نحو 4604 زيارات عامة وسمحنا بـ 2100 خلوة شرعية للنزلاء واستقبلنا نحو 24676 زائرا من ذوي الموقوفين فيما كانت هناك زيارات استثنائية عامة لظروف خاصة غير المعتادة وسمح بنحو 869 زيارة عامة استثنائية وكذلك 213 زيارة خلوة استثنائية نزولا عند رغبة النزيل أو أهله، وكل هذه الزيارات تتم على نفقة وزارة الداخلية حيث نؤمن خدمات التذاكر والسفر وتأمين شقق مفروشة لأسرة النزيل القادمين من خارج جدة فضلا عن السماح بالاتصالات الهاتفية والمرئية الخاصة حيث سمح خلال العام الماضي بنحو 810 اتصالات استثنائية للنزلاء بذويهم» كما يخصص مكافأة شهرية أشبه براتب ثابت لكل سجين تتراوح بين 2000 - 3000.

مميزات مالية واستثنائية
•• غادرنا قسم الزيارات الفردية والعائلية ليقف مسؤول أمني رافقنا ونحن نمشي في الممرات، مضيفا بعض المعلومات بقوله: «بعض الموقوفين هنا يتمتعون بما يعرف بالإفراج المؤقت ممن لا يشكلون خطرا على الأمن العام لعدة أيام بالكفالة في الحالات الخاصة كحضور زواج أحد أقربائه مع إعطائه مبلغ 10 آلاف ريال لتقديمها كهدية، أو في حالة الوفاة، أو عقد قرانه أو زواجه وقضاء عدة أيام مع زوجته وقد سمح خلال عام 1435 هـ فقط لـ51 إرهابيا بذلك».
وهنا تقاطعت معه للتساؤل حول كيفية ضمان عودته للسجن وعدم هروبه فأجاب: «المحكومون من النزلاء يتمتعون بذلك بعد أخذ الكفالة الضامنة بذلك من ذويهم ويمنح كل مطلق سراح مؤقتا ما يعرف بالسوار الإلكتروني ويمنح مدة 24 ساعة ولم تسجل أي حالات هروب أو تأخر في ذلك والأسوار تتيح له التحرك في مساحة جغرافية محددة لو حاول الخروج عنها يكشف أمره وعادة ما يستخدم في حالة العزاء حيث تم التعامل مثلا مع 51 نزيلا خرجوا من التوقيف بسبب وفاة أقاربهم من الدرجة الأولى».

مؤكداً تطلّعهم لمزيد من الحقوق كالتعليم الحكومي والعلاج والعمل الفاخري: • حقوق الإنسان" تبنت المشكلة مبكراً

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 12 جماد الاول 1436هـ - 3 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1026524

أكد "خالد الفاخري" الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حرص الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على متابعة ملف أبناء المواطنات السعوديات من غير السعوديين، وتبنيها لمشاكلهم منذ وقت مبكر، موضحاً أن الجمعية نسقت مع الجهات ذات العلاقة في هذا الشان، كما تم رفع مقترحات لمجلس الشورى لتعديل الكثير من أوضاعهم، مشيراً على سبيل المثال الى أن الأمهات السعوديات عانين في السابق من اضطرارهن إلى تسجيل أبنائهن على كفالتهن بمهن السائقين والخادمات ليتمكن من الإبقاء عليهم معهن، وحالياً انتهت هذه الحالة تماماً عندما سمح للأبناء أن يتم تسجيلهم كأبناء مواطنة في الإقامات الخاصة بهم، رفعاً لقدرهم، وإنصافاً لهم ولأمهاتهم، موضحاً أنّ إبقاء هذه الصفة في خانة المهنة في إقامات الأبناء الذين يعملون وما يترتب عليه من ضيق وشكوى فهو أمر يتبع نظام العمل بالمملكة، فإذا ما انتقل الابن ليعمل في أي مهنة فإنّه ونظاماً سينقل كفالته على هذه الجهة، وسيكتب في موقع المهنة مهنته ووظيفته الحالية، مستدركاً: "نتطلع لمعاملتهم في هذه الجزئية كسعوديين بحيث يمكنوا من العمل دون أن يضطروا لنقل كفالتهم، وفي الواقع فإن أبناء السعوديات من غير السعوديين حظوا بعدة حقوق نتطلع للمزيد منها، كالحق في التعليم بمدارس وجامعات المملكة، والحق في العلاج بمستشفيات الدولة، والحق في العمل وفق شروط العمل بوزارة الخدمة المدنية والقطاع الخاص". وأضاف: "تعمل الدولة دائماً على توفير ما تحتاجه هذه القضية بما يكفل لأبناء المواطنات لآباء غير سعوديين أن ينصهروا في المجتمع، ويتفاعلوا معه"، لافتاً إلى أنّه فيما يتعلق بمسألة الجنسية فهي مسألة سيادية في كل دول العالم، ويتم التسهيل لأبناء المواطنات من الذكور للحصول عليها إذا كانت أمهاتهم سعوديات الأصل وغير مجنسات، مؤملاً أن تحظى بنات السعوديات لآباء غير سعوديين بما يحظى به إخوتهن الذكور من فرصة الحصول على الجنسية بنظام النقاط، حيث إنّ النظام حريص على وحدة الأسرة، وسهولة اندماجها في المجتمع، الأمر الذي يخدم كافة الأطراف، ويصب في مصلحة الجميع.

حقوق الإنسان: لا تعويض ماليا للعامل مقابل راحته

المصدر: جريدة اخبار 24 الثلاثاء 12 جماد الاول 1436هـ - 3 مارس 2015م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/205221

رفضت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان استغلال العمالة وتشغيلهم بالمواسم والمناسبات دون زيادة في الراتب أو التعويض بمبلغ مالي للعمل في يوم الإجازة الأسبوعي، مؤكدة أن جهل العمالة بالأنظمة وطول فترة القضايا بأروقة المحاكم مما يجبر العامل على التنازل عن مستحقاته وحقوقه التي كفلها النظام، وأشارت إلى أن أغلب ما يتعرض له العمال من انتهاك بحقوقهم الفصل التعسفي والدعاوى الكيدية ضدهم.

وأوضحت المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمدينة المنورة شرف القرافي في حديثها لـ "الوطن" أمس إن الانتهاكات التي تتم بحق العامل من شأنها أن تحد من ولائه تجاه مؤسسته التي يعمل بها، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج سلبية على العمل، فلا يجوز تشغيل العامل تشغيلا فعليا أكثر من ثماني ساعات في اليوم الواحد، إذا اعتمد صاحب العمل المعيار اليومي أو أكثر من 48 ساعة في الأسبوع، إذ اعتمد المعيار الأسبوعي ولا تدخل فترات الراحة والصلاة والطعام ضمن ساعات العمل الفعلية، ويوم الجمعة هو يوم الراحة الأسبوعية لجميع العمال، ويمكن أن يستبدل هذا اليوم لبعض أنواع العمل بأي يوم من أيام الأسبوع بعد إبلاغ مكتب العمل، ولا يجوز تعويض يوم الراحة الأسبوعية بمقابل مادي، ويجوز زيادة ساعات العمل المنصوص عليها في المادة الثامنة والتسعين من نظام العمل إلى تسع ساعات في اليوم الواحد لبعض فئات العمال، أو في بعض الصناعات والأعمال التي لا يشتغل فيها العامل بصفة مستمرة، كما يجوز تخفيضها إلى سبع ساعات في اليوم الواحد لبعض فئات العمال أو في بعض الصناعات والأعمال الخطرة أو الضارة.

وأفادت بأنه يجوز لصاحب العمل - بموافقة الوزارة - في المنشآت التي تقتضي طبيعة العمل فيها أداء العمل بالتناوب زيادة ساعات العمل على ثماني ساعات في اليوم أو ثمان وأربعين ساعة في الأسبوع، بشرط ألا يزيد متوسط ساعات العمل عند احتسابه لمدة ثلاثة أسابيع أو أقل أو ثمان وأربعين ساعة أسبوعيا، وفق ما نصت عليه المادتان التاسعة والتسعون والمائة من نظام العمال. كما يجوز زيادة ساعات العمل في الحالات التالية " أعمال الجرد السنوي وإعداد الميزانية والتصفية وقفل الحسابات والاستعداد للبيع بأثمان مخفضة والاستعداد للمواسم، بشرط ألا يزيد عدد الأيام التي يشتغل فيها العمال على ثلاثين يوماً في السنة، إذا كان العمل لمنع وقوع حادث خطر، أو إصلاح ما نشأ عنه، أو تلافي خسارة محققة لمواد قابلة للتلف، إذا كان التشغيل بقصد مواجهة ضغط عمل غير عادي، الأعياد والمواسم والمناسبات الأخرى والأعمال الموسمية التي تحدد بقرار من الوزير.

وقالت شرف القرافي لا يجوز في جميع الحالات المتقدمة أن تزيد ساعات العمل الفعلية على عشر ساعات في اليوم، أو ستين ساعة في الأسبوع. كما يجب على صاحب العمل أن يدفع للعامل أجرا إضافيا عن ساعات العمل الإضافية يوازي أجر الساعة مضافا إليه 50 بالمائة من أجره الأساس، وعلى العمال أن يستفيدوا من العقد في تحديد ساعات العمل ويعد باطلا كل شرط يرد في عقد أو اتفاق يتنازل العامل بموجبه عن أي حق مقرر له بموجب أحكام نظام العمل، وعلى صاحب العمل أن يضع على الأبواب الرئيسة التي يستعملها العمال في الدخول وفي مكان ظاهر بالمنشأة جدولا ببيان يوم الراحة الأسبوعية وساعات العمل وفترات الراحة.

الخوف من "زيجات المصالح" و"التستر التجاري" حرمهم الاستقرار والأمان الأسري

أبناء السعوديات من أجانب.. مواطنون بدرجة "وافد خاص"!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 12 جماد الاول 1436هـ - 3 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1026523

الرياض، تحقيق - سحر الرملاوي

مع ارتفاع نسب العنوسة، قبل البعض تزويج ابنته لمن عرف وتعايش معه من الوافدين، خصوصاً أولئك الذين عاشوا وتربوا وربما ولدوا في المملكة، وأفنوا أعمارهم فيها، فكان بينهم وبين السعوديين صهر ورحم، إلاّ أنّ ذلك خلق مشكلة إنسانية، حيث تُعاني المواطنة المتزوجة من غير سعودي وأبناؤها من بعض العراقيل التي تواجهها، سواء في المراجعات أو في بعض الإجراءات، فحياتها وأبناؤها تشهد حالة من عدم الاستقرار، بل إن هناك العديد من الصعوبات التي تنتظرهم دائماً، ولا أغرب من عدم السماح للزوج الأجنبي من التعريف بزوجته أمام الدوائر الحكومية والشركات، كما أنّه عندما يريد أحد من أبناء المواطنة وظيفة يجب أن يرفق معه أوراق ومستندات هو في غنى عنها، حيث يعدّ الموضوع محيراً بكل تفاصيله، وفي المدارس قد لا تجد قبولاً لأبنائها في مدارس الحي، كما أنّها قد لا تستطيع توفير العلاج لهم، إذ إنّ بعض الجهات ما زالت تصر على معاملتهم ك «أجانب» دون اعتبار لوالدتهم.

وعند وفاة الأم لا يتم توريث أبنائها ما تملك من عقارات، وتتسلمها الجهات المختصة التي تبيعها في مزاد علني ويسلم المبلغ للورثة، وبسبب أنّ المهنة في الإقامة «ابن مواطنة» فإنّه عند وفاة الأم على الأبناء البحث عن كفيل لهم! إلى جانب حرمان المواطنة من الضمان الاجتماعي؛ بسبب كفالة أبنائها، كما أنّها لا تستطيع توكيل ابنها ليؤدي أعمالها؛ لأنّه «أجنبي»! وعند مراجعة الأبناء للدوائر الحكومية لا بد من حضور الأم أو عمل وكالة لسعودي، وفي حالة سفرهم فلا بد من عمل تأشيرة خروج وعودة بقيمة (200) ريال للفرد، وأن لا تزيد مدة الخروج والعودة على ستة أشهر، حتى لو كانت الأم في بعثة خارجية والأبناء في مرحلة ما قبل الدراسة، أما في حالة أنّ الأبناء في المرحلة الدراسية فيمكن أخذ مدة عام بعد إعطاء الجوازات ما يثبت أنّهم طلاب، وذلك أسوة بباقي المقيمين.

حقوق الإنسان

وكانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قد تقدمت إلى مجلس الشورى بتقرير بخصوص المشاكل التي تعاني منها السعوديات المتزوجات بغير السعوديين، تم مناقشته في جلسة سابقة - قبل أربعة أعوام -، وتم التوجيه بتكوين لجنة خاصة لإعادة دراسة الموضوع من مختلف جوانبه الشرعية، والاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، حيث كشف التقرير أنّ هناك العديد من المشاكل والمصاعب التي تواجه المواطنة السعودية المتزوجة من غير السعودي، والتي من شأنها الانتقاص من حقوقها وحقوق أبنائها، وورد للجمعية عشرات القضايا المتعلقة بهذا الموضوع، وتم تقسيمه على عدة محاور: الأول يختص بالإقامة، والثاني بالحصول على الجنسية، والمحور الثالث التعليم والرعاية الطبية، أما الرابع فخصص لمستحقات أبناء المواطنة الموظفة -غير السعوديين -، الذين لا يستفيدون من راتبها التقاعدي، على الرغم من أنّ نظام التأمينات الاجتماعية حدد في المادة الثامنة أفراد العائلة الذين يمكن استفادتهم من تقاعد المشترك، وهم «من كان يعولهم»، ولم تحدد جنسيتهم، ولذلك فإنّ زوج المواطنة وأبناءها لا يستفيدون من ملكية البيت الذي اشترته المواطنة عن طريق قرض بنكي بعد وفاتها، حيث يتم بيعه وإعطاؤهم ما سددته المتوفاة، وبالتالي يضيع جهد المواطنة وحرصها على توفير مأوى لأبنائها.

وأوصى التقرير بدراسة هذه الملاحظات، والعمل على إدراج نصوص في مشروع نظام زواج السعوديات بغير السعوديين أو زواج السعوديين بغير السعوديات لمعالجتها، وما كان ضمن اختصاص لجان أخرى في المجلس فيحال إليها

لدراسته، واتخاذ التوصية اللازمة بشأنه، من أجل المساهمة في حل هذه المشكلة الإنسانية، ورغم كل ما طرأ على الموضوع، إلاّ أنّ المعاناة مستمرة وبقي الوضع على ما هو عليه!

توكيل الأبناء

دخلت «رجاء» - أم بلال - إلى مقر القسم النسائي بالجريدة تحمل أوراقها التي تشرح همها ولوعتها، وقالت ودموعها تسابق أحرفها: «أنا ابنة هذا الوطن المعطاء، رزقني الله بخمسة أبناء، استطعت ووالدهم أن نربيهم أحسن تربية، حتى صار أحدهم طبيباً، والآخر مهندسا، والثالث إعلاميل، والبقية يواصلون تعليمهم، مشيرة إلى زواجها من مقيم عربي، عاش طيلة حياته في المملكة، وعمل بالمجال الزراعي.

ولفتت إلى أنّ قلب الأم لا يقوى على الاقتناع بأنّ ابنها مختلف عنها، حيث إنّها لا تستطيع إكساب أبنائها أو حتى زوجها أيا من مزايا جنسيتها، كسائر الأمهات والزوجات في باقي الدول، فكل ما يحصلون عليه هو رخصة إقامة تطمس فيها مهنهم وتخصصاتهم العلمية والعملية، وتستبدل ب «ابن مواطنة» و»زوج مواطنة»، فيجدون أنفسهم مضطرين في كل مناسبة إلى إخراج بطاقات أخرى تثبت مهنهم وتخصصاتهم، خصوصاً إذا تعلق الأمر بالسفر وضرورة إثبات المهنة لحضور مؤتمر أو المشاركة في حدث علمي.

وأشارت إلى أنّ ما يحز في النفس هو عدم قدرة أولاد المقيم من أم سعودية على متابعة معاملات والدتهم، حيث يصرّ النظام على أن توجد لها وكيلاً سعودياً يراجع نيابةً عنها في الدوائر الحكومية، ويرفض أن توكل أولادها في المراجعات، متسائلةً: «فهل يعقل أن أضع ثقتي في غريب وأولادي حولي؟ وهل هو منطق أن أحرم من معاونتهم لي؟، مضيفةً: «حرصت منذ ولادتهم على أن يتربوا هنا في المملكة، وأن تكون إجازاتهم هنا، حتى انغرس ذلك في أرواحهم، وأثر في انتماءاتهم، ولهجاتهم، وأسلوب حياتهم، كنت أحاول جاهدةً أن أكسبهم جنسيتي معنوياً، عبر ترسيخ وتكريس انتمائهم لبلدي، وكنت كلما أصابهم نوع من التفرقة في مدارسهم أو بين أقرانهم أنسب الخطأ لمن ضايقهم».

ابنة وحيدة

فيما كشفت «أم فاطمة» عن معاناتها مع ابنتها بعد أن انفصلت عن زوجها المقيم، موضحةً أنّها حصلت على صك إعالة، وكان لديها منذ اللحظة الأولى ما يثبت أنّ ابنتها الوحيدة ولدت في الرياض، إلاّ أنّها دخلت في دوامة تجديد الإقامة وإخراج التصاريح، وعمل تأشيرات الخروج والعودة، حيث كانت مشاوير المعاملات معاناة لشابة مع طفلتها الوحيدة، مضيفةً: «ابنتي الآن متزوجة من سعودي مبتعث خارج المملكة، لكنها لا تزال تحتاج إلى إكمال عشرة أعوام معه، وتحتاج أن تنجب عدداً من الأطفال منه حتى تحصل على الجنسية السعودية! أتذكر كم تعذب معي والدي - رحمه الله - في إعداد أوراق ابنتي، وتنقل بكرسيه المتحرك من إدارة إلى أخرى، لينجز معاملاتها، خاصةً تلك المتعلقة بتأشيرات الخروج والعودة».

وأشارت إلى أنّها ربت ابنتها على الانتماء المطلق للمملكة، وحين كانت صغيرة كانت تقف مع السعوديات في فصلها حين يطلب منهن الوقوف، لافتةً إلى أنّها تقدمت بطلبات لاستثنائها، حتى أصدر لها جواز سفر سعودي، ولكن الأمر بات مدعاة لمزيد من الهموم، حين صار يكتب في إقامتها حتى الآن «أجنبية بجواز سعودي»، وترتب على هذا ارتباك إدارات تجديد الإقامة والجوازات، فكلما أردات تجديد الجواز قيل: «جددي الإقامة»، فإذا ذهبت لأجددها قيل: «جددي الجواز أولاً»، مضيفةً: «حين سافرت مع زوجها سحبوا منها الجواز السعودي، وأصدروا لها آخر بجنسية والدها، وقد سبق أن قد دخلت أمريكا بجوازها السعودي، وحين ذهبت لتصدر تأشيرة على جوازها الجديد، طالبوها بالجواز السعودي!»، مستدركةً: «أحب وطني وربيت ابنتي على حب الوطن والانتماء إليه، وانتظر في كل يوم أن يكرمني وطني بشرف تجنيس ابنتي».

"الغرفة": شأن داخلي ولسنا ملزمين .. ومطالب بتدخل مكتب العمل

حجب "العلاوة" يقود 17 موظفاً بغرفة الباحة للمحكمة

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 12 جماد الاول 1436هـ - 3 مارس 2015م

http://sabq.org/wZzgde

قاسم الخبراني - سبق - الرياض :
تقدم قرابة 17 من موظفي الغرفة التجارية الصناعية بالباحة بشكوى رسمية إلى فرع مكتب العمل يتهمون فيها الغرفة بسلب حقوقهم الوظيفية بما فيها عدم صرف علاوة سنوية كباقي القطاعات الحكومية منها والخاصة حصلت "سبق" على نسخة منها.
وعلمت "سبق" أن الموظفين أعقبوا شكوى العمل بشكاوى أخرى لكل من إمارة المنطقة وهيئة الفساد و الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان مطالبين فيها باسترداد حقوقهم وأن المحكمة العمالية حددت الـ 20 من الشهر الحالي موعداً للنظر في القضية المرفوعة.
من جانبها بررت الغرفة التجارية الصناعية بالباحة موقفها من القضية بقولها إن العقد هو شريعة المتعاقدين وإن العلاوة شأن داخلي، وقال أمين عام الغرفة نعيم الكلي في تصريح لـ"سبق": نحن لسنا ضد الموظفين ومن حقهم أن يطالبوا حتى تتضح لهم اللوائح.
وأشار "الكلي" إلى أن العلاوة السنوية تعتمد على التقويم وعلى أداء الموظف وعلى المنشأة نفسها، لافتاً إلى أنها شأن داخلي ولا يوجد نظام يلزم بها وأن "الغرفة" ترحب بأي قرار يصدر.
من جانبه علق رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني على الموضوع، موضحاً أن الجمعية لا تتعامل مع القطاع الخاص مثل التعامل مع القطاعات الحكومية.
وأشار إلى أن العمل في القطاع الخاص يحكمه نظام العمل والعقود الموقعة بين الأطراف وعلى جهة العمل تطبيق ما فيها وعلى مكتب العمل التدخل في حال تم الإخلال ببنودها.

الحياة AL HAYAT

"حقوق الإنسان" ترصد تكدساً في "مجمعات الأمل"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 12 جماد الاول 1436هـ - 3 مارس 2015م
اضغط هنا

جدة – معاذ العمري
رصدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان نقصاً في عدد الأسرّة الضرورية لتنويم المرضى بمجمعات الأمل للصحة النفسية في السعودية، إذ أدى رفض بعض العائلات والأهالي تسلم مرضاهم المتعافين إلى تفاقم أزمة الأسرّة في مجمعات الأمل النفسية، وتكدس الكثير من المرضى في المستشفى برغم انتهاء فترة علاجهم.
وعلمت «الحياة» أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تحركت لمخاطبة بعض مجمعات الأمل للصحة النفسية بطلب تزويدها بمعلومات عن الأسر والعائلات التي ترفض تسلم مرضاها، وذلك في خطوة تهدف من خلالها إلى إقناعهم بضرورة تسلم أبنائهم ومرضاهم من المستشفى، وتوفير الأسرّة والخدمات الطبية لمرضى آخرين في حاجة لها، بعد أن رصدت الجمعية النقص في عددها.
وأوضح مصدر موثوق به في الجمعية أن مجمعات الأمل للصحة النفسية في السعودية تعاني من نقص شديد في وجود الأسرّة للمرضى، والتي يتطلب وجودها تقديم الرعاية الصحية والطبية للمرضى القادمين إليها، مشيراً إلى أن رفض بعض العائلات والأهالي تسلم مرضاهم أدى إلى تفاقم الأزمة، إضافة إلى كثرة المرضى المستحقين للأسرّة على قائمة الانتظار.
وأشار المصدر إلى أن مجمعات الأمل تفتقر إلى كثير من الخدمات الطبية، إذ تعاني المجمعات منذ فترات نقص الأدوية الطبية، وصغر مساحة مراكز التأهيل والأنشطة مقارنة بعدد المرضى المراجعين لها، مضيفاً: «تمت مخاطبة وزارة الصحة، والمشرف العام على مراكز ومجمعات الأمل للصحة النفسية من أجل تدارك السلبيات التي رصدتها الجمعية، وتوفير الخدمات الناقصة عن المجمع».

وزاد: «أسهم برنامج الرعاية المنزلية لمجمعات الأمل للصحة النفسية في تخفيف العبء على المراكز، وتوعية الأسر بكيفية التعامل مع المريض النفسي، وعدم نبذه بسبب مرضه وإتاحة الفرصة له في الانخراط في الأعمال اليومية والمهمة في المنزل والمجتمع، بيد أن تلك البرامج المنزلية لا تغطي النقص الشديد في عدد الأسرّة في المستشفيات».
يذكر أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وحماية النزاهة أصدرت بياناً العام الماضي تؤكد فيه أن مجمعات الأمل للصحة النفسية لا تؤدي وظيفتها على الوجه المطلوب.

«الهلال الأحمر» و«الشرطة» لا تتجاوبان في إحضار المرضى للمجمع

< قدمت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان طلباً إلى بعض إمارات المناطق لاستحداث آلية نظامية تلزم كلاً من الهلال الأحمر السعودي ومراكز الشرطة بتلقي بلاغات الأسر المصاب أحد أفرادها بمرض نفسي، والتجاوب معها لإيصاله إلى مجمع الأمل للصحة النفسية.

وبيّن مصدر موثوق به في الجمعية لـ «الحياة» أن فرق الهلال الأحمر السعودي والشرطة لا تتجاوب مع بلاغات الأسر المصاب أحد أفرادها بمرض نفسي، إذ إن إحضار المريض إلى المجمع ليس من اختصاص مجمعات الأمل، وعلى الهلال الأحمر التعاون مع تلك البلاغات التي تأتي من العائلات، لصعوبة التعامل مع بعض الحالات المرضية.

وأفاد بأن الجمعية أبلغت بعض إمارات المناطق ومنها إمارة الرياض باستحداث آلية نظامية تلزم كلاً من الهلال الأحمر السعودي ومراكز الشرطة بتلقي بلاغات الأسر المصاب أحد أفرادها بمرض نفسي، وذلك من أجل نقل المريض المتهيج إلى المجمع، وتوفير العلاج اللازم له.

حقوق الإنسان: لا تعويض ماليا للعامل مقابل راحته

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 12 جماد الاول 1436هـ - 3 مارس 2015م
http://alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=216329&CategoryID=2

المدينة المنورة: سعد الحربي

رفضت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان استغلال العمالة وتشغيلهم بالمواسم والمناسبات دون زيادة في الراتب أو التعويض بمبلغ مالي للعمل في يوم الإجازة الأسبوعي، مؤكدة أن جهل العمالة بالأنظمة وطول فترة القضايا بأروقة المحاكم مما يجبر العامل على التنازل عن مستحقاته وحقوقه التي كفلها النظام، وأشارت إلى أن أغلب ما يتعرض له العمال من انتهاك بحقوقهم الفصل التعسفي والدعاوى الكيدية ضدهم.

وأوضحت المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمدينة المنورة شرف القرافي في حديثها لـ "الوطن" أمس إن الانتهاكات التي تتم بحق العامل من شأنها أن تحد من ولائه تجاه مؤسسته التي يعمل بها، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج سلبية على العمل، فلا يجوز تشغيل العامل تشغيلا فعليا أكثر من ثماني ساعات في اليوم الواحد، إذا اعتمد صاحب العمل المعيار اليومي أو أكثر من 48 ساعة في الأسبوع، إذ اعتمد المعيار الأسبوعي ولا تدخل فترات الراحة والصلاة والطعام ضمن ساعات العمل الفعلية، ويوم الجمعة هو يوم الراحة الأسبوعية لجميع العمال، ويمكن أن يستبدل هذا اليوم لبعض أنواع العمل بأي يوم من أيام الأسبوع بعد إبلاغ مكتب العمل، ولا يجوز تعويض يوم الراحة الأسبوعية بمقابل مادي، ويجوز زيادة ساعات العمل المنصوص عليها في المادة الثامنة والتسعين من نظام العمل إلى تسع ساعات في اليوم الواحد لبعض فئات العمال، أو في بعض الصناعات والأعمال التي لا يشتغل فيها العامل بصفة مستمرة، كما يجوز تخفيضها إلى سبع ساعات في اليوم الواحد لبعض فئات العمال أو في بعض الصناعات والأعمال الخطرة أو الضارة.

وأفادت بأنه يجوز لصاحب العمل - بموافقة الوزارة - في المنشآت التي تقتضي طبيعة العمل فيها أداء العمل بالتناوب زيادة ساعات العمل على ثماني ساعات في اليوم أو ثمان وأربعين ساعة في الأسبوع، بشرط ألا يزيد متوسط ساعات العمل عند احتسابه لمدة ثلاثة أسابيع أو أقل أو ثمان وأربعين ساعة أسبوعيا، وفق ما نصت عليه المادتان التاسعة والتسعون والمائة من نظام العمال. كما يجوز زيادة ساعات العمل في الحالات التالية " أعمال الجرد السنوي وإعداد الميزانية والتصفية وقفل الحسابات والاستعداد للبيع بأثمان مخفضة والاستعداد للمواسم، بشرط ألا يزيد عدد الأيام التي يشتغل فيها العمال على ثلاثين يوماً في السنة، إذا كان العمل لمنع وقوع حادث خطر، أو إصلاح ما نشأ عنه، أو تلافي خسارة محققة لمواد قابلة

للتلف، إذا كان التشغيل بقصد مواجهة ضغط عمل غير عادي، الأعياد والمواسم والمناسبات الأخرى والأعمال الموسمية التي تحدد بقرار من الوزير.
وقالت شرف القرافي لا يجوز في جميع الحالات المتقدمة أن تزيد ساعات العمل الفعلية على عشر ساعات في اليوم، أو ستين ساعة في الأسبوع. كما يجب على صاحب العمل أن يدفع للعامل أجرا إضافيا عن ساعات العمل الإضافية يوازي أجر الساعة مضافا إليه 50 بالمائة من أجره الأساس، وعلى العمال أن يستفيدوا من العقد في تحديد ساعات العمل ويعد باطلا كل شرط يرد في عقد أو اتفاق يتنازل العامل بموجبه عن أي حق مقرر له بموجب أحكام نظام العمل، وعلى صاحب العمل أن يضع على الأبواب الرئيسة التي يستعملها العمال في الدخول وفي مكان ظاهر بالمنشأة جدولا ببيان يوم الراحة الأسبوعية وساعات العمل وفترات الراحة.

سهيلة زين العابدين: البعض أساء فهم وتطبيق الشرع في معاملة المرأة

المصدر: جريدة عين اليوم الاربعاء 13 جماد الاول 1436هـ - 4 مارس 2015م
اضغط هنا

لجين الأحمدي – عين اليوم
أكدت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور سهيلة زين العابدين لـ "عين اليوم"، أن الإسلام كرم المرأة وأعطاها حقوقها، وأن الله تعالى أعزها وجعل لكل منهما حقوق وواجبات لاختلاف وظيفتيهما؛ حيث لكل منهما مهمته بناء على تركيبته الفطرية.
وأشارت زين العابدين إلى أن البعض أساء فهم شرع الله ولم يفهمه ويطبقه بالشكل الصحيح، و يطبقه وفقاً للموروثات الفكرية والثقافية ونظرة المجتمعات للمرأة في ما قبل الإسلام، وأضافت أن الإسلام يتبرأ من التفسيرات التي جعلت الرجل في مرتبة أعلى من المرأة، مستدلة على ذلك من الآية الكريمة "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير"، ومؤكدة أن الإسلام جعل الأفضلية بالتقوى وليس بالذكورة أو الأنوثة.
وفي الإطار نفسه، قالت عضو جمعية حقوق الإنسان، إن نظرة المجتمع للمرأة السعودية فيها تقليل شأن وامتهان، حتى من قبل العمالة الوافدة التي تتعامل معهم المرأة كالسائق الخاص بها والذي يكون على كفالتها، في بعض الأوقات لا يطبق ما تطلبه منه إلا بإذن ولي أمرها؛ وأرجعت ذلك إلى أن العمالة الوافدة يتعاملون مع المرأة كما يتعامل معها الرجل السعودي. وعلى سبيل المثال قالت سهيلة زين العابدين: "المرأة عندما تكون صاحبة ملك وتضطر لتأجير شقة لمستأجر، فإن ذلك المستأجر يرفض التعامل معها مع العلم إنها صاحبة الملك. وكشفت أن المرأة تتعامل معاملة ناقص الأهلية من ناحية الأنظمة والقوانين، حيث إنها حتى الآن لا تستطيع تجديد جواز سفرها إلا بموافقة ولي أمرها وإن وصل عمرها لـ 50 سنة، وأردفت إن الجواز لا يستخرج إلا بموافقة ولي الأمر حتى وإن كان ولي الأمر حفيدها، أو كان ولي الأمر نفسه لا ينفق عليها أو يعتني بها ويتولى شؤونها". ونوّهت أن المرأة تتم محاسبتها ومعاقبتها والتعامل معها بمعاملة كامل الأهلية وذلك في العقوبات، والقصاص، والتعزيرات، وفيما عدا ذلك تتم معاملتها معاملة ناقص الأهلية، وأردفت أن ذلك ما يعمق ممارسة العنف ضد المرأة . وأشارت يعمق العنف ضد المرأة على سبيل المثال من الأخ الذي يعد ولي أمرها وتختلف معه عندما تكون قائمة بشؤون نفسها ويطلب منها وكالة عامة وترفض حفظاً لحقوقها، فقد يستغل ذلك بمنعها من السفر . إضافة إلى الطليق الذي إذا طلق زوجته ولم يسقطها من بطاقة العائلة الخاصة به، فبالتالي يستغل ذلك ويمنعها من السفر بحكم أنها رسمياً تابعة له. واختتمت زين العابدين حديثها بمناشدة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز حفظه الله حيث طالبت بإلغاء الأنظمة والقوانين التي تنتقص من أهلية المرأة.

حقوق الإنسان في الصحافة

تلاحم المواطنين بالقيادة حقق الاستقرار وحفظ الأمن

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 14 جماد الاول 1436هـ - 5 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150305/Con20150305757017.htm

محمد طالبي (أبها)، عبدالخالق الغامدي (الباحة)

أكد عدد من أعيان منطقتي عسير والباحة أن اهتمام القيادة بحفظ أمن رعاياها في الداخل والخارج يجسد عمق التلاحم والعلاقة مع المواطنين ويبين مدى حرصها على الدفاع عنهم وتوفير الأمن والاستقرار لهم.

وقال المشرف على فرع جمعية حقوق الإنسان بمنطقه عسير الدكتور علي الشعبي «ما توليه حكومتنا الرشيدة بكافة أجهزتها الأمنية من متابعة واهتمام مستمر بكل المواطنين في الداخل أو في الخارج من خلال سفاراتها وكذلك التواصل معهم شخصيا والسؤال عن أحوالهم واحتياجاتهم بشكل مستمر لهو أكبر دليل على أهمية المواطن السعودي لدى قيادته».

وذكر مدير عام فرع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بمنطقة عسير الدكتور حجر بن سالم العماري أن ما قامت به الأجهزة الأمنية وعلى مدى ثلاث سنوات ماضية من متابعة دؤوبة من أجل تحرير القنصل عبدالله الخالدي لهو أكبر دليل على أهمية المواطن لدى القيادة الحريصة على سلامته في أي موقع كان.

مدير جوازات منطقة عسير العميد سعد السويدي قال «ما قامت به قيادتنا الرشيدة أيدها الله من مجهودات يشار لها بالبنان من قبل أجهزتها الأمنية المختلفة لهو رد كفيل بإلجام التنظيمات والجماعات الإرهابية التي تستهدف المواطنين في محاولة منها للمساومة الخاطئة».

وأكد عامر العامر مدير عام فرع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة عسير أن المواطن السعودي يحظى بعناية بالغة الأهمية من قبل القيادة الرشيدة وما قام به خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله من استقبال للقنصل السعودي ومنحه أحد أوسمة الدولة التي لا تعطى إلا لمن يستحقها فعلا وهو وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الثالثة لأكبر دليل على عظم كرامة وقدر المواطن السعودي لدى قيادته وأنه محط عناية وحفاوة واهتمام مهما كان.

ويرى مدير محطة تلفزيون أبها صالح الشريفي إن ما قامت به القيادة الرشيدة لتحرير القنصل السعودي إنما هي صورة واحدة فقط من صور العناية والاهتمام بأبناء هذا البلد من لدن قيادته، داعيا جميع المواطنين إلى غرس روح المواطنة لدى أبنائهم والأجيال القادمة وبيان مكانة المواطن السعودي لدى قيادته وما يجده من حفاوة وتكريم حتى لا ينجرفوا إلى طرق مضللة قام على تبنيها شرذمة اتخذت التضليل والتغرير بأبناء هذا البلد ديدنها.

وأكد مدير شرطة منطقة الباحة اللواء مسفر الخثعمي بأن القيادة لا تألو جهدا في راحة المواطنين والحفاظ على مكتسبات كيان الوطن الغالي والذي يعود كله من أجل المواطن بالدرجة الأولى ونحمد الله على هذه القيادة الحريصه على سلامة أمن وأمان الوطن.

الناطق الإعلامي بشرطة منطقة الباحة العقيد سعد طراد قال عودة الخالدي أعطنا قوة وتلاحما بين رجال الأمن والمواطنين وليس بمستغرب على هذه القيادة التي تحرص على سلامة مواطنيها.

وأكد عبدالكريم الزهراني حرص القيادة الرشيدة على الدفاع عن مواطنيها في مختلف المواقع ولعل أبرز دليل تحرير الخالدي بعد مرور ثلاثة أعوام من اختطافه.

عرضت إجراءات تقديم الدعوى إلكترونياً

المعطش: دعوى "العضل" حسّاسة قد تفقد بها المرأة أسرتها

المصدر: جريدة اليوم الجمعة 8 جماد الاول 1436هـ - 27 فبراير 2015م
http://www.alyaum.com/article/4049999

فاطمة بنت علي - الدمام

في دورة (كيف تتعامل المرأة مع العضل) قدمتها المحامية والمستشارة القانونية أ/ إيمان بنت زيد المعطش وعقدتها مؤسسة وفاء لحقوق المرأة حضرها قرابة السبعين متدربة ما بين مختصات وصاحبات قضايا وطالبات قسمي الشريعة والقانون، استعرضت المعطش فيها ماهية العضل الذي قد تتعرض له المرأة غير المتزوجة من الولي والعضل الذي قد تتعرض له المتزوجة من زوجها للتضييق عليها لتفارقه بعوض وهو محرم -ويكون جائزاً إذا أتت المرأة بفاحشة كالخيانة أو النشوز أو ترك الواجبات الدينية- وبينت تعريفاته وهو في الشرع: (منع المرأة من التزويج بكفئها إذا طلبت ذلك، ورغب كل واحد منهما في صاحبه) وحكمه التحريم بالكتاب والسنة ومن أدلة ذلك قول الله تعالى:- (يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرهًا ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وعاشروهن بالمعروف) سورة النساء19.

وفي المحور الثاني، عرضت أسباب العضل من الناحية الاجتماعية كالسيطرة على المرأة أو انفصال الوالدين وتواجد البنت عند أمها أو الطمع في مال المرأة أو العادات التي تفرض تزويج الفتاة من ابن عمها أو الانتظار حتى تزويج البنت الكبرى، وشرحت آثار العضل على المرأة المعضولة كانحرافها وانتشار الجريمة ونشوء المشاكل الأسرية والانتحار، أما أثره على العاضل فيتمثل في نقل الولاية لولي آخر وإذا تكرر العضل فيثبت فسقه.

وفي الجانب التطبيقي للدورة، عرضت المعطش إجراءات تقديم رفع دعوى العضل إلكترونيًا، وذلك من خلال موقع وزارة العدل واختيار صحيفة الدعوى الإلكترونية وتعبئة البيانات اللازمة مع التنبيه على أهمية بيان مقر عمل المدعى عليه -وهو الولي في قضايا العضل- والذي بفقده لا يمكن رفع الدعوى وذلك لتبليغه الرسمي، وإن جهلت المرأة عنوانه فلها الاستعانة بإمارة منطقتها لإيجاده، وإذا كان المدعى عليه في مدينة غير مدينتها فيمكن أن تطلب من القاضي الناظر للقضية استخلاف قاض آخر في مدينته، وما يسعى إليه في الشأن القضائي أن يكون الاستحلاف إلكترونيًا.

وفي موضوع الدعوى تكتب المدعية اسمها وعمرها وموضوع دعواها وأسباب رفض تزويجها، ويجب كتابتها باختصار غير مخل مع ملاحظة أنه سيتم إرساله للمدعى عليه، والطلبات توضحها صراحة إن كان التزويج أو نقل الولاية لآخر تحدده أو مناصحة الولي، والمحكمة المختصة هي محكمة الأحوال الشخصية التي تحتوي على مكاتب المساندة الاجتماعية، ومهمتها تقديم الاستشارات للمرأة أثناء وقبل الدعوى ومناصحة الأولياء وإجراء الصلح قبل رفع الدعوى، ويعمل فيها أخصائيون اجتماعيون.

وفي الأسانيد تتم كتابة اسم المستند وشهادة الشهود أو تقارير طبية تثبت المرض النفسي ويمكن الاكتفاء بعبارة: (ولدي ما يثبت ذلك).

وعند حفظ الطلب نهائياً إلكترونيًا يلزم التقدم إلى المحكمة خلال عشرة أيام، وإلا سيتم إلغاؤه من النظام، وإن أرادت المرأة التعديل عليه فعن طريق رقم الطلب عند موظف المحكمة، بينما إن رغبت في حل المشكلة دون اللجوء إلى القضاء فعن طريق الصلح من أحد الأقارب أو إمام المسجد، فإذا استنفذت الطرق الودية فتلجأ إلى محكمة الأحوال الشخصية مصطحبة: (صورة من الهوية الوطنية + صورة توضيحية لمقر المدعى عليه إن كان جهة غير حكومية + إضافة إلى أصل الوكالة للمطابقة وصورة منها إذا عينت المرأة محاميا أو وكيلا عنها)، وتسلم الأوراق لموظف المحكمة، ويتم أخذ موعد الجلسة من مكتب القاضي، ونصحت بالاحتفاظ بنسخة من أوراق القضية. والإثبات في قضية العضل يكون في الجلسة من خلال شهادة الشهود أو تواجد الخاطب نفسه الكفؤ أو حضور ولي الأمر الذي عند إنكاره العضل فيطلب منه القاضي التزويج أما عند اعترافه سيبدي حينها أسبابه.

وذكرت أ/ إيمان المعطش أن موضوع العضل كبير وحساس بالنسبة للمرأة التي تتقدم بالدعوى والتي قد تخسر أسرتها، وللقاضي الذي سينقل الولاية والذي يتمعن قبل نقلها وقد يستدعي الخاطب للتأكد من كفاءته، والمرأة التي لا ولي لها

يزوجها القاضي بنفسه، ولا يشترط لرفع دعوى العضل تقدم الخاطب للفتاة؛ لأنها قد ترغب بنقل الولاية إلى آخر (كالأخ أو العم أو الجد)، والفترة الزمنية ما بين أخذ موعد الجلسة إلى حلولها يفترض على المدعية (تحرير دعواها) بورقة وذكر التفاصيل المهمة وتجنب الإطالة، وتحضر يوم الجلسة مع نسخة بفلاش ليسهل ضبطها ولفائدتها عند الحاجة إلى الاستئناف، وفي حالة أن الولي لم يزوج ابنته أو لم يحضر الجلسات قد تحول القضية إلى (هيئة النظر) تتم من خلالها مناصحة الولي والفتاة ويدرسوا القضية ثم يرسلوا قرارهم إلى القاضي الذي يصدر الحكم بناء على ما يراه أو بناء على قرار الهيئة.

وإن لم تقتنع المرأة بحكم القاضي تقرر عدم القناعة فيفهمها القاضي طرق الاعتراض عليه خلال ثلاثين يومًا، أما إن صدر الحكم لصالحها بنقل الولاية ولم يعترض الولي خلال هذه المدة يكتسب الحكم القطعية وتنقل الولاية جبرًا، وإجراءات الاستئناف تتم عن طريق كتابة الاعتراض على الحكم وتقديم شهود آخرين إن وجدوا في ورقة تقدم إلى القاضي ناظر القضية الذي يتولى رفعها للاستئناف، والأحكام التي تصدر في العضل إما نقل الولاية وإما تزويج المرأة وإما نقلها للقاضي للتزويج.

وتشير الإحصائيات الحديثة إلى أن نسبة قضايا العضل في زيادة بنسبة 40% خاصة بعد القرار القاضي بنزع الولاية عن المرأة التي تتعرض للظلم والعضل وهو بمثابة النصرة للمرأة، وتعتبر قضايا العضل حساسة للمرأة؛ لأنها تظلم من أسرتها ابتداء ومن ثم من المجتمع انتهاء، فنقل الولاية أخف وطأة على المرأة وأفضل علاجاً من أن يزوجها القاضي، حيث تظل نظرة الاحترام من الزوج والمجتمع، ونصحت أ/ إيمان كل من تعاني من العضل أن تبحث عن المعلومة الصحيحة وتستشير المختصين وعدم خوض التجربة دون علم.

وأوضحت الأوامر السامية لأمراء المناطق التي تقضي بتسليم الآباء الذين يتعنتون في ظلم بناتهم للسلطات المختصة؛ كون ذلك من الظلم الذي يُحاسب عليه شرعًا، والاستجابة لهذه الأوامر قليلة؛ لأن الوعي في تلك المناطق قليل.

واعتبرت هيئة حقوق الإنسان أن قضايا العضل ضمن قضايا الاتجار بالبشر يعاقب عليها بغرامة مليون ريال أو السجن لمدة خمس عشرة سنة. وفي حماية المرأة من الظلم ذكرت المعطش أن المرأة هي المسؤولة الأولى عن معرفتها بحقوقها وحمايتها وعدم تمكين الآخرين من الاستيلاء عليها، وأن قلة الدورات التدريبية والتثقيفية للمرأة تتسبب في نشوء المشاكل الزوجية والأسرية، فالمرأة اليوم متعلمة وليست واعية تحتاج إلى الكثير من التثقيف والقراءة والبحث لزيادة الوعي قبل أن تخوض التجربة.

والتقينا في ختام الدورة ببعض الحاضرات لسؤالهن عن أهمية هذه الدورة للمرأة. أ/ إيمان المعطش: (المرأة إذا لم تؤمن بمكانتها وقدرتها لن تحدث فارقًا في حياتها وحياة غيرها، ودورة اليوم للوعي لا للتمرد انطلاقًا من قول الله: (ولا تعضلوهن) وانتهاءً بالقرار القاضي بنزع الولاية عن ولي المرأة التي تتعرض للظلم والعضل).

أ/ غاده الزومان من مكتب ديوان للاستشارات: (في قضايا العضل نوجه فيها أن تكون عن طريق الصلح، تفاديا للآثار السلبية التي قد تنتج عند رفع القضايا فتذهب الفتاة إلى مكاتب المساندة الاجتماعية في محاكم الأحوال الشخصية أو إلى أحد الأقارب للصلح وخير وسيلة لحفظ الحقوق الوعي بها).

أ/ هند العتيبي موظفة سابقة: (قضايا العضل غير واضحة ونادرة لأسباب كالخوف من المجتمع وخسارة الأهل، والمرأة ليس لديها وعي وثقافة تمكنها من علاج هذه المشكلة).

أ/ أميرة اليامي: (عملية حل عضل المرأة هي علاج مر لقضية تعانيها المرأة، ولو كسبت القضية ستخسر أسرتها وستكون منبوذة).

دمعة حزن لديها تجربة عضل: (الدورة مفيدة للفتاة خاصة وللمجتمع عامة، ووضع كثير من الأسر إما أن تتزوج ابن العم أو تبقى دون زواج ولو رفعت عليهم قضية قد يتبرأون منها، وقد سبق وأن تقدمت بدعوى عضل على إخوتي من الأب لرفضهم زواجي بسبب الإرث وكسبتها وتزوجت وأنجبت أبناء ولكنهم قاطعوني، والزوج دوماً ما كان ينتقدني وينظر إلي بنظرة دونية فكثرت الخلافات الزوجية وانفصلت عنه، فأؤيد إقامة مثل هذه الدورات التوعوية للمجتمع والمرأة التي مثلما عليها واجبات فلها حقوق).

سارة الغريب طالبة قانون بجامعة الأميرة نورة: (الدورة جدًا رائعة وتفيد الفتاة وتدلها على حقوقها القانونية التي هي بحاجتها).

نجلاء الشريف: (الدورة رائعة وأضافت لي الكثير فهي ترسم الطريق الواضح لكل من تعاني من مشكلة العضل وترغب في حلها).

شكاوى الموقوفين والسجناء تتصدر قضايا حقوق الإنسان

المصدر: جريدة أخبار 24 السبت 9 جماد الاول 1436هـ - 28 فبراير 2015م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/204825

صنفت هيئة حقوق الإنسان، القضايا التي تردها إلى 20 صنفا، بعد تلقيها آلاف الشكاوى من مقيمين ومواطنين، واعتلت قضايا حقوق الموقوفين والسجناء قائمة تصنيف القضايا، فيما تذيلت قضايا حق الزواج وتكوين الأسرة القائمة.

وبحسب ورقة عمل طرحتها الهيئة خلال ندوة بعنوان (نظام الحماية من الإيذاء ودور الأجهزة الحكومية والأهلية في تطبيقه) عقدت أخيرا في الرياض، فإن الهيئة أولت قضايا الأحوال الشخصية أهمية كبيرة، خصوصا التي تزيد تعقيدا كلما صاحبها عنف، وقامت الهيئة بالتصدي لهذه الممارسات بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

وشددت الهيئة على أنها لم تغفل أسباب ودوافع العنف الذاتية والاجتماعية والاقتصادية والآثار الناتجة عنها ومصادرها وإطارها الذي قد يكون داخل الأسرة أو المدرسة أو المجتمع.

وطبقا لمصدر مطلع تحدث لـ"مكة"، فقد لفت إلى أن الهيئة كثيرا ما تتلقى شكاوى كيدية من سعوديين ومقيمين ضد جهات حكومية، منها شكاوى تتعلق بحق الحركة والتنقل مثل شكوى منع مواطن من السفر وأنه بعد ورود الإفادة من الجهة المختصة من هذه الشكوى تبين بأن المواطن قبض عليه في قضية تهريب مخدرات وصدر بحقه حكم بالسجن والمنع من السفر لمدة خمسة أعوام، وشكوى وافد بسبب صدور قرار بإبعاده من البلاد وبعد التحقق من الشكوى تبين أن الوافد متهم في قضية أخلاقية.

وذكر المصدر أن الهيئة تلقت 83 شكوى مختصة بحق الزواج وتكوين الأسرة خلال خمسة أعوام تتعلق مجملها حول طلب الحصول على إذن زواج من الخارج، وطلب توثيق الزواج من امرأة غير سعودية، وطلب نزع الولاية.

تصنيف القضايا:

- حقوق الموقوفين والسجناء.
- الحق في الجنسية.
- حق العمل وسلامة بيئته واتباع أنظمته.
- حق الحماية من التعسف والتعذيب.
- حق الحماية من العنف الأسري.
- حق السمعة والكرامة.
- حق التملك.
- حق الحركة والتنقل.
- الحق في التعبير والملكية الفكرية.
- حق الأمن.
- حق اللجوء إلى القضاء.
- الحق في التربية والتعليم.
- الحقوق المالية.
- حق الرعاية الصحية.
- حق الرعاية الاجتماعية.
- الحق في البيئة السليمة.
- الحق في المساواة أمام الأحكام الشرعية والأنظمة.
- حق الكسب المشروع.
- حق الزواج وتكوين الأسرة.
- حقوق أخرى.

الرياض: التزامنا بتعزيز حقوق الإنسان ينطلق من المنهج الراسخ المستمد من الشريعة السمحاء

مندوب السعودية: بلادي ترفض التطاول على حقها السيادي

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الثلاثاء 12 جماد الاول 1436هـ - 3 مارس 2015م
اضغط هنا

جنيف: «الشرق الأوسط»
أكدت المملكة العربية السعودية أن التزامها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها «ينطلق من منهجها الراسخ المستمد من الشريعة الإسلامية التي أوجبت حماية حقوق الإنسان وحرمت انتهاكها على نحوٍ يوازن بين مصالح الفرد والمجتمع»، وشددت بأن الأمن والاستقرار والازدهار «هي عوامل أساسية في مسيرتها الحضارية نحو تنمية مستدامة تحترم حقوق الإنسان وتحميها من خلال سن الأنظمة واللوائح، وإنشاء المؤسسات الحكومية ودعم مؤسسات المجتمع المدني».
جاء ذلك في كلمة السعودية التي ألقاها الدكتور بندر بن محمد العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان في الدورة 28 لمجلس حقوق الإنسان التي بدأت أعمالها أمس في جنيف، ونقل خلالها تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وأمنياته للمجلس بالتوفيق والنجاح لأعمال هذه الدورة، كما هنأ السفير يواكيم روكر على رئاسة المجلس، والأمير زيد بن رعد الحسين، على توليه منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان. وبين العيبان، أنه في إطار تطوير مرفق القضاء، وبما يعزز حقوق الإنسان، فقد صدر أخيرًا أمر ملكي يقضي بتشكيل لجنة متخصصة لإعداد مشروع مدونة للأحكام القضائية وتصنيفها على هيئة مواد تستند على أبواب الفقه الإسلامي، كما صدرت اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية المعدل، التي تضمنت أحكامًا تنفيذية خاصة بإجراءات الاستدلال والقبض على المتهمين، وتفتيش الأشخاص والمساكن وإجراءات التحقيق، وغيرها من الإجراءات الجنائية، على نحوٍ تفصيلي دقيق.
كما أشار إلى صدور نظام حماية الطفلِ، الذي يهدف إلى مواجهة الإيذاءِ والإهمالِ الذي قد يتعرض لهما الطفل، ويؤسس لمنظومة حماية متكاملة لكل من لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، كما تم إصدار القواعد التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء، في إطار مكافحة العنف الأسري.
وأضاف العيبان أنه امتدادا لجهود حكومة بلاده في دعم مؤسسات المجتمع المدني للقيام بدورها بفاعلية، فقد أصدر الملك سلمان أمرًا يقضي بدعم جميع مؤسسات المجتمع المدني المسجلة بمبلغ «ملياري ريال»، ودعم مجلس الجمعيات التعاونية بـ200 مليون ريال، ودعم الجمعيات المهنية المتخصصة بمبلغ 10 ملايين ريال لكل جمعية، بالإضافة إلى الدعم السخي للأندية الأدبية والأندية الرياضية.
وفيما يتعلق بالمعاهدات الدولية والتعاون الدولي أشار أن السعودية قدمت تقاريرها الدورية ضمن اتفاقية مناهضة التعذيب للجنة المعنية، وأنه يجري العمل حاليًا على إعداد التقارير الدورية الخاصة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
وأكد الدكتور العيبان أنه في إطار تنفيذ توصيات آلية الاستعراض الدوري الشامل، فقد تم تكليف الجهات الحكومية ذات العلاقة، بتنفيذ التوصيات التي أيدتها المملكة ضمن الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، وأن معظم تلك التوصيات دخلت حيز التنفيذ، وفيما يتصل بالتعاون مع الإجراءات الخاصة التابعة للمجلس، فقد رحبت بلاده بطلب الزيارة المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للرق وأسبابه وعواقبه أورميلا بولا.

وأضاف رئيس هيئة حقوق الإنسان السعودية أن ما يشهده العالم اليوم من تصاعد وتيرة الإرهاب وتنامي جذوره، خطر قد حذرت منه المملكة، وعملت على التصدي له بجميع السبل، ودعت إلى تعزيز التعاون الدولي لمواجهته، وأنه استمرارا للدعم الذي قدمته لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، قدمت بلاده أخيرًا دعما بمبلغ 100 مليون دولار للمركز، لمساعدته على القيام بمهامه على الوجه المطلوب.

وأفاد أن السعودية أكدت إدانتها للاعتداءات والجرائم الإرهابية الآثمة، كالاعتداء على مجلة «شارلي إيبدو»، وحرق الطيار الأردني معاذ الكساسبة، وقتل مواطنين يابانيين، وقتل 21 مواطنا مصريا في ليبيا: «وهذه أمثلة على جرائم إرهابية تتنافى مع مبادئ الإسلام التي تدعو إلى العدل، وحماية النفس البشرية، والتسامح، وعمارة الأرض».

ولاحقا، أكدت المملكة السعودية حرصها على الالتزام بالعهود الدولية والمبادئ التي أقرتها الأمم المتحدة وآكدها ميثاقها حول عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة. وجاء ذلك في استخدام السفير فيصل بن حسن طراد مندوب السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف حق الرد في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على ما قاله وزير الدولة للشؤون الخارجية بالنرويج بحق بلاده. وقال طراد «إن المملكة من هذا المنطلق لا تقبل التدخل في شؤونها الداخلية، وترفض التطاول على حقها السيادي بما في ذلك المساس باستقلال قضائها ونزاهته، حيث لا سلطان على القضاة في قضائهم، وأنها تؤكد على أن جميع القضايا المنظورة أمام المحاكم يتم التعامل معها دون تمييز أو استثناء لأي قضية وضد أي شخص». وأكد أنه بالتوضيح هذا «فإن السعودية لا تقبل بأي حال من الأحوال أن يتعدى عليها أحد باسم حقوق الإنسان، خاصة أن دستورها قائم على القرآن الكريم والسنة المطهرة اللذين كفلا للإنسان حقه وحفظا له دمه وماله وعرضه»، وقال: «إن المملكة من أوائل الدول التي دعمت مبادئ حقوق الإنسان، واحترمت كافة المواثيق الدولية تجاهه وبما يتفق مع الشريعة الإسلامية الغراء، ورغم كل هذه الجهود الواضحة للعيان، فإن بعض الجهات الدولية للأسف الشديد أفرغت مبدأ حقوق الإنسان من مضامينه السامية وجنحت إلى محاولة تسييسه واستغلاله في التعدي والهجوم على الحقوق السيادية للدول، مغمضة عينيها عن كل الجرائم التي ترتكب على مرأى ومسمع العالم أجمع بحق الشعوب في فلسطين وسوريا وبورما وغيرها من دول العالم، وكأن مسألة حقوق الإنسان أضحت مسألة انتقائية لخدمة أهداف سياسية وهو الأمر الذي لن تسمح به المملكة إطلاقا».

وأضاف: «أما فيما يتعلق بما استمعنا إليه من لحظات من قبل مندوب النظام السوري فإنه أمر لا يستحق حَتى الرد عليه، لأنه أصبح واضحا للعالم موقف المملكة وجهودها في مكافحة الإرهاب ودعوتها لإنشاء تحالف دولي لمحاربته وعلى الأخص ما يسمى بـ(داعش) وأن محاولات مندوب النظام السوري في قلب الحقائق لن يكتب لها النجاح لأن العالم وبعد مرور أربع سنوات وحصد أكثر من مائتي ألف قتيل أصبح يعرف تماما أن بشار الأسد ونظامه هم المجرمون والذين يقفون خلف هذا الإرهاب ويوفرون له البيئة المناسبة».

Almowaten.net
المواطن
صحيفة الكترونية سعودية

تذمروا من الظلم والمحسوبية.. ولجنة وزارية للنظر في الشكوى عريضة من 18 بنداً تعكس استياءَ موظفي ÷غرفة الباحة× من إدارتها

المصدر: جريدة المواطن الاربعاء 13 جماد الاول 1436هـ - 4 مارس 2015م
اضغط هنا

المواطن- عبدالعزيز الشهري- الباحة

تقدم عددٌ من موظفي الغرفة التجارية الصناعية بمنطقة الباحة، بشكوى خطيّة لمكتب العمل، يتهمون فيها مسؤولي الغرفة بالظلم والاستبداد والتمييز الكبير لمصالح وعلاقات خاصة بين المسؤول والموظفين المرضي عنهم، والمبالغة في ظلم الموظفين الآخرين دون النظر في مؤهلاتهم أو إنجازاتهم أو خبرتهم العريضة في مجال عملهم والتي تزيد لدى بعضهم عن 15 سنة، وأُحيلت الشكوى إلى هيئة الخلافات العمالية وحُدد موعد الجلسة 20 من جمادى الأولى الجاري.

كما بعث الموظفون بصورة من الشكوى التي قُدمت لمكتب عمل الباحة لسمو أمير منطقة الباحة ولرئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ولرئيس هيئة حقوق الإنسان، وذلك للاستغاثة من مجلس الإدارة والأمين العام، حيث يمارسون التمييز في المعاملة ويديرون الغرفة وفق أهوائهم الشخصية ويوجهون التهديدات المتلاحقة بإنهاء خدمات الموظفين من الغرفة إن استمروا في قضيتهم المنظورة أو طالبوا بتطبيق مَكرمة خادم الحرمين الشريفين بصرف راتبين أو لجأوا لوسائل الإعلام وشرحوا معاناتهم -بحسب الموظفين-.

فيما تقدم قرابة 17 موظفاً بشكوى، حصلت "المواطن" على نسخة منها، تضمنت 18 بنداً تؤكد مدى الظلم الذي وقع عليهم والتي بينت أن العمل يسير وفق الأهواء والمواقف الشخصية المسبقة دون هدف لتحقيق أي مصلحة عامة، كما أنهم مُنعوا من الزيادات السنوية المستحقة وبدل السكن المعمول به، ومع أن نظام العمل يجبر الغرفة التجارية أو المؤسسة الخاصة على التأمين الطبي إلا أنهم حُرموا منه برغم أن بعضهم تجاوزت خدمته 15 سنة وأقلهم أكمل 12 شهراً دون تأمين طبي، كما شكوا إلزامهم توقيع لائحة عقوبات وجزاءات لا يعلمون نظاميتها وعدم الالتزام بتطبيق ما نصت عليه لائحة العمل وفق تسلسل العقوبات الواردة فيها.

وبيّنت الشكوى عدم وجود لائحة داخلية تنظم العمل وتحدد واجبات وحقوق كل طرف، كما يوجد تلاعب في نظام الدوام مع أنه يستخدم البصمة وعدم وجود نظام مراقبة عادل يحقق المساواة بين الموظفين، حيث إن مواعيد الدوام يتلاعب فيها المسؤولون من مدير شؤون الموظفين والأمين العام ومدير الشؤون الإدارية والمالية ومساعد الأمين العام للشؤون الإدارية والمالية أو المقربين منهم بحسب أهوائهم، وكذلك تطبيق عقوبات مالية تعسفية دون طلب إفادة أو إشعار للمعاقبين والانتقائية في تطبيق العقوبات على البعض والتجاوز عن البعض ممن رضي عنهم المسؤول.

وقال لـ "المواطن" عددٌ من الموظفين المتضررين: يوجد تفاوت في رواتب الموظفين ومناصبهم وعدم النظر للمؤهلات والخبرات، فمساعد الأمين العام لشؤون المالية يحمل شهادة الثانوية العامة " نظام ليلي " ويُصدر قرارات للموظفين الذين يحمل الكثير منهم درجة البكالوريوس والدبلومات بمختلف أقسامها، ولكنه النظام الخاص بالغرفة التجارية بالباحة التي لا ترى المؤهل العلمي شيئاً أساسياً في المفاضلة!.

وأضاف المتضررون: تلقينا تهديداً من أمين الغرفة التجارية إن نحن لجأنا للإعلام بالفصل دون مكافأة، مستنداً على المادة الثامنة التي يبدو أنه يجهلها والتي تنص على (يُبطل كل شرط يخالف أحكام هذا النظام – أي نظام العمل والعمال – ويبطل كل إبراء أو مصلحة عن الحقوق الناشئة للعامل بموجب هذا النظام أثناء سريان عقد العمل ما لم يكن أكثر فائدة للعامل).

وبيَّن الموظفون: رفض الأمين والرئيس منحنا مكرمة خادم الحرمين الشريفين براتب شهرين لموظفي الدولة والضمان والطلاب، والتي تضامن وتجاوب معها الكثير من المؤسسات الخاصة والغرف التجارية بالمملكة.

كما تؤكد مصادر "المواطن" أن لجنة وزارية من وزارة التجارة ستزور الباحة اليوم الثلاثاء للنظر في تظلم موظفي الغرفة التجارية وستُجري تحقيقاتها لعدة أيام لبحث أبعاد الشكوى.

Almowaten.net
المواطن
صحيفة الكترونية سعودية

أكد أنها تأخذ بعين الاعتبار مراعاة حقوق الضحايا والجناة

"العيبان×: السعودية متمسكة بحقها السيادي في تطبيق تشريعاتها المتعلقة بعقوبة الإعدام

المصدر: جريدة المواطن الخميس 14 جماد الاول 1436هـ - 5 مارس 2015م

اضغط هنا

المواطن- جنيف

21

حقوق الإنسان في الصحافة

أكد معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان رئيس الوفد السعودي المشارك في أعمال الدور الثامنة والعشرون لمجلس حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان- في تعليق له أمام مجلس حقوق الإنسان- أن المملكة العربية السعودية تستند في نظامها الأساس إلى أحكام الشريعة الإسلامية السمحة، وهو الدستور والمنهاج لها في نظامها العدلي وكافة أنظمتها الأخرى، وهي قد كفلت تحقيق العدالة وحفظت الحقوق للجميع.

وبيّن ''العيبان'' أننا إذ نجدد التأكيدَ على احترام الحق في الحياة؛ كونه أحد الحقوق الأساسية التي كفلتها الشريعةُ الإسلامية، فإنه لا يجب أن تنسينا دعوات إلغاء أو وقف عقوبة الإعدام، حقوق الضحايا التي انتُهكت من قِبَل الجناة، وهذا ما ينبغي أن ينظر إليه بنفس الدرجة من الاحترام، وهو ما جعل الكثير من الدول تستمر في تطبيق هذه العقوبة طبقًا لتشريعاتها وقوانينها، في ظل عدم وجود توافق دولي حول عقوبة الإعدام.

وأضاف: إن عقوبة الإعدام في المملكة العربية السعودية لا يُحكم بها إلا في الجرائم الأشدِّ خطورةً، والتي تهدد أمن وسلامة المجتمع، وحقوق الأفراد، وبالدليل القطعي الذي لا يقبل الشك، وبعد نَظرها من قِبَل ثلاثة عشرَ قاضيًا عبر ثلاثة مستويات في المحاكم الابتدائية، ومحاكم الاستئناف، والمحكمة العليا. وتؤكد المملكةُ حرصها على تطبيق أقصى معايير العدالة وأهمها المحاكمة العادلة، وبما يتفق مع التزاماتها الدولية.

وختم ''العيبان'' تعليقه موضحًا أنه في الوقت الذي تؤكد فيه المملكةُ ما التزمت به من معاهدات واتفاقيات في مجال حقوق الإنسان، فإنها تجدد تمسكها بحقها السيادي في تطبيق تشريعاتها المتعلقة بعقوبة الإعدام، والتي تأخذ بعين الاعتبار مراعاة حقوق الضحايا والجناة، حيث كفلت الأنظمة العدلية حقوق الجاني والمجني عليه وحقوق المجتمع وسلامته.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الحياة
AL HAYAT

أسر تُودِع أبناءها "المعوقين" مراكز إيوائية... وتنساهم

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 8 جماد الاول 1436هـ - 27 فبراير 2015م
اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب

كشفت اختصاصيات في مركز التأهيل الشامل للإناث بالدمام، أن المعاناة الأبرز لذوي الاحتياجات الخاصة تتمثل في عدم تواصل الأسر معهم، ما يؤثر على قدراتهم الجسدية والنفسية، وأيضاً على قدرتهم في الاندماج مع المجتمع. وقالت الاختصاصية الاجتماعية رباب المرهون: «إن الإنسان اجتماعي بطبعه، ولا يستطيع العيش بمفرده، بل يحتاج دائماً إلى من يؤنسه بالحديث، ويقدم له النصح والإرشاد وتبادل الخبرات الثقافية لينمو ويتطور، وهذا حال الإنسان الطبيعي، فكيف بالضعيف من ذوي الاحتياجات الخاصة؟»، لافتة إلى أنه بحاجة ماسة إلى «ابتسامة ولمسة حانية تربت على كتفيه، فهو لا يستطيع الاستمرار في الحياة من دون مساعدة الآخرين. ولكن حاجته الكبرى إلى والديه تفوق أية حاجة أخرى».

وأضافت المرهون: «ربما يظن البعض أن المعوق، وبخاصة المصاب بتخلف عقلي، لا يدرك الزيارة كونه لا يعي الزمان والمكان والأشخاص. ولكن الحقيقة خلاف ذلك، فهو بحاجة للزيارة ويتأثر إيجابياً بها، وهو بحاجة إلى لمسة حانية من والديه ومن العائلة»، مردفة: «إن المقيم في المراكز الإيوائية يحتاج إلى أكثر من ذلك، لابتعاده جسدياً عن عائلته، فهو يحتاج إلى عيادة أهله، من خلال تكرار الزيارة وتتابعها، فهي حق من حقوقه الإنسانية والأسرية».

بدوره، سردت الاختصاصية الاجتماعية مجد آل سلمان، قصة لا تختلف كثيراً عن بقية القصص، روتها على لسان صاحبتها، التي قالت: «حرمت من لقاء أمي لنحو ثلاثة أعوام، وكنت أتمنى رؤيتها، ولكن أبي يمنعني من زيارتها، كوني أقيم في مركز إعاقة يبعد مسافة تقارب الساعة عن مكان أسرتي. وكنت أشتاق لأشم رائحتها، وأنتظر أن تمسح على جسدي المنهك والمكبل بألم الزمن».

وعلى رغم حرمانها من نعمتي النطق والإبصار، ولكن الأمل في أن تلتقي أمها لا يزال يراودها. وأضافت: «بعد طول انتظار شعرت برائحة أمي في المكان، وسرعان ما شعرت بأحد يدفعني، وكلما اقتربت من مكانها ازدادت رائحة جسدها العطرة، وازدادت لهفتي للقياها، وتعطشت روحي لاحتضانها، وسرعان ما توقفت عجلات ذلك الكرسي، وإذا برائحة جسدها أصبحت أكثر تركيزاً، وشعرت بيد دافئة حانية توضع على يدي، إنها أمي، التي زارتني بعد غياب طويل، أخذت أتحسس وجهها، وشعرت بدموعها بين أصابعي، أحضنها تارة وأشمها أخرى. كنت في غاية السعادة حينها، تمنيت ذلك الوقت لو يطول وساعة الزمن أن تتوقف».

من جهتها، أكدت الباحثة الاجتماعية غالية الأوف أن «الآثار الإيجابية لزيارة الأهل لابنهم المعوق القاطن في المراكز الإيوائية كثيرة، إذ تفيض مشاعر المعوق بالحب والأمن والاستقرار، ويشعر بمكانته لدى أسرته وانتمائه لهم، ما يترتب على ذلك تحسن سلوكياته، وتفهم الأسرة وضع المقيم داخل المركز ومتابعة أوضاعه، وما يستجد من تغيرات صحية ونفسية تؤدي إلى تحسن الحالة، والوقوف على جميع النواحي التي تخص المعوق»، لافتة إلى أنها «فرصة مهمة للأسرة للإجابة بطريقة علمية مبسطة على تساؤلاتهم حول الإعاقة العقلية، وحول خصائص الابن المعوق عقلياً وجسدياً، ما يساعد في تقبلها لهذا الابن. كما يساعد في إرشاد الأسرة وتصحيح أي خلل في تفاعل الأسرة مع الأبناء المعوقين».

وأوضحت الأوف أن من الآثار السلبية لانقطاع الأهل عن المعوق وإهمال زيارته من الأسرة «دخوله في حال نفسية سيئة، وبخاصة إذا كان مدركاً، ما يتسبب له بضرر نفسي وجسدي، ويؤدي إلى عزله وإبعاده عن محيط الأسرة، وقطع صلة الرحم بين الأبناء. كما يؤثر على الابن صحياً ونفسياً وعقلياً، ويؤدي إلى تدهور الحالة، إضافة إلى النظرة المجتمعية السلبية للإعاقة والمعوق والمعتقدات الثقافية المرتبطة بالعوامل السلبية التي تؤثر على الابن المعوق».

ونوهت الاختصاصية الاجتماعية نعيمة العجمي، بدور الاختصاصي الاجتماعي في المراكز الإيوائية المتمثل في «التواصل مع الأسرة والاستفسار عن سبب انقطاع الزيارة، واستدعاء الوالدين إلى المركز، ومقابلتهم لتوضيح أهمية الزيارة على نفسية المقيم ودورها تجاه الطفل المعوق وضرورة التحلي بالصبر والتحمل عند التعامل معه، إضافة إلى التعاون والتواصل بين الأسرة والمركز لتحقيق الهدف المرجو للمقيم، وعقد اللقاءات الدورية بهدف توعية الأسرة بكيفية التعامل مع ذوي الإعاقة».

وأكدت العجمي أهمية دور الإرشاد، الذي «يعمل على مساعدة الوالدين في التكيف مع الأزمة غير المتوقعة، إذ تُعدّ الأسرة أولى المؤسسات الاجتماعية التي تستقبل الطفل من ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفر له الرعاية المتوافقة مع حاجاته»، مشددة أن «على الآباء والأسر التعامل مع حقيقة وجود طفل من ذوي الإعاقة في البيت بكل موضوعية، وأن تؤمن بقضاء الله، وأن تمنح طفلها فرصة الرعاية والتأهيل في مختلف المؤسسات المتوافرة بالدولة».

•تمهّل قبل أن تُطلّق".. رسول صامت في الوقت •بدل الضائع"!

المصدر: جريدة الحياة السبت 9 جماد الاول 1436هـ - 28 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض - مصطفى الأنصاري

«ماذا؟ تمهل قبل أن تطلق!».. هكذا بدهشة استقبل عبدالله، القادم من أحد أحياء الرياض، مشهد المطويات المتناثرة على رف جانبي في صالة أخذ مواعيد الزواج والطلاق في محكمة الأحوال الشخصية، شمال الرياض الخميس الماضي.

وكان مكتب «التوجيه والإصلاح» في المحكمة، تعاون مع مشروع ابن باز الخيري لمساعدة الشباب على الزواج، في توعية الرجال والنساء، بواسطة مطويات يعدها المشروع، عن مسائل التفاهم الأسري والزواج والطلاق.

اللافت أن الأرفف التي شاهدتها «الحياة»، في زيارة قامت بها إلى المحكمة، شكلت المنشورات المعنية بـ«الطلاق» أكثرها، فيما اعتبره الشاب عبدالله وآخرون صادماً لمن جاء يريد «الزواج». بينما يهوّن الشاهد المرافق له من الشعور الذي عبر عنه بأن «المنشور يستهدف المطلقين، لكن لا بأس في توزيعه طالما أنه رسالة تحذر من الطلاق، وليس العكس».

وبالعودة إلى مضمون المنشورات، فإن الذي تبقى فقط على الأرفف كان نشرتان، إحداهما موجهة إلى المرأة «تمهلي قبل أن يقع الطلاق»، والأخرى إلى الرجل «تمهل قبل أن تطلق»، وحملت كلتاهما دعوة إلى التريث والاستعانة بالخبراء وعدم اليأس من إصلاح أحوال بيت الزوجية، قبل اللجوء إلى «أبغض الحلال».

وتوجه خطابها إلى الزوج قائلة: «تيقن بأنه لا يكاد يخلو بيت من المشكلات، ولكنهم صبروا واحتسبوا الأجر من الله وطلبوا منه الإعانة، ودعوا وألحوا بالدعاء، فأعانهم الله وكوّنوا أسراً وصارت حياتهم طبيعية (...) وتأكد أنك لن تجد المرأة البديلة بسهولة، وإن وجدتها فلن تكون خالية من العيوب، فقد تضطر إلى الصبر على عيوبها حتى ولو كانت أكثر مما في الزوجة الأولى لخوفك من تكرار خطئك مرة أخرى. اقطع الطريق على الشيطان بتغليبك جانب الصبر والاحتساب بإمساكها وإعطاء نفسك متسعاً من الوقت للتفكير والاستخارة والاستشارة، فإن كانت أساءت إليك فلا ينسيك ذلك ما لها من حسنات عليك».

بينما تخاطب الأخرى المرأة، وتحذرها من طلب «الخلع»، لأسباب غير ضرورية، والتفريط في الزوج «لئلا تضطري في النهاية إلى الزواج من أي شخص يتقدم إليك، حتى ولو كان له أولاد من زوجة سابقة فتُكلفي أنت بتربيتهم، أو تكوني ضرة لأخرى، أو يكون مريضاً تقومين بعلاجه ومتابعته، أو منحرفاً يفسد عليك دينك ودنياك، أو كبيراً في السن، فبقاؤك في منزل والدك بلا زواج مدة طويلة سيجعلك ترضين بأول خاطب يتقدم، لتدارك بقية العمر (...) فلا تتبعي خطوات الشيطان فتكون الفرقة ويحصل المحذور».

وأبلغ المسؤول في مشروع ابن باز، الذي صدرت عنه المنشورات، ياسر المنيع «الحياة» بأن المنظمة يجمعها تعاون قديم مع لجنة الإصلاح في محكمة الأحوال الشخصية، وهي لجنة تختص بمحاولة إقناع الأزواج بالعدول عن الطلاق أو الخلع حتى تستنفد جهود المراجعة والإصلاح كافة.

وأشار المنيع إلى أن المشروع، الذي يقدم استشارات أسرية ونفسية واجتماعية للمتصلين به، أقنع مشايخ في المحاكم يتعاونون معه، بآثاره الإيجابية في إصلاح كثير من الاختلالات بين الأزواج، ما دفع المكتب الإصلاحي إلى فتح قناة

مباشرة مع المشروع بواسطة المنشورات التي يوزعها في المحكمة، وتضم أرقاماً للاستشارة، في خدمة مجانية يقدمها المشروع، وتكلف في القطاع الربحي آلاف الريالات.
ومع أن المنيع لا تحضره إحصاءات المشروع عن نسب تراجع الراغبين في الطلاق أو الخلع، بعد تقديم الاستشارة لهم، إلا أنه يؤكد أن «غالبية الذين يتم تحويلهم من المحاكم إلى مركز الاستشارات يتصالحون ويتفقون على ترميم حياتهم الزوجية، «بل أحياناً يصبحون أحسن من ذي قبل»!
وكانت تقارير صادرة عن وزارة العدل، وثقت تراجع حالات الطلاق في 2014 مقارنة بالعام السابق له، وأعاد ذلك التحسن إلى نشاط مراكز التوجيه والإصلاح في المحاكم. وهو تقرير أعلن أن حالات الطلاق بلغت نسبتها نحو 21 في المئة من حالات الزواج، البالغ عددها 160271 حالة في كل مناطق السعودية المختلفة.

الحياة
AL HAYAT

•الصحة" تحذّر من مخالفة نظام • بدائل حليب الأم" ... وتلوّح بالعقوبات

المصدر: جريدة الحياة السبت 9 جماد الاول 1436هـ - 28 فبراير 2015م
اضغط هنا

جدة - «الحياة»
أبلغ مصدر موثوق به «الحياة» عن تحذيرات أطلقتها وزارة الصحة أخيراً، إلى قطاع تجار المواد الغذائية، من مخالفة أحكام نظام تداول بدائل حليب الأم، ولائحته التنفيذية، ملوحة بتعريض المخالفين للمساءلة القانونية والجزاء.
وقال مصدر موثوق به إن وزارة الصحة رصدت مخالفات تتعلق بأحكام نظام تداول بدائل حليب الأم ولائحته التنفيذية، وتكمن المخالفات في وجود أركان لشركات بدائل حليب الأم في معرض الأم والطفل الذي نفذ في غرفة التجارة في محافظة جدة أخيراً.
وأوضح المصدر أنه وفقاً لأنظمة العقوبات لأحكام نظام تداول بدائل حليب الأم فإن كل من تثبت مخالفته لأي حكم من أحكام هذا النظام ممن يصنع بدائل حليب الأم أو يستوردها أو يوزعها من الأفراد أو المؤسسات أو الشركات يعاقب بعقوبة أو أكثر من العقوبات الآتية: الإنذار ، غرامة مالية لا تقل عن خمسة آلاف ريال ولا تزيد على 150 ألف ريال، إغلاق المؤسسة لمدة لا تزيد على 180 يوماً.
يذكر أن المقام السامي أقر تنظيماً لتسويق بدائل الحليب، وحظر من خلاله الترويج لها عبر مؤسسات الرعاية الصحية أو تقديمها كهدايا للأمهات بصورة مباشرة أو غير مباشرة بما يشجع على استعمال هذه المنتجات على حساب الرضاعة الطبيعية، كما يتيح النظام للمنتجين والموردين والموزعين تقديم النشرات العلمية عن أغذية الرضاعة بعد اعتمادها من وزارة الصحة.
ويهدف هذا النظام إلى توفير التغذية المأمونة والمناسبة للرضع، وذلك بحماية الرضاعة الطبيعية وتعزيزها، وضمان الاستعمال الصحيح لبدائل حليب الأم، والأغذية التكميلية من منتجات الحليب، والأغذية والمشروبات الأخرى التي تعطى بالزجاجة أو غيرها من الطرق، عندما تسوق أو تعرض بأي شكل على أنها مناسبة - بعد تعديلها أو بغير تعديل - للاستعمال كبديل جزئي، أو كلي لحليب الأم، وكذلك زجاجات وحلمات الإرضاع، كما تنطبق على نوعيتها وتوافرها، وعلى المعلومات الخاصة باستعمالها.
وحظر النظام الإعلان والترويج بأي شكل من الأشكال لبدائل حليب الأم وأغذية الرضع، ويشمل الحظر استخدام مؤسسات الرعاية الصحية للترويج لهذه المنتجات، أو الإعلان عنها، أو عرضها وتوزيعها، وتقديم المنتجين والموردين والموزعين للأمهات، ولمؤسسات الرعاية الصحية - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - أية عينة من هذه المنتجات أو أية هدية أو أداة أو معدة تشجع على استعمالها، وتقديم المنتجين والموردين والموزعين أية مكافأة مالية أو عينية للعاملين الصحيين، لترويج هذه المنتجات. وألزم النظام جميع العاملين الصحيين المعنيين بتغذية الأم بتشجيع الرضاعة الطبيعية

وبذل ما يساعد على ضمانها، وأن يكونوا على دراية كافية بما تتطلبه أعمالهم، وأن يكونوا مؤهلين لتقديم المعلومات، والمشورة والتدريب لمن يحتاج إليها.

"الشورى" يناقش تقرير "الإسكان" ومقترح نظام الهيئة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية

المصدر: جريدة الحياة السبت 9 جماد الاول 1436هـ - 28 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض «الرياض»
يناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثامنة عشرة التي يعقدها بعد غد الإثنين تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن الأداء السنوي لوزارة الإسكان للعام المالي 1434 - 1435هـ.
وطالبت اللجنة في توصياتها المقدمة إلى المجلس، وزارة الإسكان بتقديم خططها الزمنية والمكانية والعمرانية لتوفير المنتجات السكنية للمواطنين، وفصل قوائم الانتظار على بوابة، إذ يسرّع عملية الإقراض للراغبين في شراء وحدات سكنية من القطاع الخاص ودعم البند المخصص لذلك من المبالغ المعتمدة.
كما طالبت اللجنة وزارة الإسكان بالتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والجهات المعنية برفع الكثافة السكانية في المدن الرئيسية التي لا تتوفّر فيها أراض مناسبة لمشاريع الإسكان، كما دعتها لمعالجة النقص في الكوادر البشرية من خلال إشغال الوظائف الشاغرة لديها والتعاون مع القطاع الخاص لتوفير الخبرات التخصصية التي تحتاجها.
وكان مجلس الشورى استضاف في جلسته العادية الخامسة التي عقدها يوم الثاثاء (22 /3 /1436هـ) وزير الإسكان الدكتور شويش الضويحي واستمع إلى موجز عن خطط ورؤى الوزارة للمرحلة المقبلة، كما أجاب عن أسئلة واستفسارات الأعضاء في ما يتعلّق باختصاصات وزارة الإسكان.
وذكرت اللجنة في تقريرها أن المجلس تفاعل مع ملف الإسكان من خلال إصداره 13 قراراً، كانت المحرك الرئيسي للعديد من البرامج التي بدأتها الوزارة بالفعل.
ويستمع المجلس خلال هذه الجلسة إلى وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات حول ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي 1434 - 1435هـ .
ويناقش المجلس تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة حول التقرير السنوي لهيئة المساحة الجيولوجية السعودية للعام المالي 1434 - 1435هـ، وتقرير لجنة الإقتصاد والطاقة حول مشروع مذكّرة تعاون بين وزارة الإقتصاد والتخطيط في المملكة ووزارة الإقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية وتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب حول اقتراح مشروع نظام الهيئة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية، المقدم من عضو المجلس الدكتورة زينب أبو طالب استناداً إلى المادة 23 من نظام المجلس.
من جهة أخرى، يناقش المجلس في الجلسة العادية التاسعة عشرة التي يعقدها الثلثاء المقبل تقرير لجنة الإقتصاد والطاقة حول التقرير السنوي لوزارة التجارة والصناعة للعام المالي 1434 - 1435هـ، ومن أبرز توصيات اللجنة مطالبتها وزارة التجارة والصناعة بمتابعة تطورات انخفاض أسعار السلع في الأسواق الدولية وأثر ذلك في السوق المحلي، كما طالبت بإزالة المعوقات النظامية والإجرائية المؤثرة سلباً في السوق.
ويصوّت المجلس على توصيات اللجنة الصحية حول تقرير الأداء السنوي لمستشفى الملك خالد التخصصي للعيون للعام المالي 1434 - 1435هـ، وذلك بعد أن يستمع المجلس لوجهة نظر اللجنة حيال ما أبداه الأعضاء من آراء وملاحظات أثناء مناقشة التقرير في جلسة سابقة.
ويتضمن جدول أعمال المجلس لهذه الجلسة مناقشة تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي في شأن تعديل المادة التاسعة من لائحة المدارس الأجنبية، الذي أُعيد إلى المجلس لدرسه بعد تباين الآراء بين مجلس الوزراء ومجلس الشورى، عملاً بالمادة 17 من نظام المجلس، وتقرير لجنة الشؤون الأمنية في شأن مقترح إضافة بند جديد للمادة الثانية من نظام الأنواط

العسكرية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 47 وتاريخ 1407/8/25هـ، في شأن منح نوط مكافحة الإرهاب المقدم من عضو المجلس اللواء ركن علي التميمي استناداً إلى المادة 23 من نظام المجلس، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية في شأن مقترح إضافة مادة لنظام الخدمة المدنية، تنظّم مواعيد وساعات الدوام الرسمي للأجهزة الحكومية المقدم من عضوي المجلس الدكتور محمد آل ناجي وعطا السبيتي استناداً إلى المادة 23 من نظام مجلس الشورى.

مصابون بـ "الأيدز" يتضامنون للحد من "فوبيا" مرضهم بالاندماج مع "العامة"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 10 جماد الاول 1436هـ - 1 مارس 2015م
اضغط هنا

جدة - عائشة جعفري
حوّل مرض نقص المناعة مصابين به إلى قنوات تعمل على توعية مجتمعاتهم بتفاصيل عن مرضهم، للحد من «فوبيا» المصابين بمرض «الأيدز»، والذي ينتشر في بعض المجتمعات، لا سيما مع تطور التقنيات العلاجية التي جعلت من مرض نقص المناعة شبيهاً ببعض الأمراض المزمنة الأخرى.
ويمتلك مريض نقص المناعة محمد المنسي حساباً توعوياً على أحد مواقع التواصل الاجتماعي، إذ عمل جاهداً على مدى أربعة أعوام في جمع مرضى نقص المناعة، وتكوين عمل جماعي متكامل من الأطباء والاستشاريين وأخصائيي المختبرات ومرضى تماثلوا للشفاء ومرضى مصابين بنقص المناعة، وذلك لكي يدخلهم في حياة ذات أسلوب مختلف، تعمل على نشر التوعية بمرض الأيدز لدى المجتمع، الذي يتخوف بعض أفراده من المصابين.
ولدى المنسي تعامل مختلف مع حديثي العهد بالمرض، إذ يعمل على توجيههم ونصحهم بالمبادرة لأخذ العلاج من دون تردد، إضافة إلى عملية إرشادهم إلى الجهات المعنية، وتنفيذ تحاليل دورية، والمشكلات الصحية التي قد تواجههم في حال تأخرهم عن تناول الأدوية.
ويقول محمد لـ «الحياة» إنه أصبح لدى مرضى نقص المناعة قدرة على الظهور للمجتمع، ومواجهة الأسئلة الفضولية، وإزاحة ستار الغموض الذي طالما رافق مريض الأيدز، لافتاً إلى أن من بين أسباب انتشار الخوف والقلق بين الناس من المرضى المصابين، بعض المحاضرات الدينية التي أسهمت في نشر الرعب والخوف، وجعله أحد المحرمات التي لا يسمح الحديث عنها.
يحق لمرضى «الأيدز» الحصول على الدعم الكامل والاستشارات في شكل غير منقطع من أطبائهم، وبحسب استشارية علاج الأيدز الدكتورة بتول سليمان التي تحدثت إلى «الحياة» فإن فتح القنوات بين المرضى والأطباء، أمر ضروري ومهم، وذلك لتتسنى معرفة جميع المعلومات المغلوطة عن إصابتهم، منوهة بأن فئة مرضى نقص المناعة لا يواجهون الظلم من المجتمع فحسب بل حتى من بعض الأطباء غير المتخصصين في معرفة مدى تأثير هذا المرض وأبعاده في احتمالية رفضهم، وقبولهم لتنفيذ العمليات التي لا تتعلق بمرضهم أحياناً.
وكانت وزارة الصحة السعودية أعلنت عن اكتشاف 1777 حالة أيدز في السعودية العام الماضي، إذ بلغ عدد المصابين السعوديين منهم 542 حالة، مشيرة إلى أن ذلك الإحصاء زاد على الإحصاءات السنوية الماضية بفارق كبير، والتي بدورها ستؤثر على النمو والتنمية الاقتصادية.

المملكة تدعم مفوضية حقوق الإنسان بمليون دولار

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 8 جماد الاول 1436هـ - 27 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1025469

جنيف - واس
سلّم المندوب الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السفير فيصل بن حسن طراد امس شيكاً بقيمة مليون دولار للمفوض السامي لحقوق الإنسان الأمير زيد بن رعد بن الحسين مساهمة تطوعية لدعم موازنة المفوضية للعام الحالي 2015م.
وأكد السفير طراد حرص المملكة على دعم وتعزيز عمل مفوضية حقوق الإنسان، ومن هذا المنطلق فإن المملكة يسرها أن تستقبل المفوض السامي لحقوق الإنسان الأمير زيد بن رعد بن الحسين في الموعد المناسب خلال هذا العام.
من جهته قدم المفوض السامي شكره وتقديره للمملكة قيادة وشعبًا على هذه المساهمة، معرباً عن تقديره البالغ لجهود المملكة في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

مدير تعليم الرياض يدشن حافلات نقل طلاب الإعاقة الحركية

المصدر: جريدة الرياض السبت 9 جماد الاول 1436هـ - 28 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1025644

الرياض- منصور الحسين
دشن المدير العام للتعليم بمنطقة الرياض المكلف الاستاذ محمد بن عبدالله المرشد المجموعة الثانية من حافلات النقل المدرسي لطلاب وطالبات الاعاقة الحركية بمدارس شرق الرياض، بحضور مساعد المدير العام للشؤون المدرسية الاستاذ حمد بن عبدالله الشنيبر والمدير الإقليمي لشركة تطوير لخدمات النقل المدرسي بمنطقة الرياض المهندس ماجد العتيبي، ومساعد مدير خدمات الطلاب الاستاذ عادل بن سعدون العبدالمنعم ومنسق اللجنة العليا للنقل المدرسي الاستاذ عبدالملك الزهراني بمقر الادارة.
وفي بداية مراسم التدشين أوضح مساعد المدير العام الاستاذ حمد الشنيبر ان هذه هي المجموعة الثانية من السيارات المخصصة لطلاب التربية الخاصة من ذوي الاعاقة الحركية الذين ينتقلون ويتحركون من خلال الكرسي ذي العجلات حيث تضم هذه الحافلات رافعة هيدروليك من أجل أن يتم نقل الطالب الى داخل الحافلة وهو على كرسيه دون أن ينزل منه ودون أن يحمله اشخاص، فالحافلة مزودة برافعة تقوم برفع الطالب وحمله آليا بكرسيه الى داخل الحفل.
ثم يتم تثبيت الكرسي بواسطة احزمة مخصصة لذلك ومثبتة في ارضية الحافلة لسلامة الطالب وحمايته اثناء سير الحافلة.
وتستوعب كل حافلة من 4-6 طلاب فيما يبلغ اجمالي الحافلات المخصصة لذوي الاعاقة الحركية ممن بها جهاز الرفع الآلي للكرسي مع الطالب 120 حافلة منها 60 حافلة للطلاب و60 حافلة للطالبات.
وأعرب الشنيبر عن شكره للمدير العام على دعمه المتواصل لخدمات الطلاب و لمديرة خدمات الطلاب الاستاذة البندري القريني ولمساعدها الاستاذ عادل العبدالمنعم على حرصهما واهتمامهما ومتابعتهما المستمرة لكل المهام الخاصة بخدمات الطلاب.
بعد ذلك قام الاستاذ حمد الشنيبر بتقديم تجربة الصعود الآلي الى الحافلة بواسطة الكرسي.

اختتام فعاليات اليوم الخليجي لحقوق المريض بمستشفى الملك فهد بجدة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 10 جماد الاول 1436هـ - 1 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1026011

جدة - ياسر الجاروشة
اختتم قسم حقوق وعلاقات المرضى بمستشفى الملك فهد بجدة فعاليات اليوم الخليجي التوعوي السنوي لحقوق المريض والذي استمر لمدة يومين تحت رعاية مدير المستشفى الدكتور حماد شجاع العثماني.
افتتح الفعالية الدكتور نبيل عابد نيابة عن مدير المستشفى ولأول مرة بمشاركة طالبات الكشافة بمدارس جزيرة العلوم..
كما تم تدشين الخدمات الإلكترونية لإدارة حقوق وعلاقات المرضى على موقع المستشفى الإلكتروني ليشارك المرضى والمراجعون للمستشفى بآرائهم عن الخدمات المقدمة وتقديم الاقتراحات والشكاوى.
وأوضح أيمن شيرة رئيس قسم خدمات المرضى أن فعاليات هذا العام 2015م تأتي تحت شعار "من حقك.. من حقك تعرف حقوقك.. من حقك تشارك برأيك.. من حقك تقدم اقتراح أو شكر" وتهدف إلى نشر ثقافة حقوق وعلاقات المرضى لكل أفراد المجتمع بطريقة سهلة وميسرة، من خلال المحاضرات المباشرة للمرضى وذويهم والمراجعين, وكذلك عبر البروشرات والبنرات والبوسترات والمطويات التعريفية والتي تحتوي على وثيقة حقوقهم وواجباتهم.
ولفت إلى أن الفعاليات انطلقت لمعالجة شكاوى المرضى ومتابعتها حتى انتهائها، مع إرشادهم لكيفية طرق التواصل معهم وإيصال أصواتهم؛ من خلال الموقع الإلكتروني للمستشفى أو وزارة الصحة، أو باللقاء الشخصي، أو بالهاتف، أو عبر الخط الساخن والفاكس، إضافة إلى نشر ثقافة حقوق المرضى وذويهم، وتحديد مسؤولياتهم تجاه المنشآت الصحية؛ مما يحقق رضاهم.
الجدير بالذكر أن هذه الاحتفالية تأتي ضمن منظومة وزارة الصحة وذلك انطلاقاً من توجيهات القيادة الرشيدة – أيدها الله - والتي حثَّت على ضرورة الاهتمام بحقوق المرضى وهمومهم وحل جميع مشاكلهم والحفاظ على صحتهم وسلامتهم، والتي على ضوئها تم إصدار قرار بإنشاء الإدارة العامة لبرنامج علاقات المرضى لتعزيز وتطوير آليات التواصل بين وزارة الصحة وبين المستفيدين من خدماتها.

الداخلية تتيح "لوفد إعلامي" لقاء الموقوفين بكل شفافية
سجن المباحث.. الواقع يكذّب "الإعلام المضلّل"

المصدر: جريدة الرياض الاحد 10 جماد الاول 1436هـ - 1 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1026021

الرياض، تحقيق - أسمهان الغامدي

افتراءات تعذيب وإقصاء واتهامات من طرف جعل من أمن الوطن لعبة بين يديه ليكون من خلالها أداة تنفيذ لأجندة خارجية ويقدم ولاءه لأعداء نعمة الأمن والأمان تحت مسمى "الجهاد"، ولتفنيد كل تلك الإكاذيب فتحت المباحث العامة

أبوابها بشفافية مطلقة للسلطة الرابعة في المجتمع لعدد من الإعلاميين والإعلاميات في زيارة مطولة لسجن المباحث العامة بالحائر للالتقاء بالموقوفين والوقوف على الخدمات المقدمة وذلك في زيارة امتدت 9 ساعات صباح الخميس الماضي

مواجهة ساخنة

وفي بداية اللقاءات هاجم الموقوف (ع.ش) الإعلاميين والإعلاميات خلال اللقاء كما قام بالتلفظ على مسؤولي الدولة متهماً إياهم بأنهم عملاء لدى الغرب، رافضا الاعتراف بأنه على خطأ مبدياً مناصرته للفئات الضالة وداعش وجبهة النصرة، مترفعاً عن الحديث مع الإعلاميات بشكل يكشف مدى تزمته وتطرفه الفكري. وعند مواجهته بخدمات الدولة الصحية والتعليمية له ولأسرته قال: (غصبونا نتعلم في مدارسهم ونتعالج في مستشفياتهم) بينما نفى الموقوف (م.ع) ما أفتراه صاحبه من وجود ضرب وإهانات شاكرا ومشيدا بتعامل المباحث العامة، ولكن كانت شكواه حول طول المحاكمات حيث أنه يحاكم منذ سبعة أعوام،-على حد ذكره- وفي ذات الوقت أبان مسؤول رفيع في المباحث العامة أن طول المحاكمات تأتي بسبب تداخل القضايا الإرهابية والعمليات المنفذة ببعضها ومدى تعقيدها.

وكانت جميع الأبواب مفتوحة للاعلاميين لزيارة أي عنبر شاء الإعلاميين والالتقاء بأي فئة، اجتمع خلالها الفريق مع ذوي الفكر الضال في صالة خارجية مفتوحة بحميمة وبساطة، تم خلالها إجراء العديد من الحوارات المطولة، والتعاطي مع أسباب الانحراف وآلية الرجوع للطريق الصحيح.

واعترف الموقوف (س.و) منذ 12 عاماً بخطئه وتصرفه الذي كان مبنياً على اندفاع مطلق نتيجة مايراه عبر وسائل الإعلام بالدول المجاورة، وقال: تعرفت على مجموعة كان لها ارتباط بالفكر الضال وكنت أتردد عليهم حتى تم إلقاء القبض علي، وبعد عدة جلسات مطولة نتيجة تداخل القضايا، حكم علي القاضي مؤخرا ب5 أعوام تضاف إلى المدة التي قضيتها.

كما بادر الموقوف (ع.ت) بالحديث وقال: جهود المباحث تذكر وتشكر، ومن الجحود ألا أنصفها من الاتهامات المجحفة التي تردها، موضحا أن سبب إيقافه منذ 10 أعوام هو إيواء مجموعة من الإرهابين والتستر عليهم بسبب الفزعة ونظام القبيلة الذي لم ينفعهوغيره حيث دفعتهم "الحمية" على حساب أنفسهم وبيوتهم وزوجاتهم.

ولاحظت "الرياض"خلال لقاءاتها أن من بين الموقوفين أكاديمي في إحدى الجامعات الحكومية كانت تهمته دعم المجاهدين من خلال جمع الأموال بصفة فردية، حيث أقر من خلالها بخطئه مشيرا الى ان اندفاعه واعتزازه بعلمه جعله يكون ممولا كبيرا للمقاتلين دون تصريح، بسبب الأقاويل التي ترده من أهل الفتن متجاهلا تعليمات ولي الأمر والحملات التي تقوم بها المملكة.

التراجع عن الخطأ

وبينما كان الفريق الاعلامي يتجول بين العنابر استوقف "الرياض" الموقوف (ب.م) المحكوم ب١٦عاماً أمضى منها ١٢ عاماً وقال: نعم أخطأت ولكن دفعني حماسي وصغر سني حينها إلى هذا المكان، حيث كان عمري ١٩ عاماً، فكانت والدتي حريصة على التحاقي بحلقات تحفيظ القرآن الكريم، ولكن للاسف تم التغرير بي من قبل أستاذ الحلقة الذي اقنعني ومجموعة من الدارسين بأهمية نصرة المجاهدين وتزويدهم بالطعام والشراب، وفعلا أخذت عدداً من الأطعمة من المنزل وتوجهت للاستراحة التي يأويهم أستاذ الحلقة فيها، وداهمتنا المباحث في ذاك اليوم. ولكن طموح الموقوف (ب.م) لم تتوقف حتى وإن تعثر نتيجة صغر سنه فأكمل دراسته والتحق بالجامعة وتخرج من كلية الإدارة والاقتصاد بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف، كما أنهى دبلوم في المعهد العلمي وحفظ القرآن، ولا تزال الآمال أمامه كبيرة في أن يعود فردا صالحا للمجتمع بعد انتهاء ماتبقى من محكوميته. واقترح الموقوف منذ 12 عاماً (س.ع) تطبيق آليات العقوبة البديلة، لمن يثبت حسن سلوكه واعتداله ولم يتبقى على محكوميته فترة طويلة، وحول قضيته قال: كنت أعمل في المجال التعليمي وقادني حماسي لاكتشاف هؤلاء المنحرفين، والأسباب التي دفعتهم لاعتناق مثل هذا الفكر، حتى أصبحت داعما لهم للأسف، فأصبحت ألتقي بهم بشكل مستمر وأدعمهم. وتخللت الجولة زيارة لعدد من المكاتب الحقوقيه والحكومية والأمنية بداخل سجن المباحث العامة، التي أكد فيها القائمون على مكتب الضمان الاجتماعي أن مساعدات الضمان بلغت 30 ألف ريال للأسرة الواحدة سنويا، بينما أكد مكتب هيئة التحقيق والادعاء العام أن 90% من الموجودين داخل السجن منظورة قضاياهم بالمحاكم ومنهم من تم الحكم عليه و10% فقط ما زالوا تحت التحقيق علما بأن الموقوف لا يبقى تحت التحقيق أكثر من سنة، كما أنه لم تثبت إدانة أي رجل أمن في التعدي على أي موقوف منذ عام 1432ه، وأكثر القضايا التي تردهم داخل السجن هي قضايا أعتداءات موقوفين على رجال الأمن وغالبا يتنازل رجال الأمن على حقهم احتسابا للأجر.

«البيت العائلي» نموذج للتعامل الاستثنائي مع الموقوفين المثاليين..

و(11) عيادة للرعاية الصحية على مدار الساعة

مناصحة واعتدال
وتوجه الفريق بعد ذلك لمركز المناصحة بداخل السجن لاستيضاح آلية المناصحة، حيث تبين أن المناصحة تتم بداية بشكل فردي، ومن ثم إلحاق عدد من الموقوفين لدورة علمية بعد المناصحة الفردية يناقش فيها مواضيع خاصة بالجهاد والتكفير والولاء والبراء، لمدة 8 أسابيع وفي الأسبوع الأخير يخضع الموقوف فيها لاختبار تحريري لقياس مدى التأثير.
كما تكشف الأحصائيات إلى أنه يوجد 2000 موقوف مر على المناصحة الفردية، وأقيم منذ عام 1425ه 26 دورة علمية، وعدد الذين استفادوا أكثر من 360 موقوف حتى الآن.
مستشفى مركزي
بعد ذلك انتقلنا إلى مستشفى الأمن المركزي التابع للمباحث العامة وكان يوجد به 25 طبيباً و 80 ممرضاً و 11 عيادة و10 وحدات، مخصصة للموقوفين والموقوفات يعمل على مدار الساعة، وخلال الجولة قام الفريق بزيارة أحد الموقوفين والذي يرقد في المستشفى منذ 10 أعوام بعد أن أصيب بطلقة نارية في الظهر أثناء مواجهات مسلحة مع رجال الأمن، أكد فيها أن المعاملة ممتازة ولم يجد ما قالوا عنه من تعذيب وخلافه، وكان بجواره طاولة عليها عدد من المشروبات والمأكولات بحسب طلبه، موضحا أن بداية الفكر الذي اعتنقه جاء من خلف أحداث العراق وزيارته لمواقع الكترونية عبر الانترنت والتي حذر منها في الوقت ذاته.
البيت العائلي
وخلال الجولة مر الفريق على السجن الإنفرادي الذي يكون غالبا لمن هم تحت التحقيق أو حسب طلب الموقوف، وحجم الغرفة 2.5في4 كما يوجد بها شاشة تلفاز ودورة مياه، كما انتقلنا إلى البيت العائلي الذي كان بنظام فندقي لا يقل عن الخمس نجوم ويحتوي على 17 جناحاً متفاوتة حسب عدد أفراد الأسرة يكون كمكافأة للسجين الذي يثبت تحسناً في فكره وسلوكه، يعمل على خدمته نساء سعوديات, وتخصيص بطاقات ممغنطة لكل غرفة حسب المعمول به في الفنادق
يتمكن الموقوف أو الموقوفة من دعوة ذويهم من أقارب ووالدين وزوج للمكوث بداخل تلك الوحدات لمدة 72 ساعة كحد أقصى, ومنذ افتتاحه قبل ثمانية أشهر استفاد منه أكثر من 51 موقوفاً وموقوفة من المثاليين والمثاليات, إلى جانب توفير حديقة وصالة ألعاب لأبناء الموقوفين والموقوفات داخل البيت العائلي, مع إعطاء الحرية لهم باختيار قائمة الأطعمة التي يرغبون بها، وقد استفاد من البيت العائلي منذ 10 أشهر أكثر من 20 موقوفاً حتى الآن.
صرف أكثر من 684 مليون ريال كإعانات مالية شهرية للموقوفين وذويهم
3069 موقوفاً تقدم لهم أرقى الخدمات الصحية والتعليمية.. الهدف إصلاح وتأهيل
فندت الوقائع حقيقة افتراءات معرفات الفتنة والداعمين للفكر المنحرف حول واقع سجون المباحث الذي يقطن فيه حتى نهاية 1435ه 3069 موقوفا، وأبانت الحقائق التي تكشفت خلال استضافة إعلاميين وإعلاميات لزيارة سجن المباحث العامة ورصد الواقع والالتقاء بالموقوفين والحديث معهم انه لا صحة لوجود عنف أو ضرب أو ضغط نفسي على الموقوفين والموقوفات، بل كان الوضع مختلفا تماما، من عناية واهتمام وتوفير كل ما يحتاجه الموقوف، حيث صرفت أكثر من 684 مليونا و 334 ألفا و 395 ريالا كإعانات مالية شهرية للموقوفين وذويهم حتى نهاية عام 1434ه
ويتم تقديم إعاشة نقدية للسجين منذ دخوله للسجن مبلغ 1500 ريال شهريا، وتقديم إعاشة مطهية على أعلى مواصفات صحية يقوم عليها متخصصون، وتقديم وجبات خاصة بمرضى السكري، الضغط والسمنة، كما يسمح للنزلاء بمواصلة تعليمهم العام والجامعي، وتسهيل قبولهم في الجامعات بنظام الانتساب ودفع رسوم الدراسة، يوجد في كل سجن مكتبة مركزية مزودة بأعداد كبيرة من الكتب، يتاح للموقوف شراء ما يرغب من كتب من المكتبات الكبرى، توفير الصحف اليومية والمجلات والدوريات، الخروج يومياً للصالات الرياضية والساحات المفتوحة.
هذا وكشفت الاحصائيات التي عرضتها المباحث العامة على الوفد الإعلامي حول عدد الموقوفين منذ عام 1431ه حتى نهاية عام 1435ه
عام 1431ه: عدد الموقوفين 5501 موقوف
عدد المطلق سراحهم: 499 موقوفاً
عام 1432ه : عدد الموقوفين 4821 موقوفا
عدد المطلق سراحهم 1953 موقوفا
عام 1433ه: عدد الموقوفين 2815 موقوفا
عدد المطلق سراحهم 219 موقوفا
عام 1434ه: عدد الموقوفين 2289 موقوفا
عدد المطلق سراحهم 1311 موقوفا
عام 1435ه: 3069 موقوفا

وسلطت المباحث العامة الضوء على النواحي الإجرائية التي تقوم بها سجون المباحث بدء من لحظة القبض إلى حين دور الحكم النهائي وتوثيقه بداية باستقبال الموقوف وإجراء الكشف عليه بعد التأكد من مسوغ الايقاف، إحاطة ذويه عن مكان ايقافه، إبلاغ الموقوف بحقوقه وواجباته واللوائح الداخلية وأخذ توقيعه بالعلم عليها، جرد متعلقاته الشخصية وحفظها بقسم الأمانات، تزويده بملابس جديدة وأدوات النظافة الشخصية، التأكد من توفر المستلزمات الضرورية والصحية بمكان ايقافه.

كما نجحت المباحث العامة بمحاربة الجهل لدى بعض الموقوفين من خلال الحاقهم ببرامج التعليم العام والجامعي، حيث بلغ عدد الدارسين في التعليم العام والجامعي لعام 1433ه 991 دارسا، وفي عام 1434ه بلغ عددهم 735 دارسا، وخلال الفصل الدراسي الأول من عام 1435ه بلغ عددهم 643 دارسا.

كما خصصت ميزانية للموقوف بصرف مساعدة مالية شهرية مقدارها 2000 ريال للأعزب كحد أدنى، كما يصرف للزوجة والوالدين راتبا شهريا بالإضافة إلى المساعدات المقطوعة في المناسبات، وتسديد ايجارات المنازل عن الموقوفين ودفع الرسوم والغرامات، إلى جانب دفع الرسوم الدراسية لابنائهم خصوصا ذوي الاحتياجات الخاصة، كما شكلت المباحث العامة لجنة للتسوية تنظر في تسديد الديون والالتزامات والتعويضات عن الخسائر التي يتعرض لها الموقوف بسبب السجن

ولم تتجاهل المباحث العامة الحالة الصحية التي قد تصيب ذوي الموقوفين، فأصدرت العديد من أوامر العلاج داخل وخارج المملكة حيث بلغ عدد أوامر العلاج لذوي الموقوفين من آباء وأبناء وزوجات داخل وخارج المملكة 789 أمر علاج.

المحامي الجهني: قضية المعلمات إنسانية.. وعدم احتساب سنوات الخدمة يضرهن عند التقاعد

المصدر: جريدة المدينة السبت 9 جماد الاول 1436هـ - 28 فبراير 2015م

اضغط هنا

قال المحامي وعضو اتحاد المحامين العرب عمر الجهني إن نظام الخدمة المدنية يسمح باحتساب درجة إضافية لِمَن يحمل شهادة خبرة في التعليم بالمدارس الأهلية، وهو الأمر الذي يجعل من الطبيعي احتساب خدمات من عمل على البند (105) لكونهم كانوا تحت مظلة النظام الحكومي، وتم تعيينهم بناءً على مفاضلات وقرارات رسميَّة، وتحت إشراف حكومي بحت. مؤكدا أنه يعتزم الترافع عن معلمات البند 105 أمام الجهات المعنية للدفاع عن حقوقهن، وقد وصله 114 توكيلا حتى الآن من عدد من المعلمات.

وأوضح الجهني أن الوزارة تعاملت مع قضيَّة تعيين خريجي ذلك العام بطريقة لا علاقة لها بالنظام المعتمد من قبل وزارة الخدمة المدنية، مُوضحا أنَّه من المفترض تعيين من يحملون مؤهلات تربوية أولًا، مُشيرًا إلى أن النظام يكفل تعيينهم على المستوى الخامس وليس الثاني، لافتًا إلى أنَّ معظم من تمَّ تعيينهم على وظائف رسمية لا يحملون مؤهلات تربوية، مثل ذوي التخصُّصات العلمية، مُبيِّنًا انَّ الوزارة -على حسب رأيه- تتعامل بطريقة واحدة مع خريجي الدفعة نفسها عند المُفاضلة حتى عند تحسين المستوى، ذاكرًا أنَّها لا تنظر إلى تاريخ التعيين، بل إلى تاريخ المُباشرة، حيث اضطرت لتعديل مباشرة كل المعلمين ليتم تحسين مستوياتهم معًا، إلى جانب تكفُّلها بكافة الفروقات الماليَّة بسبب تاريخ المباشرة إلاَّ مع المعلمين المُعيَّنين على البند (105)، وكذلك منحها تعويضات ماليَّة لهم بناءً على سنة التعيين لخريجي دفعات أعوام (1416هـ)، و(1417هـ)، و(1420هـ) رغم اختلاف تاريخ المباشرة.

كما أن الوزارة عمدت إلى تحسين مستوى خريجي دفعة العام (1421هـ) بشكل كامل، بيد أنَّها منحت الجميع درجةً ثمَّ تراجعت عن منحها للمعلمين المعيَّنين على بند (105)؛ بحجة أن نصف الدفعة ليسوا من خريجي عام (1421هـ)، بل من

خريجي (1422هـ)، مُضيفًا أنَّه ترتَّب على ذلك سحب الدرجة والخصم من رواتب المُعيَّنين على البند، إلى جانب إبقاء الدرجة كما هي لمن تمَّ تعيينهم على وظائف رسميَّة في العام (1421هـ) الأمر الذي أدَّى إلى حرمان المُعيَّنين على البند من احتساب سنة في التقاعد، وعدم حصولهم على فرصة تحسين الدرجة، داعيًا إلى تصحيح هذا الوضع، وإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح بشكل يكفل للمُعيَّنين على البند (105) عودة كامل حقوقهم.

وأضاف: ما لا يقبله العقل فرق سنوات الخدمة، فعدم احتساب سنوات العمل السابقة ضمن الخدمة للمعينين على البند 105 ستكون له آثار سلبية عند التقاعد، ولن نعطي مربي الأجيال حقه حتى يشعر من الجهات المعنيَّة بتقدير للمعلمين، ولذلك يجب احتساب تلك السنوات ضمن الدرجات الوظيفيَّة على المستوى المستحق؛ ليتحقَّق الرضا الوظيفي لفئة يجب أن تشعر بالرضى والعداله المطلوبة.

مصرع طفل على يد والدته يفتح الملف الأسود للعنف الأسري

ثلاثة أبناء لاقوا من التعذيب.. و6 أطباء يعجزون عن اللحاق بالصغير

المصدر: جريدة المدينة السبت 9 جماد الاول 1436هـ - 28 فبراير 2015م

اضغط هنا

سعد العنيني - جدة

لا يزال العنف الأسري يمثل الملف الأسود والعقدة المحكمة التي عجز الكثيرون عن فكها والتعامل مع ألغازها ففي كل يوم تداهمنا الحياة بحادثة مفجعة الجاني فيها أم أو أب خرجا - طوعا أو جبرا - من دائرة الرحمة بأبنائهم إلى نفق القسوة المخيف.

وكانت حادثة الطفل (8) سنوات الذي لقي فصولا من التعذيب القاسي على يد والدته أول أمس وعجز 6 أطباء بمستشفى المساعدية بجدة عن اللحاق به حتى لقي حتفه قد أرجفت قلوب الجميع وكشفت عن نقاط محيرّة في العائلة المكونة من 3 أبناء - بنتين وولد - تعرضوا جميعا لمشاهد عنف - وفقا لما قاله مدير الحماية للشؤون الاجتماعية صالح سرحان الغامدي الذي أكد لـ«المدينة» أن للأم 3 أبناء - بنتين وولدا-غير المتوفى وأن البنت الكبيرة أخرجها أخوها - غير الشقيق- من المدرسة دون علم أمها وقد تقدمت الأم - سابقا - بشكوى للإمارة بهذا الشأن.

وقال إن هذه الفتاة لا يُعرف مصيرها حتى اللحظة أما البنت الأخرى 11 عاما وشقيقها البالغ 4 سنوات فقد تم ايداعهما دار الحضانة لحمايتهما وعن وجود آثار عنف على جسد الطفلين الآخرين أكد الغامدى وجود آثار عنف على جسد الفتاة 11 عاما ولكنها ليست حديثة. واكد ان الفتاة اعترفت في حديثها أن هذه الآثار من جراء تعذيب امها لها. فيما قال طفل الـ 4 سنوات-: إن حفظه لسورة البقرة منع أمه من تعذيبه. وعاد الغامدي مؤكدا لـ«المدينة» أن المرأة تعاني من ضغوط نفسية وقد تم تشكيل لجنة من الشؤون الاجتماعية للبحث عن كامل الأسرة -الزوجة الأولى وأبنائها- لمعرفة مصير بقية الأبناء خاصة الفتاة مجهولة العنوان.

وتعود تفاصيل الحادثة الى أول أمس حينما لقي طفل يبلغ من العمر 8 سنوات حتفه بعد تعرضه لعنف أسري على يد والدته وعلى الفور تحفظت شرطة جدة على الأم لحين استكمال التحقيق. وأوضح الناطق الاعلامي بشرطة منطقة مكة المكرمة المقدم عاطي بن عطية القرشي أن الجهات الأمنية بشرطة محافظة جدة احالت ملف القضية الى هيئة التحقيق والادعاء العام لافتا الى أن المتهمة تبلغ من العمر 38 عامًا.

2685 مواطنا ومواطنة للمحاكم: "أثبتوا أننا أحياء"

المصدر: جريدة المدينة السبت 9 جماد الاول 1436هـ - 28 فبراير 2015م
اضغط هنا

سعيد الزهراني - الطائف
قد لايشعر المرء بـ»الغبن» أكثر من وجوده على قيد الحياة يمارس حياته الطبيعية ويتمتع بما رزقه الله من نعمة الحياة ونعمة الصحة والعافية أو نعمة المرض، ومع ذلك هناك من يطالبه بإثبات أنه «حي يرزق»، والغريب أن نفس الشخص يضطر إلى إثبات أنه حي ويحضر إلى المحكمة بنفسه ويطلب إثبات أنه لا زال على قيد الحياة، وقد يجعل هذا الأمر الشخص يشعر أنه في حلم أو أنه في مرحلة من مراحل الجنون وعدم القدرة على التمييز.
وقد اضطر 2685 مواطنا ومواطنة إلى اللجوء إلى المحاكم من أجل إثبات أنهم على قيد الحياة، حيث حضر هؤلاء إلى المحاكم بأجسادهم للمطالبة بإثبات أنهم أحياء على قيد الحياة.
وكشف تقرير رسمي لوزارة العدل أن 2685 شخصا راجعوا مختلف المحاكم في مختلف المناطق والمحافظات للحصول على «صك إثبات حياة». تجدر الإشارة إلى أن الصك عبارة عن وثيقة رسمية تصدر من المحكمة المختصة يثبت فيها أن المتقدم على قيد الحياة أو من يراد إثبات الحياة له.
ومن أبرز إجراءات الإصدار حضور صاحب العلاقة أو من ينيبه وما يثبت شخصيته وإحضار البينة التي تشهد بصحة إنهاء المتقدم وتزكية البينة وتعديلها التعديل الشرعي، وتتطلب بعض الجهات الحكومية صك إثبات حياة لإنهاء بعض الإجراءات لديها.

محاكم الطائف تلزم 400 شخص بالنفقة خلال عام

المصدر: جريدة المدينة الاحد 10 جماد الاول 1436هـ - 1 مارس 2015م
اضغط هنا

سعيد الزهراني - الطائف
استقبلت محاكم الطائف خلال العام المنصرم 400 شكوى للمطالبة بالنفقة بمختلف أوجهها. وتبعًا لذلك، اتخذت المحاكم الإجراءات اللازمة تجاه المماطلين من خلال إصدار الأحكام، ومن ثمّ تنفيذها بالطرق النظامية وإتخاذ الإجراءات الكفيلة بإستمرار الصرف على المستحقين.
يذكر أن نظام التنفيذ حدّ كثيرًا من مماطلة الآباء في دفع النفقة لمن له ولاية عليهم من خلال اتخاذ إجراءات حاسمة وقوية في هذا الخصوص تصل إلى حسم النفقة من الراتب الشهري.

ذوو الاحتياجات : متى نتساوى مع مشمولي الضمان بزيادة المعونة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 9 جماد الاول 1436هـ - 28 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150228/Con20150228755831.htm

سعيد آل منصور (جدة)

أكد ذوو الاحتياجات الخاصة أن راتب الشهرين يجسد اهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز بأبناء الوطن، مشيرين إلى أنهم يتطلعون لمساواتهم مع مشمولي الضمان الاجتماعي بزيادة المعونة السنوية.

شادي السلمي شاب في العشرينات يعاني من «شرم» في شفتيه ومعاناة أخرى في صوته ومخارج الحروف، تصرف له إعانة سنوية مقدارها أربعة آلاف ريال، مشيرا إلى أنها لا تكفي لمصاريفه اليومية، ويطالب الشؤون الاجتماعية بزيادة هذه الإعانة وصرفها شهريا أسوة بمستفيدي الضمان، حيث إنه يتسلمها على فترتين كل عام بواقع ألفي ريال في كل مرة، يطالب الشؤون الاجتماعية بالتكفل بعلاجه من خلال عيادات التجميل، كونه عجز عن دفع تكاليف العملية.

ورغم أنه يحمل الشهادة الثانوية، إلا أن الكثير من المواقع رفضت توظيفه رغم أنه يستطيع أداء الكثير من الأعمال، راجع مركز التأهيل ومواقع أخرى بحثا عن وظيفة مناسبة له في أي موقع حكومي أو خاص، دون جدوى.

من جهته طالب المواطن (م ، م ، ع) باستفادة المرافق الخاص للمعوق من التخفيض الخاص في الخطوط السعودية، وقال: «كنا في السابق نستفيد من هذا التخفيض، وتم إيقافه رغم أن الكثير من المعاقين لديهم مراجعات في عدد من المستشفيات داخل وخارج المملكة، وآمل اعتماد استفادتي من هذا التخفيض، خصوصا أن لدي مراجعات لابني خارج جدة بشكل شهري».

ورفع الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين على مكرمة الراتبين، مؤكدا أنها تجسد اهتمام الملك بأبناء الوطن وتلمس احتياجاتهم، مضيفا: «الشكر موصول للقائمين على خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة في منطقة مكة المكرمة، فهم يؤدون دورا إنسانيا نبيلا، والخدمة التي يقدمونها لذوي الاحتياجات كفيلة بتخفيف معاناتهم»، مضيفا: أراجع بابني المصاب بالتوحد، ورغم أن هناك نقصا في التوعية تجاه ما يحصل عليه المعاق نتيجة قصور منا أو عدم وصول رسائل الشؤون الاجتماعية بشكل موسع، إلا أن الخدمة المقدمة من الجهة المختصة مميزة.

من جهته قال مساعد المدير العام للشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة سعيد خلف الغامدي: «تم تقسيم المعونة على عدد أشهر السنة وهذه طريقة معمول بها منذ زمن، وهناك توجه من قبل الوزارة ومقترح بزيادة المعونة السنوية للمعاقين أسوة بمن يشملهم الضمان، حيث تم الرفع للجهات العليا بزيادة مخصصاتهم السنوية»، مؤكدا أن ذوي الاحتياجات الخاصة المشمولين بالإعانة السنوية تسلموا راتبي الشهرين بدون معاناة من خلال أجهزة الصرف الآلي.

وكان خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز قد وجه بإلحاق أكثر من 46 ألف من ذوي الاحتياجات الخاصة كانوا على قوائم الانتظار لأكثر من عام، بالمشمولين بخدمة الإعانة الشهرية، وإدراجهم ضمن المستفيدين من المكرمة الملكية بصرف إعانة شهرين إضافيين بلغت 865 مليون ريال تقريبا.

وأوضح وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور عبدالله بن سعود المعيقل أنه تم إيداع جميع المبالغ بحسابات كل المستفيدين، وسترسل البطاقات لجميع الحالات الجديدة التي تم إدراجها بناء على التوجيه الملكي الكريم خلال الأيام المقبلة لفروع مراكز التأهيل الشامل بالمملكة لتسلم لأصحابها.

لا مكان فيها لـ "تكفى" و"دخيلك" .. مدير عام الجوازات لـ عكاظ : لا مهلة جديدة لتصحيح أوضاع العمالة.. بل حملة أمنية لضبط المخالفين

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 10 جماد الاول 1436هـ - 1 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150301/Con20150301756056.htm

حاوره: عبدالله عبيان

أكد لـ«عكاظ» مدير عام الجوازات اللواء سليمان بن عبدالعزيز اليحيى أنه لا توجد حملة تصحيح جديدة لأوضاع العمالة خلال الأسبوع المقبل، مبينا أن ما يتردد عبر وسائل التواصل الاجتماعي لا يعدو كونه شائعات، مشيرا إلى أن الجوازات والجهات الأمنية ذات العلاقة ستنفذ الأحد المقبل حملة أمنية مكثفة لمواجهة مخالفي أنظمة الإقامة في المملكة، ومبينا أن الاستعدادات قائمة في هذا الشأن من حيث الإجراءات النظامية وتشكيل اللجان الإدارية للبت في تطبيق اللوائح والأنظمة وتجهيز المواقع الخاصة لاستيعاب أي أعداد محتملة من المخالفين لحين مغادرتهم إلى بلدانهم.

وحذر مدير عام الجوازات من خطورة التستر على المخالفين وإيوائهم مبينا أن رسالة الجوازات المستمرة للمواطن والمقيم النظامي هو حث المعارف العامة وأفراد مجتمعه بعدم إيواء أو تشغيل أو نقل المخالفين وإدراك خطورة التعامل معهم أمنيا واقتصاديا وصحيا.

وأكد اللواء اليحيى أن الجوازات تتجه إلى توسيع التعاملات والخدمات الإلكترونية، مبينا أن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، حريص على أتمتة الكثير من خدمات الجوازات للتسهيل على المراجعين من مواطنين ومقيمين وتمكينهم من إنهاء جميع معاملاتهم في كافة المناطق من منازلهم عبر الإنترنت. وإلى نص الحوار:

• يتردد في الأوساط الإعلامية أن الجوازات تستعد مع الجهات الأخرى في الأيام القليلة المقبلة لتنفيذ عملية تصحيح جديدة لأوضاع العمالة، فما حقيقة الأمر؟

•• هناك فرق بين التنسيق مع القطاعات الأمنية وغير الأمنية لما يخدم مصلحة العمل وشائعات تنفيذ عملية تصحيح جديدة لأوضاع العمالة.

أود التوضيح أن مثل هذه الأخبار المغلوطة تتردد كثيرا في أوساط وسائل التواصل الاجتماعي وتتلقفها بعض الصحف للنشر وهي غير صحيحة.

فالمهلة التي منحت سابقا من المقام السامي الكريم وتمديدها إنما كانت بمقتضى الأمر الكريم بإعطاء تلك المهلة في وقت محدد فقط وقد انتهت تلك المهلة في حينها.

ونرغب التوضيح بأن متابعة المخالفين لنظام الإقامة (المقيمين بطريقة غير مشروعة) مستمرة ولم تتوقف وعند القبض على المخالفين تتم إحالتهم إلى لجان إدارية ويطبق بحقهم الأنظمة والتعليمات الخاصة بالمخالفين وتشمل الغرامات المالية وعقوبة السجن أو بهما معا.

استعدادات متكاملة

• تنطلق حملات أمنية مشتركة للقبض على العمالة المخالفة فما هي استعدادات الجوازات وهل تم تجهيز دور إيواء لاستيعاب الأعداد الكبيرة التي من المتوقع القبض عليها خلال الحملة؟

•• على مدار العام وجهود الجوازات مستمرة لمتابعة ومواجهة مخالفي أنظمة الإقامة في البلاد وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في منظومة وزارة الداخلية والجهات ذات العلاقة.

والاستعدادات قائمة في هذا الشأن من حيث الإجراءات النظامية وتشكيل اللجان الإدارية للبت في تطبيق اللوائح والأنظمة وتجهيز المواقع الخاصة لاستيعاب أي أعداد محتملة من المخالفين لحين مغادرتهم إلى بلدانهم.

رسالة للمواطن والمقيم

• ما مدى تعاون المواطن في الإبلاغ عن المخالفين؟ وما هي رسالتكم لمن يغلب المصلحة الخاصة على العامة؟

•• المواطن هو المحور الهام والاستراتيجي ونعول عليه كثيرا في التجاوب الكبير الذي تعودنا منه في جهودنا السابقة ويسعدنا أن نشيد بالدور المتميز الذي يضطلع به المواطن والمقيم النظامي في الإبلاغ عن المخالفات وكذلك مواقع هذه المخالفات وهو عين رجل الأمن الساهرة لحماية البلاد واستقرارها والحفاظ على مقدراتها ومكتسباتها.

ورسالتنا المستمرة للمواطن والمقيم النظامي هو حث المعارف العامة وأفراد مجتمعه بعدم إيواء أو تشغيل أو نقل المخالفين وإدراك خطورة التعامل معهم أمنيا واقتصاديا وصحيا. وللحقيقة أقول إن المؤشرات الإيجابية في تعاون المواطن معنا لجهودنا الأمنية تزداد من حيث ارتفاع الحس الأمني وضرورة المشاركة في الدفاع عن أمن الوطن من خلال الإبلاغ عبر أرقام التواصل مع كافة القطاعات الأمنية.

ضوابط وعقوبات

• هل هناك ضوابط وعقوبات جديدة للمخالفين من المواطنين والمقيمين؟

•• لايتم استحداث ضوابط أو عقوبات إلا وفق الأنظمة والتعليمات أو بقرارات مستجدة وعقوبات مخالفي أنظمة الاقامة تتعدد بين الغرامات المالية أو السجن والإيقاف أو الجمع بينهما وفق ما تراه اللجان الإدارية ذات الاختصاص في قراراتها.

الخدمات الإلكترونية

• أطلقت الجوازات خلال الأشهر الماضية، عددا من الخدمات الإلكترونية الجديدة ومنها تجديد جواز السفر السعودي إلكترونيا وخدمة تمديد الزيارة لعوائل الوافدين، وخدمة إصدار الإقامة عبر موقع «مقيم»، فكيف تنظرون إلى تلك الخدمات بعد تطبيقها وهل ستطلق الجوازات خدمات إلكترونية أخرى؟

•• صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، حريص على أتمتة الكثير من خدمات الجوازات ويحثنا دائما على الإسراع بتوفير الخدمات الإلكترونية للمواطن والمقيم للتسهيل على المراجعين من مواطنين ومقيمين وتمكينهم من إنهاء جميع معاملاتهم في كافة المناطق من منازلهم عبر الإنترنت، ونحن في الجوازات نسعى جاهدين لتحقيق طموحات ورؤية الأمير محمد بن نايف، وبالتالي فإن الجوازات ستتحول تدريجيا إلى إدارات إلكترونية تنسجم مع متطلبات المواطن وتواكب التطور التقني الذي يشهده العالم اليوم.

خطة توعوية

• الأنظمة والإجراءات الجديدة تستدعي حملات توعية مكثفة تستهدف إرشاد المراجعين وتحذيرهم من الوقوع في الأخطاء، فهل لديكم خطة توعوية تواكب التطورات الجديدة في الجوازات؟

•• الحملات التوعوية مستمرة طوال العام في الجوازات، ويتم تكثيفها عند إضافة خدمة جديدة، بل إنها لا تقتصر على الخدمات فقط بل تمتد لحماية المواطنين والمقيمين من الاستغلال، وقد ثبت لنا بأن هناك من يحاول استغفال المواطن عبر المواقع الإلكترونية، وذلك بوضع الإعلانات التي تفيد بأنهم قادرون على خدمة المواطن وإنهاء إجراءاته في الجوازات بمقابل مالي، ونحن في الجوازات نحذر من الانسياق خلف هؤلاء الذين يحاولون استغلال المواطن ونؤكد أن ضباط وأفراد الجوازات في خدمة الجميع، كما نهيب بأي مواطن يتعرض لمحاولة استغلال من هذا النوع أن يتواصل مع الجوازات عبر نوافذ التواصل المتاحة للجميع للتبليغ عن هؤلاء المخادعين ونحن نؤكد أن هناك عقوبات صارمة ستطبق بحقهم في حال ثبت محاولة استغلالهم للمواطن أو المقيم.

لا استغناء عن أي فرد

• الاعتماد على الخدمات الإلكترونية يضعكم أمام تحدي الاستغناء عن بعض الموظفين، فكيف تواجهون تلك التحديات؟

•• الاعتماد على الخدمات الإلكترونية لن يجعلنا نستغني عن أي فرد من أفراد الجوازات لأن تلك الخدمات تحتاج إلى أشخاص مدربين يؤدونها ويقدمون الخدمة للجمهور، كما أنها تحتاج إلى مراقبة وتقييم وتطوير وهذا يتطلب المزيد من الأفراد المدربين، بل إن الجوازات قامت بمنح أفرادها الكثير من الدورات التدريبية حول تلك الخدمات ومازلنا بحاجة الكثير من الموظفين لتنفيذ الخطة الطموحة التي يسعى لها سمو سيدي ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نستغني عن أي موظف من موظفي الجوازات لأن تخطيط الدولة في جميع قطاعاتها ووزاراتها يمتاز بالتوازن وكذلك هو الحال لدى وزارة الداخلية

علاقة تكاملية

• في ظل الخدمات الإلكترونية أصبح هناك علاقة تكاملية بين الجوازات والبريد السعودي.. فكيف تنظرون إلى الخدمات المقدمة من البريد؟

•• التنسيق مع البريد السعودي قائم ونحن نشيد بتعاون البريد وسرعة تجاوبهم بل إننا نعتبرهم الشريك في النجاح من خلال إيصال الوثائق إلى طالبي الخدمة في مقر أعمالهم أو منازلهم ونشكرهم على ذلك.

لائحة العمالة المنزلية

• ما مدى تجاوب المواطنين مع اللائحة التنفيذية للعمالة المنزلية؟

•• اللائحة التنفيذية للعمالة المنزلية هدفها حماية حقوق الطرفين معا، فللأسرة حقوق في الاستفادة من خدمات هذه العمالة وفق صيغة التعاقد بينهما، وكذلك للعمالة حقوق يلزم الأسرة أو المستفيد من خدماتهم الوفاء بها.

ومن خلال التجارب والوقائع ومدى قبول ما يستجد من لوائح وأنظمة نؤكد أن المواطنين دائما ما يكونون في حالة من الرضى لإدراكهم بعدالة الحقوق والواجبات في العلاقة بين ذوي الاستفادة ومن يقوم على خدمتهم.

لا استثناءات

• يقال إن هاتفكم وهواتف ضباط الجوازات تستقبل خلال حملات التفتيش الآلاف من الاتصالات التي تتردد فيها مفردات «تكفى» و«دخيلك»، فكيف تنظرون إلى تلك المكالمات وكيف تتعاملون معها؟

•• يجب أن يدرك المواطن أن جميع الأنظمة التي تطبقها الجوازات والجهات الحكومية الأخرى هي أولا وأخيرا لمصلحته، ونؤكد على أننا في الجوازات لا نلتفت إلى مثل تلك الاتصالات التي تحاول القفز على النظام، بل إننا نعمل على تطبيق الأنظمة بين الجميع وليس هناك استثناءات وقد يحدث وقوع بعض السلبيات لكننا سرعان ما نتداركها ونعمل على تلافيها في كل مرحلة أو عند حدوثها.

ولا شك أن مواقع العمل تستقبل فئات من ذوي المخالفين أو معارفهم أو من بني جلدتهم رغبة منهم في إيجاد وسائل أو طرق لبقائهم وهذا لا يعيب الإدارات في مواقع مهامها ولكننا نؤكد جديتنا وعملنا بلا تقاعس في تطبيق الإجراءات والأنظمة المعمول بها بلا هوادة من خلال لجان اختصاص في هذا الأمر ونحن مسؤولون أمام الله ثم أمام قيادتنا ومسؤولينا تجاه حماية بلادنا من المخالفات والحزم في ذلك دون تأخير.

•لجنة الحماية" تتحفظ على طفلي امرأة اتهمت بقتل شقيقهما

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 11 جماد الاول 1436هـ - 2 مارس 2015م

اضغط هنا

جدة – أحمد الهلالي

تحفظت لجنة الحماية الاجتماعية في محافظة جدة على طفلي امرأة موقوفة بتهمة تعنيف أحد أطفالها الثلاثة حتى وفاته، إذ تم نقلهم إلى الحضانة الخاصة بوحدة الحماية الاجتماعية التابعة لفرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة.

وكشفت مصادر لـ «الحياة»، أن شرطة محافظة جدة تستعد لإحالة ملف القضية، و«الأم» المتهمة بقتل طفلها بعد تعنيفه إلى هيئة التحقيق والادعاء العام خلال الأسبوع الجاري، إذ لا تزال تستكمل تحقيقاتها في ملف القضية بعد فحص الموقع الذي تعرض فيه الطفل إلى القتل.

من جهة ثانية، أوضح مصدر في لجنة الحماية لـ«الحياة»، أن الطفلين تم تسلمهم في وقت سابق ويخضعون للرعاية في مركز الحضانة من خلال تقديم جميع الخدمات الخاصة بهم بمتابعتهما أخصائي اللجنة المكلفة.

وأشار المصدر إلى أن «الأم» لا تزال رهن التحقيق من شرطة محافظة جدة، موضحاً أن «الأطفال» سيتم الإبقاء عليهما في دار الحضانة للنظر في ما ستنتهي إليه إجراءات التحقيق ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة حيال القضية.

وكانت محافظة جدة سجلت هذه القضية قبل أربعة أيام بعد أن تعرض طفل يبلغ من العمر ثمانية أعوام لعنف أسري على يد والدته، ما أدى إلى وفاته بعد نقله إلى المستشفى نتيجة ما تعرض له من ضرب بآلة حادة أدت إلى نزيف في الدماغ بحسب التقارير الطبية.

وأوضح المتحدث الإعلامي بشرطة منطقة مكة المكرمة المقدم دكتور عاطي بن عطية القرشي، أن الجهات الأمنية بشرطة محافظة جدة تلقت بلاغاً يفيد بتعرض طفل لعنف أسري، وفور تلقي البلاغ انتقل المختصون من مركز السلامة والجهات الأخرى ذات العلاقة إلى المستشفى، إذ وجد طفل يبلغ من العمر ثمانية أعوام متوفى، وعليه آثار ضرب وعنف، واتهمت والدته بالاعتداء عليه.
وأكد المقدم القرشي أن المتهمة تبلغ من العمر 38 عاماً ولا تزال التحقيقات جارية معها لمعرفة ملابسات الحادثة، تمهيداً لإحالتها إلى جهة الاختصاص.
يذكر أن المحاكم الشرعية في المملكة سجلت خلال العام الماضي ١٧٧ قضية عنف ضد أطفال ونساء، وقضايا عنف أسري متنوعة، وأخضعت وزارة العدل أكثر من ٤٠ قاضياً من قضاة محاكم الأحوال الشخصية والمحاكم الجزائية لبرنامج تدريبي حول : «العنف الأسري مفهومه وصوره والإجراءات القضائية تجـاهه»، للتصدي لقضايا العنف التي بدأت تتزايد خلال الفترة الماضية، لا سيما بعد رصد أكثر من 12 ألف قضية عنف ضد الأطفال في المحاكم، إلى جانب ١٢ قضية عنف ضد المرأة، و ١٥٢ قضية عنف أسري.

السماح لـ"العُمد" بالجمع بين الراتب التقاعدي و"المكافأة"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 11 جماد الاول 1436هـ - 2 مارس 2015م
اضغط هنا

الدمام – فاطمة آل دبيس
استثنت هيئة الخبراء في مجلس الوزراء العمدة ونائبه من الخضوع لنظام الخدمة المدنية، وذلك بعد دراسة عرضت على الهيئة، لتحديد النظام الذي يخضع له مَن يتم اختياره لوظيفتي «العمدة» و«نائب العمدة» من الموظفين والمتقاعدين المدنيين والعسكريين، الذين يستحقون معاشاً تقاعدياً، سواء أتمت تسوية معاشه التقاعدي، أم لم تتم تسويته. (للمزيد).
وأكدت هيئة الخبراء وجوب معاملة من سبق تعيينه على وظيفة عمدة أو نائب عمدة من الموظفين والمتقاعدين المدنيين والعسكريين وفقاً لنظام العمد، الذي نص على أنه «يجوز لوزير الداخلية، بناءً على توصية اللجنة المشكلة من مندوبين عن المحكمة والإمارة والشرطة والأحوال المدنية والبلدية، لدرس الطلبات وترشيح ثلاثة أشخاص من بين المتقدمين، ما لم يكن عدد المرشحين أقل من ذلك، اختيار العمدة ونائبه من بين المؤهلين من الموظفين المتقاعدين، من مدنين وعسكريين».
وفي هذه الحالة يحق الجمع بين المعاش التقاعدي، وما تستحقه وظيفة العمدة أو نائبه من راتب وبدل ومكافأة، ويصرف هذا الاستحقاق باعتباره مكافأة.

الربط الخليجي يمنع العمالة المخالفة من العودة لدول "التعاون"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 11 جماد الاول 1436هـ - 2 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - أحمد الجروان

قال المدير العام للجوازات في السعودية اللواء سليمان اليحيى لـ«الحياة» إن أي مخالف لأنظمة العمل في دولة من دول الخليج يعتبر مخالفاً للدول الخمس الأخرى، ويمنع من الدخول إلى أراضي تلك الدول. وأوضح أن الربط بين دول المجلس أسهم في الحد من وجود مخالفي الأنظمة ومنع المجرمين من دخول السعودية. وكشف اليحيى أن مخالف الأنظمة السعودية المتعلقة بالإقامة والعمل يتم ترحيله إلى دولة يختارها إذا كانت بلاده تشهد حرباً. وأشار إلى أن المملكة تراعي الجانب الإنساني عند الترحيل للدول التي تشهد صراعات. وأوضح اللواء اليحيى، في مؤتمر صحافي في الرياض أمس، أن المبعد عن السعودية بسبب مخالفة الأنظمة يخضع لإجراءات واضحة يُعمل بها في فروع إدارة الترحيل بالمملكة كافة، ويتم التحقق من وجود تأشيرة على جواز المرحل إلى الدولة التي يرغب السفر إليها عند الإبعاد. (للمزيد).
وأعلن إطلاق الجوازات حملة جديدة ضد مخالفي العمل في المملكة مطلع الأسبوع المقبل، لضبط المخالفين، مضيفاً: «أن الحملة تعدّ استكمالاً للسابقة، والأفراد المشاركين فيها سيمثلون جهات حكومية عدّة».

المالكي: تدشين موقع لتسجيل الوقائع الكترونياً.. قريباً

الشرقية تسجل أعلى نسبة في حالات العنف.. تليها محافظة جدة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 11 جماد الاول 1436هـ - 2 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1026205

الرياض- حمد بن مشخص
أعلنت وحدة الحماية من العنف والإيذاء بالإدارة العامة للصحة النفسية والاجتماعية بأن فرق ولجان الحماية من العنف والإيذاء بجميع المنشآت الصحية التابعة لوزارة الصحة تعاملت مع 2139 حالة عنف وإيذاء خلال العام الماضي، وقد سجلت مديرية الشؤون الصحية بالمنطقة الشرقية الأعلى وقد بلغت (466) حالة بما تمثل ما نسبته 21.8% من إجمالي حالات العنف والإيذاء ، تليها محافظة جدة فقد بلغت (359)حالة بما نسبته 16.8% ثم محافظة الطائف(319) حالة بنسبة14.9% في حين سجلت الإحصائية الفئة العمرية من 30 - 60سنة وهم الفئة المعتدى عليهم الأكثر (848) حالة بما تمثل ما نسبته 39.6% من إجمالي حالات العنف والإيذاء ،كما بلغ عدد المتزوجات المعتدى عليهم(1246) حالة بما تمثل ما نسبته (56.5%)وهي تمثل النسبة الأعلى يليها الأطفال (538) وهم يمثلون ما نسبته 24.4% من إجمالي حالات العنف والإيذاء، وقد سجلت الإحصائية (1073) من الأزواج المعتدين وهم الفئة الأغلب بما تمثله ما نسبته 50.1% من إجمالي حالات العنف والإيذاء ، وقد بلغت حالات الاعتداء الجسدي (1330) بما تمثله ما نسبته 71.5% من إجمالي حالات العنف والإيذاء يليها الاعتداء الجنسي الذي بلغ (263)حالة بما يمثل ما نسبته 14.5% من إجمالي حالات العنف والإيذاء.
وأكد مدير إدارة الخدمة الاجتماعية الطبية المشرف على وحدة الحماية من العنف والإيذاء ضابط اتصال خط مساندة الطفل بوزارة الصحة تركي بن عبدالله المالكي أن نسب حالات العنف والإيذاء في تصاعد و أن هناك العديد من الخطوات وبرامج التعاون مع برنامج الأمان الأسري الوطني في المشاركة بالإسهام في تفعيل العديد من المناسبات الخاصة بالعنف الأسري، والدورات للعاملين في مجال الحماية من العنف والإيذاء بالمنشآت الصحية. وأشار المالكي الى أن العمل جار مع الإدارة العامة لتقنية المعلومات والاتصالات في إنشاء موقع الكتروني للحماية من العنف والإيذاء حيث سيخدم كافة العاملين في المنشآت الصحية، كما سيكون موقعا خدميا لمن يرغب الاستفادة منه في مجال التعامل مع الاسر بشكل عام والأطفال بشكل خاص. وقدم تركي المالكي الشكر لكافة العاملين بفرق ولجان الحماية من العنف والإيذاء العاملين بالمنشآت الصحية بوزارة الصحة على جهودهم في التعامل مع حالات العنف والإيذاء .

مجلس جائزة الأميرة صيتة يُقرّ "التمكين الاجتماعي والاقتصادي لذوي الإعاقة" عنواناً للدورة الثالثة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 11 جماد الاول 1436هـ - 2 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1026217

الرياض - عذراء الحسيني
أقرّ مجلس أمناء جائزة الأميرة صيتة بنت عبدالعزيز للتميز في العمل الاجتماعي «التمكين الاجتماعي والاقتصادي لذوي الإعاقة» عنواناً للجائزة في دورتها الثالثة (1436ه/2015م) عبر فروعها الثلاثة: مبادرات الجهات الداعمة، مشروعات المستفيدين، والدراسات العلمية.
وأوضح أمين عام الجائزة الدكتور عبدالله بن سعود المعيقل، أن مجلس الأمناء أثناء انعقاد جلسته الأخيرة برئاسة معالي الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي وزير الشؤون الاجتماعية رئيس مجلس أمناء الجائزة، رفع تعازيه للقيادة وللمواطنين بالمملكة في وفادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -يرحمه الله-، كما رفع المجلس تمنياته لخادم الحرمين الشريفين وولي عهده وولي ولي العهد بالتوفيق والسداد، كما ناقش مجلس الأمناء عددا من المواضيع المقترحة من الأمانة العامة للجائزة كموضوعات للدورة الثالثة، وتمت موافقة الأعضاء على تخصيص الدورة الثالثة من الجائزة لموضوع (التمكين الاجتماعي والاقتصادي لذوي الإعاقة) وذلك حرصا من الجائزة على تعزيز مكانة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع والتعريف بقدراتهم وإسهاماتهم البناءة في تنمية المجتمع ودعم وتكريس كل الجهود الوطنية التي تسهم في التمكين الاجتماعي والاقتصادي لهم، وكذلك لتسليط الضوء على المؤسسات التي قدمت إسهامات جليلة نحو هذه الفئة العزيزة والغالية على قلوبنا، إضافة للبحوث والدراسات التي تهدف إلى إزالة الصعوبات والعوائق التي تواجه ذوي الإعاقة وتجعل عطاءاتهم تصب في صالح تنمية مجتمعهم بشكل فعال. وبين الأمين العام للجائزة أن الإعاقة المقصودة في عنوان الجائزة تشمل الإعاقات الذهنية والجسدية.
وأشار إلى أن المجلس أكد ضرورة دعم فئة ذوي الإعاقة وأن تهدف لتحفيز الهيئات الحكومية والأهلية على التميز والإبداع في العمل الاجتماعي، على المجالات الإنسانية والخيرية والتطوعية على المستويين المحلي والدولي ، وأن تلك الأهداف تأتي مواصلة لنهج صاحبة السمو الملكي الأميرة صيتة بنت عبد العزيز -يرحمها الله - في الاهتمام بمجالات العمل الاجتماعي والخيري والتطوعي.

120فتاة يبحثن عن "ثقافة الحقوق"

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 11 جماد الاول 1436هـ - 2 مارس 2015م
اضغط هنا

حورية الجديع - الجوف
أقامت الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون بمنطقة الجوف دورة بعنوان «ثقافتك الحقوقية» للمحامية أسماء العجلان بمشاركة 120 فتاة واستمرت الدورة لمدة يومين، وشهدت حضورًا مميزًا من قبل فتيات المنطقة. وذكر الدكتور نواف بن ذويبان الخالدي مدير فرع الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون بالجوف أن الدورة متميزة وهي الأولى من نوعها في

منطقة الجوف والتي تهدف إلى رفع الوعي بالحقوق والواجبات في المجتمع النسائي وتعريف الفتاة السعودية بالحقوق والواجبات الأساسية التى تقرها الأنظمة واللوائح.

انتقادات علمية لقصور التعاون بين الزراعة والصحة في مواجهة كورونا

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 11 جماد الاول 1436هـ - 2 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150302/Con20150302756245.htm

سطام الجميعة (حائل)

انتقدت الجمعية السعودية للأحياء الدقيقة الطبية والأمراض المعدية، قصور التعاون بين وزارتي الزراعة والصحة في الجانبين الحيواني والانساني، وهو ما أدى إلى عدم التوصل لنتائج واضحة وملموسة للحد من انتشار فيروس كورونا ومنع نقل العدوى من الحيوان إلى الإنسان.

وأكدت رئيسة الجمعية السعودية للأحياء الدقيقة الطبية والأمراض المعدية الدكتورة هدى عبدالرحيم البخاري أن هناك تقصيرا واضحا من قبل الوزارتين في إيجاد أبحاث متعلقة بكيفية انتشار المرض وانتقال العدوى من الحيوانات إلى الإنسان، وطرق الوقاية، وتحديد تطعيمات لها خصوصا (الإبل) الناقلة للفيرس.

وأضافت: هناك أيضا تقصير من الوزارتين في تثقيف العاملين بالمجال الصحي لمكافحة العدوى، مما يؤدي إلى انتشار المرض بين العاملين في المجال الصحي، وكذلك القصور في تثقيف ملاك الإبل والمتعاملين معها من العمالة، مشددة: يجب أن يكون هناك تعاون كبير بين الوزارتين للتوصل إلى نتائج واضحة في كيفية نقل العدوى من الحيوان إلى الإنسان، خاصة أن هناك دعما كبيرا وجهودا مقدرة من الدولة للحفاظ على الحد من انتقال وانتشار الأمراض المعدية مثل كورونا، فينبغي استغلال هذا الدعم في مجالات البحوث العلمية للحد من انتشار الأمراض المعدية.

واختتمت د. هدى حديثها قائلة: لا بد من إقامة ورش عمل متخصصة، ويشترط على ممارسي المهن الصحية الحصول على شهادة (مكافحة العدوى) وتكون الزامية لجميع العاملين في المجال الصحي للوقاية من الأمراض والحد من انتشار الفيروسات بين العاملين والمرضى.

كما يجب على وزارة الزراعة حصر مربيي الإبل وإجراء تحاليل مخبرية لتعيين الإصابات، وتحديد الإبل المصابة وإيجاد تطعيمات لعدم انتشارها بين الحيوانات.

الأحوال: استئجار مبنى وافتتاحه خلال أشهر.. أهالي ينبع: مسافرون على الطرق لاستخراج هوية نسائية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 11 جماد الاول 1436هـ - 2 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150302/Con20150302756416.htm

أحمد الانصاري (ينبع)

في الوقت الذي أوضح مصدر بالأحوال المدنية بمنطقة المدينة المنورة لـ«عكاظ» أن العمل جار قبل فترة طويلة لتوفير مقر نسائي لخدمة النساء بينبع، مشيرا إلى افتتاح القسم النسائي بمبنى منفصل عن موقع ادارة الاحوال الحالي، مؤكدا توفير عدد من الموظفات تمهيدا لاستخراج بطاقات الهوية الوطنية للنساء، طالب عدد من الأهالي بسرعة افتتاح الفرع لوقف معاناتهم المستمرة لسنوات طويلة.

ويؤكد الأهالي أن معاناتهم تتمثل في تكبدهم عناء السفر إلى المدينة المنورة أو جدة ذهابا وإيابا من أجل حجز موعد لإصدار بطاقة نسائية وزيارة اخرى من اجل الاستلام ايضا، رغم ما تشهده ينبع من تطور وازدهار وتنمية الا ان هذا الامر وقف عائقا امام الاهالي خلال عمليات التوظيف وفتح الحسابات البنكية واختبارات قياس والقبول في الجامعة وغيرها من الجهات التي تطالب بضرورة توفير الهوية الوطنية للسيدات لإكمال وانجاز المعاملات.

في البدء يقول المواطن راشد ثنيان الجهني: تكبدنا خلال الفترة الماضية عناء السفر الى المدينة المنورة من اجل استخراج بطاقة هوية وطنية لاحدى شقيقاتي وتكرر ذلك مرة اخرى من اجل استلام البطاقة كونها مطلبا ملحا في الكثير من المواقع والادارات الحكومية خاصة ادارة التربية والتعليم بينبع.

يشاطره الرأي عبدالمحيي الرفاعي، مضيفا أنه راجع عددا من الإدارات، حيث اتضح أنها تشترط توفير هوية وطنية للنساء كشرط اساسي هام في اكمال الاوراق سواء في وزارة التجارة او البنوك او الادارات الاخرى، لافتا إلى ان المشكلة تتمثل في افتقاد قسم نسائي بإدارة الاحوال المدنية في ينبع، ما يدفع الأهالي للتوجه إلى المدينة المنورة أو جدة لاستخراج الهوية النسائية ما يضاعف معاناتهم ويثقل كاهلهم بتكبد عناء السفر من وإلى المدينة بالإضافة إلى مصاريف الإقامة والمبيت، دون أي داع منطقي لذلك، مناشدا الجهات ذات العلاقة بسرعة إنجاز الفرع النسائي في ينبع نظرا لحاجة المدينة الملحة لذلك، ويضيف الرفاعي: في حالة افتتاح فرع أو قسم نسائي في ينبع فإن الاستفادة ستعم عددا كبيرا من المحافظات المجاورة لينبع كمحافظات بدر والعيص وينبع النخل واملج وغيرها من المراكز والهجر التابعة للمنطقة.

يهدف لزيادة إنتاجية القطاع الحكومي وتقليص الفجوة مع "الخاص"

مصادر "سبق": تصويت "الشورى" لدراسة مقترح زيادة ساعات الدوام وليس لإقراره

المصدر: جريدة سبق الاثنين 11 جماد الاول 1436هـ - 2 مارس 2015م

http://sabq.org/aLzgde

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:

أكدت مصادر في مجلس الشورى لـ"سبق" أن التصويت المنتظر في المجلس يوم الثلاثاء المقبل على مقترح إضافة مادة لنظام الخدمة المدنية تنظم مواعيد وساعات الدوام الرسمي للأجهزة الحكومية، يأتي للنظر في مدى ملاءمة المقترح للدراسة من عدمه، وليس لإقراره.

وقالت المصادر: "مناقشة المقترح والتصويت على مدى ملاءمته للدراسة يعتبر خطوة أولى، يعقبها وفي حال تصويت الغالبية من الأعضاء بالموافقة، دراسة المقترح من قبل لجنة الإدارة والموارد البشرية، ومن ثم طرح نتائج الدراسة للتصويت على إقرارها أو رفضها".

وكان جدول أعمال المجلس قد تضمن بندا لمناقشة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مقترح إضافة مادة لنظام الخدمة المدنية تنظم مواعيد وساعات الدوام الرسمي للأجهزة الحكومية المقدم من عضوي المجلس الدكتور محمد آل ناجي، وعطا السبيتي، استناداً للمادة 23 من نظام مجلس الشورى.

يشار إلى أن المقترح الذي سيتم التصويت على مدى ملاءمته للدراسة اقترح من خلاله عضوا الشورى زيادة ساعات الدوام الرسمي للأجهزة الحكومية إلى 8 ساعات يومياً، ولمدة خمسة أيام في الأسبوع، ويخفض خلال شهر رمضان إلى خمس ساعات يومياً، وتأخير الدوام الشتوي بساعة.
ويهدف المقترح إلى زيادة الإنتاجية في القطاع الحكومي، وتقليص الفجوة بين ساعات العمل في القطاع الحكومي والخاص ليكون الأخير جاذباً لعمل السعوديين والاستفادة من فرصه الوظيفية الكبيرة.

شكاوى وامتعاض بين أولياء الأمور .. و"تعليم بيشة" تخلي مسؤوليتها

تأخر حقوق سائقي الحافلات يتسبب في إرباك مدارس خيبر الجنوب

المصدر: جريدة سبق الاثنين 11 جماد الاول 1436هـ - 2 مارس 2015م
http://sabq.org/aSzgde

سعود الدعجاني – سبق – بيشة:
تسبب امتناع سائقي حافلات نقل الطالبات بخيبر الجنوب صباح اليوم عن العمل بعد تأخر رواتبهم الشهرية في إرباك العملية التعليمية، وتعذر حضور عددٍ من الطالبات للمدارس منهم مدرسة أثب المسيرق بالمركز.
وكان عددٌ من أولياء الأمور قد اشتكوا من امتناع سائقي حافلات نقل الطالبات ما أدى إلى عدم نقل كثيرًا منهن للمدارس بسبب تأخر الرواتب للسائقين.
يُشار إلى أن أزمة امتناع سائقي الحافلات الخاصة بالطلاب والطالبات في بيشة مستمرة منذ أكثر من أسبوع ولم تجد حلولاً لصرف المستحقات المالية الخاصة بالسائقين ، وسط تذمرهم من الوضع ومماطلة الشركة في الصرف، والتي تسببت في إرباك العملية التعليمية في الكثير من المدارس.
وقال المتحدث الرسمي لتعليم بيشة، عبدالله منيس المعاوي، في تصريح سابق إن مدير خدمات الطلاب بالإدارة، وجّه مشرفي النقل بمتابعة المدارس التي تخلف السائقون فيها عن نقل الطلاب، لعقد اجتماع معهم، وإقناعهم بأن مصلحة الطلاب لها أولوية، وأن حقوقهم سيأخذونها من الجهة المسؤولة عنهم، ممثلة في شركة "تطوير".
وأكد "المعاوي" أن إدارة التربية والتعليم ليس لها أي علاقة بتأخر الرواتب، مبينًا أن دورها المالي ينتهي عند الرفع بمسيرات السائقين لوزارة التعليم، وهو ما يتم شهريًا، وبانتظام.

أعضاء "شورى" يرمون "الإسكان" بتهم جديدة.. "التضليل" و"الضعف"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 12 جماد الاول 1436هـ - 3 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض – خالد العمري
رشق أعضاء مجلس الشورى وزارة الإسكان بوابل من الاتهامات الجديدة، منها التضليل والكذب في بيانات رسمية، إضافة إلى إغراق عدد كبير من المواطنين بالدين بقروض مصرفية غير عادلة، واصفين إجاباتها لانتقادات الأعضاء، التي وعد وزيرها الدكتور شويش الضويحي بالرد عليها قبل 46 يوماً تحت قبة المجلس، بالركيكة وغير المقنعة، وأنها متناقضة، ولا تسمن ولا تغني من جوع، طبقاً للأعضاء.
فيما أوصل العضوان الدكتور راشد الكثيري والدكتور سلطان السلطان انتقادهما بعد جلسة أمس (الإثنين) إلى «الحياة» بعد أن حُرما فرصة الحديث تحت القبة أمس، مؤكدَين أن المسؤول عن الخلل في إدارة ملف الإسكان الوزير ونائبه والموظفون القياديون في الوزارة، وأن العمل فيها يعتمد على إدارة الفرد الواحد.
وأعاد السلطان للمرة الثالثة فتح ملف «شبهة الفساد» في عقد شركة بارسنوز للاستشارات، وقال لـ«الحياة»: «أنا أرد بشكل علمي مؤصل، ولم أركض خلف الإعلام لأصرح ببيانات مضللة كما فعلت وزارة الإسكان»، مطالباً هيئة الرقابة والتحقيق بإجراء تحقيق فوري بالموضوع.
ولفت السلطان إلى أنه استند إلى تقرير وزارة الإسكان السنوي لفضح تضليلها في عقد شركة الاستشارات، مضيفاً: «الوزارة صرحت أن النسبة 6.7 في المئة، وبحسب التقرير فإن لديها 10 مشاريع بقيمة 3.6 بليون ريال للتنفيذ، وقيمة العقد الاستشاري وحده 1.65 بليون، وهذا لا يوافق النسبة المذكورة، إذ من المفترض أن تكون كلفة العقد الاستشاري الواحد بنحو 252 مليون ريال».
وأكد أن ما قامت به الوزارة يعد تضليلاً وهدراً مالياً كبيراً، مشيراً إلى أن رأس مال شركة بارسونز الأميركية 150 مليون دولار، وهذا يضع علامات استفهام حول توقيع الوزارة عقداً معها بالبلايين، موضحاً أن خبرته كمهندس مدني دفعته لقياس كلفة الأعمال الهندسية مع المصروف، لكن على أرض الواقع لم يجد منتجاً حقيقياً. وكرر أعضاء الشورى انتقادات ضعف الأداء «المقلق» - بحسب وصفه، لأنها لا تلبي سوى 10 في المئة من الاحتياج السنوي، كما أنها لم تحقق من المرحلة الأولى إلا 1351 وحدة سكنية من 700 ألف ينتظرون على قوائم السكن، مكررين السؤال الذي رافق هذه الانتقادات في كل مرة: «متى ستحقق الوزارة هدفها الأول بتوفير السكن؟».
واتهم العضو الدكتور عبدالله الجغيمان الوزارة بالتسبب في دخول عدد كبير من المواطنين في عالم القروض المصرفية غير العادلة، وارتفاع أسعار السكن بسبب آلياته في تشجيع القطاع الخاص والمصارف، وأن هذا التشجيع على أخذ القروض السكنية أغرق العديد من المواطنين في الدَين بقروض غير عادلة بين الطرفين. وفنّد الجغيمان نسبة الوزارة حول تملك 60 في المئة من السعوديين للسكن بأمرين: «الأول أن صندوق النقد الدولي كشف أن نسبة التملك للسعوديين 36 في المئة، والوزارة مع الأسف الشديد تحسب المساكن الشعبية الآيلة للسقوط لرفع النسبة». وتكرر وضْع علامات استفهام كبيرة من الأعضاء على المنجز الضعيف في تقرير وزارة الإسكان الثالث منذ إنشائها، وغياب المعلومات عن الأراضي التي تسلمتها من وزارة البلدية والشؤون القروية صالحة الاستخدام، وتأخر التنفيذ في العديد من مشاريعها على رغم ما يمثله ملف الإسكان من أهمية بالغة.
يذكر أن وزير الإسكان حضر للمجس في الـ 13 من كانون الثاني (يناير) الماضي، وتلقى 545 سؤالاً من المواطنين وعشرات الأسئلة من الأعضاء، ولم تخرج إجاباته حينها عن دائرة الوعود، وتأييد المقترحات، وتعداد إنجازات الوزارة، مع وعده بالرد على جميع ما ورد في الجلسة آنذاك، إلا أن الأعضاء أُصيبوا بخيبة أمل، لأن وعود الوزير ذهبت أدراج الرياح ومازالوا ينتظرون – بحسب تعبيرهم.

طلبات الأعضاء الجديدة لـ«الإسكان»
- طالب عساف أبواثنين بتوزيع المنتجات السكنية في المحافظات على «السكان الأصليين»، وأن يجدوا حلاً لمشكلة الأسماء التي تطلق على مشاريع الوزارة وتنفر المواطنين منها.
- قدّم سلطان السلطان توصيتين، الأولى: دمج وزارة الإسكان مع البلدية والشوؤن القروية، والثانية: مشروع وطني واضح المعالم للإسكان.
- استذكر العضو صالح الحصيني تجربته في الانتقال من بيت الطين إلى بيت حديث بسبب القرض العقاري، مطالباً بتحويل 250 بليون ريال المخصصة للوزارة إلى الصندوق العقاري، وأن تشارك الأجهزة الحكومية بتأمين السكن لموظفيها.

"فضوليون" في "ساحات القصاص" يستجلبون انتقادات منظمات حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 12 جماد الاول 1436هـ - 3 مارس 2015م
اضغط هنا

الدمام – شادن الحايك
تلقت المملكة انتقادات «واسعة» من منظمات دولية تعارض تنفيذ أحكام الإعدام، وأن يكون ذلك بقطع الرقبة بالسيف. وعلى رغم أن هذه الانتقادات قديمة، ولكنها تجددت بقوة في الآونة الأخيرة. بعد انتشار مقاطع مصورة لعمليات تنفيذ أحكام القصاص التي تشهدها المدن السعودية بشكل مستمر، إذ يعمد بعض الحضور إلى تصويرها عبر هاتفه النقال، وإنزالها على موقع التواصل الاجتماعي «يوتيوب».
وتحظى تلك المقاطع بتعليقات تتفاوت بين الرفض «لبشاعتها»، وبين القبول، لكونها «تطبيقاً لحد شرعي، يتوجب الاطلاع عليه، لتكون رادعاً». فيما تزايدت الدعوات لعدم تداول هذه المقاطع، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مشيرة إلى «حرمة الميت» ووجوب «احترام ذويه». فيما يرفع البعض لافتة «الإشهار» المؤكد عليه في تطبيق حد القصاص، ودوره في «الردع».
وقال أستاذ الدراسات العليا في كلية الدعوة وأصول الدين في جامعة أم القرى الدكتور حاتم الشريف لـ«الحياة»: «ليس في الشرع نص صحيح يوجب أن يكون القصاص بالسيف، فحديث «لا قود إلا بالسيف» ضعفه جمع من أهل العلم. وإنما اختلف الفقهاء في ذلك بسبب اختلافهم في معنى المماثلة في القصاص، والمماثلة مأخوذة من لفظ «القصاص» في قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى»، ومن نحو قوله تعالى: «فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ». فاختلف العلماء في معنى المماثلة: هل تجب حتى في أداة القتل وطريقته، فمن قتل بسيف اقتُصّ منه بالسيف، ومن قتل بالرضّ بحجر رُضّ بحجر، ومن قَتل بتغريق قُتل بالتغريق وهكذا».
وأضاف العوني: «أوجب بعض العلماء المماثلة في أداة القتل وطريقته، حتى في الحرق، ومنهم من أوجب المماثلة في أداة القتل وطريقته، واستثنى الحرق لورود النص ناهياً عنه، ومنهم من لم يجز القصاص إلا بالسيف، لأنه كان أسرع شيء لإقامة الحد، ولا مُثلة فيه». ورجح أن المماثلة في القصاص المقصود بها «المماثلة في نوع الاعتداء، فمن قَتل قُتل، ومن قَطع قُطع، ولا تُشترط المماثلة في طريقة القتل، ولا في طريقة القطع».
وذكر أنه «يجوز القصاص بغير السيف، بل كلما كانت طريقة القتل أرحم كلما كانت أقرب إلى مقصود الشارع، لحديث النبي «إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القِتلة». حتى إن «بعض الفقهاء الذين أجازوا المماثلة في القصاص، استثنوا صورة من قتل بسيف، وعللوا ذلك بأنه تعذيب لا داعي له في القصاص العادل»، مردفاً أنه «لا يُراعى في ذلك تَشفّي أولياء المقتول، إذا تجاوز تشفّيهم طلبَ الدم بالدم؛ لأنه ليس لتشفيهم حد يمكن الوقوف عنده، فيجب غلق هذا الباب، والاكتفاء بإزهاق الروح التي أزهقت روحاً ظلماً واعتداءً».

وعلق العوني على حضور تطبيق القصاص، بالقول: «استحب جمهور الفقهاء حضور طائفة من المسلمين عند إقامة الحدود، وذهب الإمام أحمد إلى وجوب ذلك؛ أخذاً من قوله تعالى في حد الزنا «وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ»، ومن عموم تطبيق الحدود في السنة وسيرة الخلفاء الراشدين، واختلفوا في المراد بـ «الطائفة»، فذهب جماعة من السلف إلى أنها تصح بواحد فأكثر، وهو مروي عن الإمام أحمد، الذي أوجب الحضور، وقيل أكثر من ذلك، فالأمر في ذلك واسع، وليس واجباً، وهو يقوم على الأصلح، فإن كان الأصلح حضور واحد أو جمهور كبير من الناس فُعل ذلك، وإلا لم يُفعل».

وأما تصوير الحدود وبثها، فأكد أنه «ينبغي أن يكون الأصل فيه المنع إلا بإذن الإمام، والحاكم يتبع في النشر وعدمه المصلحة. لأن هذه المشاهد لا يحتملها كل أحد، وقد تضر مشاهدتها الأطفال وكثيراً من الناس، كما أن فيها إنهاكاً لحق المحدود وأهله. لأنها تبقى تتكرر مشاهدتها أبداً، ما دام المشهد موجوداً على الإنترنت، أو مخزناً في الأجهزة، وفي ذلك انتهاك لحقوق وسمعة أناس كثيرين، وإلحاق الأذى بهم». وحول إسهام أحكام القصاص في الردع الذاتي، أكد العوني أن هذا «أحد مصالحها، لكن هذه المصلحة إن قابلتها مفسدة أكبر من مفسدة تفويتها، دُفعت المفسدة الكبرى بالصغرى، فإذا ترتب على إعلان الحدود وحضورها مفسدة تهدد إقامة الحد من أساسه، وجب عدم الإعلان.

وذهب كثير من العلماء إلى أن النبي «صلى الله عليه وسلم» عندما امتنع عن قتل رأس المنافقين عبدالله بن أبي بن سلول، حتى لا تتشوه صورة الإسلام، وذلك عندما قال النبي معللاً عدم قتله «كي لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه».

بدوره، قال الاختصاصي الأمني الدكتور يوسف الرميح لـ «الحياة»: «إن مشاهدة حالات القصاص تعطي دروساً وعبراً، لكن لا أشجع حضورها للأطفال، عندما يشاهد الأطفال حالات القصاص نزرع فيهم العنف. وقد يحاول تقليده مع أحد إخوته في حالات الغضب، لذلك لا أنصح أن يشاهد الأطفال حالات القصاص، كذلك قد تودي بهم لحالات نفسية وفزع وقلق وكوابيس عند مشاهدة هذه المناظر»، مضيفاً: «إن الإنسان البالغ يفسر ويحلل ويقيم لماذا حصل القصاص والجريمة التي ارتكبت. لكن الطفل لا يستطيع ذلك، وهو يشاهد هذه المناظر التي تطبع في فكره وعقله من دون أن يقدر الجريمة التي ارتكبت ولا يعرفها، لذلك لا أنصح للصغار بمشاهدة القصاص». واعتبر الرميح تصوير مشاهد القصاص «خطأ جسيماً وذنباً كبيراً، يرتكبه الشخص الذي يصور وينشر. الإنسان وهو يقام عليه القصاص يبقي مواطناً مسلماً له كل الحقوق الشرعية والنظامية، ولا يجوز التصوير من دون إذن ولا تصريح. لأن هذا فيه تعد صريح على حقوقه. فعدد من المجرمين الذين صدرت بحقهم أحكام بالقصاص لا يرضون مطلقاً بالتصوير والنشر، لأنهم حتى وإن كان يقام عليهم القصاص، فلهم أسر وأولاد وأمهات وآباء وأصدقاء يضرهم ويؤذيهم أن تنشر صور ومقاطع لابنهم الذي أقيم عليه حد القصاص».

العقوبة: السجن عاماً وغرامة نصف مليون ريال

< أكد المحامي خالد السعيد أحقية المنفذ فيه حكم القصاص مقاضاة من قام بالتصوير، لافتاً إلى أن في الفعل الذي قام به «تعدٍ»، من خلال «نشر صور أو مقاطع فيديو لتنفيذ الحكم».

وقال المحامي السعيد: «التصوير يخضع لنظام الجرائم المعلوماتية، وبحسب القاعدة الشرعية: «المرء مسؤول عما تحت يده». فكل جهاز سواء أكان حاسوباً أم جوالاً، هو تحت تصرف مالكه. وكي يصنف الجرم ضمن نظام الجرائم المعلوماتية بحسب المادة 4/3 يجب أن يكون فيه «مساس بالحياة الخاصة من طريق استخدام الهواتف المزودة بكاميرا، أو ما في حكمها». كما نص النظام على معاقبة من ارتكب الجرم السابق بالسجن مدة لا تزيد عن عام وغرامة مالية 500 ألف ريال، أو إحدى هاتين العقوبتين كل شخص يقوم بالمساس بالحياة الخاصة، من طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بكاميرا أو ما في حكمها.

باحثون عن الشهرة حتى في الدماء

تطرق المحامي خالد السعيد إلى حملات جمع التبرعات لعتق رقبة محكوم بالقصاص وقال «في كل سجن يوجد عدد من السجناء محكومون بالقصاص، وبعضهم سلوكه داخل السجن حسن، وبعضهم للأسف سيئ السلوك والمعاملة والمجتمع بطبيعته عاطفي، فيبادر بالدفع لعتق رقبته، وهو يجهل سلوكه، ويجهل منعطفات قضيته، كما يجهل سلوكه داخل السجن فقد يخرج مجرماً طليقاً إلى المجتمع».

وأضاف: «هناك من يحاول أن يأخذ وكالة من السجين ليتبنى موضوعه ولتكون له الصفة بالتحدث عنه، ومن هنا تبدأ الرحلات المكوكية إلى وزارة الداخلية والديوان الملكي، ليتقدم بطلب تأجيل القصاص، ويتعاطف معه الكثير، وبعدها يقوم بعمل اجتماع شيوخ القبائل للذهاب إلى أسرة القتيل، فإن وافقوا وطلبوا مبالغ فلكية، تبدأ رحلات مكوكية أخرى لجميع المناطق، كي يضعهم بالصورة ويستقبلوه، وتبدأ عمليات الدفع الكاش والإيداع في الحساب المصرفي، فكثيرون يريدون الشهرة والتواصل مع أمراء المناطق ووزير الداخلية ومسؤولين في الديوان الملكي، عبر بوابة السجين، وبعضهم يزايدون في المبالغ التي حددتها الدولة. لكن العلماء والديوان يجب أن يكون لهم رأي سيادي، لأن مبالغ الدية الضخمة انتشرت في الآونة الأخيرة بشكل مخيف».

وحول دية القتل قال: «دية القتل بحسب حديث النبي 100 من الإبل، وتعادل 300 ألف ريال. ولكن هناك عدم سيطرة على مفهوم التنازل، ويظن البعض أن له الحق في طلب شيك مفتوح، وهذه الظاهرة بدأت منذ 20 عاماً، وكانت منضبطة قبلها».

عبدالله بن مساعد: لا مانع شرعي لرياضة الفتيات

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 12 جماد الاول 1436هـ - 3 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1026518

الرياض - أسمهان الغامدي:
أبلغ الرئيس العام لرعاية الشباب الأمير عبدالله بن مساعد لـ«الرياض» أن الرئاسة تتوجه لدعم الفتيات من خلال استحداث برامج رياضية خاصة بهن، ورسم برنامج يخدم كلا الجنسين يعمل عليه فريق من نساء ورجال اختصاصيين واستعنا ببيوت خبرة من خارج المملكة لرسم خطوطه كاملة، ومن المزمع الإنتهاء منه بعد ستة أشهر من الآن.
واستطرد قائلا أنه لا يوجد أي مانع شرعي لممارسة الفتاة للرياضة، كما أن الرئاسة ستعمل على تسوية الكفة بين الشباب والفتيات ضمن الضوابط الشرعية المتبعة في المملكة. وفيما يخص ابتعاد الرئاسة عن تصحيح المفاهيم الفكرية لدى الشباب وانخراطهم في تنظيمات مشبوهة أبان أن الفراغ هو سبب انحراف الشباب والرئاسة تعد بأنه لن يكون هناك فراغ لأي شاب أو فتاة في الفترة المقبلة.
مؤكدا أن كرة القدم لا تستحوذ إلا على 30% فقط من جهود الرئاسة، وفي الفترة المقبلة سيكون هناك اهتمام بكرة القدم والألعاب الرياضية الأخرى، خاصة وأن أي شخص يرى ترتيب المملكة في أي جدول ميداليات في الألعاب الأسيوية والأولمبية لا يشعر بأننا في مكاننا الطبيعي مما يدفعنا لتكثيف الجهود وتركيزها والاهتمام بالشباب والفتيات.

400 حالة وفاة بـ "كورونا" في المملكة

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 12 جماد الاول 1436هـ - 3 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1026510

متابعة - الرياض الإلكتروني:
وصل عدد حالات الوفاة بفيروس كورونا في المملكة منذ شهر يونيو 2012 إلى 400 حالة وفاة، وذلك بعد أن أعلنت وزارة الصحة اليوم عن تسجيل 4 وفيات بالفيروس (3 حالات بالرياض وحالة في بريدة).
وأضافت الصحة في بيانها أنه تم تسجيل 4 إصابات جديدة بالفيروس جميعها في الرياض، وبذلك يصل مجموع الحالات المصابة في الفيروس إلى 931 حالة، 27 منها تحت العلاج و 502 حالة تماثلت للشفاء.

مع انطلاق الحملة التفتيشية الأسبوع المقبل

وزير العمل: حريصون على تطبيق أنظمة السوق بعدالة وحزم.. ولا نفرح بمعاقبة المواطن

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 12 جماد الاول 1436هـ - 3 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1026682

أكد وزير العمل المهندس عادل بن محمد فقيه، حرص الوزارة والجهات الشريكة في أعمال التفتيش على التحقق من تطبيق أنظمة السوق بكل عدالة وحزم، عبر الآليات والبرامج المتبعة في التصدي للمخالفين من خلال الزيارات والحملات التفتيشية المستمرة، مشدداً في الوقت ذاته على ضرورة التوعية بأنظمة العمل بين مختلف أطراف منظومة السوق.

وقال وزير العمل، خلال حضوره أمس لفعاليات ورشة العمل التحضيرية التي عقدتها الوزارة استعداداً لاستكمال عمليات الحملة التفتيشية، المزمع استكمالها مطلع الأسبوع المقبل، "نحن لا نفرح بإيقاع المخالفة على مواطن في أي مكان من بلادنا الغالية، بقدر ما نحن حريصون على التحقق من تطبيق النظام ورفع مستوى التنافسية والسلامة المهنية بين مختلف منشآت القطاع الخاص".

وذكر الوزير في كلمته التي ألقاها خلال الورشة التي نظمتها وكالة الوزارة للتفتيش وتطوير بيئة العمل تحت شعار (كن نظامياً)، وحضرها وكيل الوزارة للتفتيش وتطوير بيئة العمل الدكتور عبدالله أبو ثنين، ووكيل الوزارة للشؤون العمالية الدولية الدكتور أحمد الفهيد، ووكيل الوزارة لخدمات العملاء والعلاقات العمالية زياد الصايغ، ومديرو عموم فروع الوزارة ومديرو التفتيش بمكاتب العمل وعدد من مديري العموم بالوزارة، ان التشاركية بين وزارتي الداخلية والعمل في أعمال التفتيش حددت الأطر التي من خلالها تنطلق الزيارات والجولات التفتيشية على أماكن ومواقع العمل في مختلف المناطق، مبيناً أنها تأتي تأكيداً لاستمرارية المساعي الحكومية الرامية إلى ضبط وتنظيم سوق العمل.

ودعا الوزير خلال ورشة العمل، إلى ضرورة إشراك المجتمع عبر مؤسساته وأفراده، في منظومة التفتيش والتعريف بأعماله عن كثب باعتبارهم شركاء في عجلة التنمية الاقتصادية، مؤكدا أن المجتمعات لا تنهض ولا تزدهر إلا بتكاتف وتعاضد جميع مؤسساتها وافرادها.

من جانبه أكد الدكتور عبدالله أبو ثنين على أن الحملات التفتيشية تعد من أهم أولويات وزارة العمل، نظرا لتداخل أعمال التفتيش في منظومة سوق العمل بشكل مباشر، لافتا في الوقت ذاته إلى أن استمرارية أعمال التفتيش تأتي تماشياً مع جهود وزارة العمل والجهات ذات العلاقة، للتحقق من نظامية سوق العمل بمختلف قطاعاته ومجالاته ومساعدة القطاع الخاص على تطبيق الأنظمة بالشكل الصحيح من جهة، والتصدي لأي مخالفات من شأنها تشويه السوق والتحايل على الأنظمة من جهة أخرى.

وقال أبو ثنين إن من الضرورة بمكان التفاعل مع البلاغات التي ترد إلى مكاتب وزارة العمل في مناطق المملكة بشكل سريع وفاعل، مشيراً إلى تطلع وكالة الوزارة للتفتيش وتطوير بيئة العمل الى تعاون المواطنين والمقيمين في الابلاغ عن مخالفات العمل لتوجيهها بعد التحقق للمفتشين في الميدان لضبطها وايقاع العقوبات على المخالفين حسب النظام.

واستعرض وكيل الوزارة للتفتيش وتطوير بيئة العمل أعداد الزيارات التفتيشية التي رصدها نظام "تفتيش" والذي أُطلق مؤخراً، حيث بلغت منذ بدء العام الجاري وحتى الآن، أكثر من 15 الف زيارة شهدت خلالها توجيه معلومات ورسائل تثقيفية بأنظمة العمل من جانب، وتحرير 7 آلاف مخالفة لنظام العمل من جانب آخر.

وذكر أبو ثنين أن برنامج التفتيش الذكي الذي تم تطبيقه مؤخرا على مختلف إدارات التفتيش في مناطق ومحافظات المملكة، أتاح لمفتشي الوزارة سهولة البحث والاستعلام في قواعد بيانات المنشآت، ليستفيد منها في إظهار معلومات أي منشأة مخالفة، ورصد المخالفات آلياً، عبر أجهزة لوحية يزودون بها في الميدان.

وتتماشى المرحلة الانتقالية في نشاط التفتيش بوزارة العمل مع تطبيقات الحكومة الالكترونية، لتسهيل عمل المفتشين في رصد المخالفات بالميدان إلكترونياً، حيث يمكن هذا النظام المفتشين من أداء مهام التفتيش الميداني باستخدام أجهزة لوحية

"ميني آيباد"، كما يوفر لإدارة التفتيش سهولة متابعة وقياس اداء المفتشين، واستخراج التقارير الخاصة بالزيارات وجدولة الزيارات الكترونيا من خلال التطبيق الخاص بالتفتيش.
وناقش المجتمعون العديد من الموضوعات التي تتعلق برفع فاعلية الحملة التفتيشية المقررة، خاصة في ما يتعلق بالجوانب الإجرائية والقانونية، وآلية التعامل مع التحديات التي تواجه المفتشين في الميدان.

"العنف المدرسي".. خطوة أولى في طريق تسرب الطلاب

مصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 12 جماد الاول 1436هـ - 3 مارس 2015م
اضغط هنا

المدينة - مكة المكرمة
يستثير ظهور العنف في بعض المدارس حفيظة التربويين، إذ يؤكدون أنه سيتسبب في إعاقة تأهيل وتنمية قدرات الطلاب وتطوير إمكانياتهم، ويدفعهم إلى العزلة والانطواء والتفكير بجدية للخروج من المدرسة، أو اللجوء إلى ممارسة العنف ضدّ الآخرين، محذرين من انتشاره، خاصة في مدارس البنات، مطالبين بالوقوف بحزم تجاه هذه الظاهرة الغريبة على المجتمع.
وفيما أشارت إحصائية صدرت عن وزارة الداخلية، مؤخرا إلى أن العنف المدرسي يمثل 82% من إجمالي الحوادث، طالب عبدالعزيز .خ معلم وولي أمر بوضع وسائل محددة للعقاب، لافتا إلى أنه لا ينبغي أن يقع اللوم كليًا على المدرس في حال حدوث تجاوزات من الطلاب.
ويقترح عبدالملك يوسف معلم: تطبيق استراتيجية تشمل الدراسة الاجتماعية للطلاب وأسرهم وتشجيع اجتماع أهالي الطلبة مع المدرسين، وكذلك التوعية والتثقيف وإدخال ثقافة احترام الآخر، والوصول إلى بنية أمن وأمان داخل المدارس خالية من الخوف والعنف.

الشعور بالنقص

وذكرت حنان سليمان مرشدة طلابية، أن إحدى حالات العنف في مدرستها كانت لطالبة تشعر بالنقص لأسباب اجتماعية فأصبحت تفرغ شحنات غضبها على زميلاتها، وتم التعامل معها من خلال عمل برنامج وإجراءات تربوية تناسب خصائصها العمرية والنفسية، وتم تدريجيًا الحد من عنفها وتعزيز الثقة بنفسها.
أما بندر الغامدي مدير مدرسة فيرى أن المدرسة غالبًا ما تجهل كيفية التعامل مع الطفل العنيف أو المعنف، قائلا:»أن معظم المديرين عاجزون عن التعامل مع واقعة العنف حينما تحصل، وكأنهم يخافون من الطالب العنيف ويعتبرونه مجرمًا دون أن يحاولوا مد يد العون له».

فلسفة جديدة

واقترح صياغة فلسفة تربوية جديدة تلغي العقاب المدرسي الجسدي وتأهيل المعلمين وتفعيل تدريبهم وإلغاء قوانين حالية غير مجدية واستحداث أخرى جديدة رادعة للعنف المدرسي وإلزام المدارس بأن تلحق بجهازها التربوي اختصاصيين واجتماعيين مؤهلين لتقصي العنف ومختلف المشكلات، التي يتعرّض لها التلاميذ والمشاركة بإيجاد حلول لها.

عادة مكتسبة

فيما يشير الدكتور سامي الأنصاري (مستشار العلاقات الأسرية وتطوير الذات وباحث في شؤون الطفل) إلى أن أغلب الدراسات النفسية والاجتماعية، تؤكد أن العنف عادة مكتسبة تتكون لدى الفرد منذ وقت مبكر من حياته من خلال علاقاته لعدة أسباب قد تكون اجتماعية أو أسبابا تتعلق بالمدرسة أو أسبابا تتعلق بوسائل الإعلام.
ونصح بأن تكونَ البيئة المدرسية مثالًا جيدا للطفل من حيث توفير الهدوء والصفاء في المحيط المدرسي بالحد مِن المشاجرات بين الطلاب، ومِن ثم اعتماد الحَزمِ لضبطِ السلوك، إلى جانب غرس أسلوبُ الحوار في نفوس الطلاب بدلًا مِن العقاب.

سوء تكيف

أما إبراهيم الثبيتي مدير إدارة التوجيه والإرشاد بإدارة التربية والتعليم بمكة المكرمة فأكد أن دور المرشد الطلابي يختلف عن دور المعالج النفسي فى مواجهة مشكلات الطالب، والتي في معظمها عبارة عن (سوء تكيف) مع بيئة المدرسة من زملاء أو معلمين، قائلا: «دور المرشد هنا وقائي وإنمائي وعلاجي».

ونفى أن يكون العنف قد أضحى ظاهرة منتشرة، وإنما حالات فردية تحدث في بعض المدارس بين حين وآخر، مشددا على ضرورة أن يكون دور المعلم إيجابيًا من خلال قيامه بدوره في الإرشاد والاستفادة من ما يرد في بعض المناهج الدراسية كالمهارات الحيوية بالمرحلة الثانوية أو مناهج التربية الإسلامية في نشر ثقافة الحوار بدلًا من العنف.

برنامج خاص

وقال: «لدينا برنامج بالمدارس تشرف عليه إدارة التوجيه والإرشاد خاص بالعنف المدرسي يهدف إلى اكتشاف حالات العنف بين الطلاب، سواء كان (عنفا بين الطلاب، عنفا من المعلمين، عنفا أسريا) بكل أشكاله وأنواعه إهمال (جسديا، لفظيا، جنسيا).

ونبه إلى ضرورة وجود أخصائيين اجتماعيين ونفسيين داخل كل مدرسة لاكتشاف وتصحيح أي خلل سلوكي ليس فقط عند الطلبة، بل عند المدرسين أو القائمين علي العملية التعليمية، داعيًا إلى نشر روح المحبة والتسامح والحوار البناء واحترام الآخر داخل المدرسة والمجتمع بشكل عام.

المشرفة على الاستجابة السريعة لكورونا لـ عكاظ:

عقوبة مخالفي أنظمة مكافحة العدوى غير كافية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 12 جماد الاول 1436هـ - 3 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150303/Con20150303756462.htm

محمد داوود (جدة)

أكدت لـ«عكاظ» المشرفة على فرق الاستجابة السريعة بمركز القيادة والتحكم بوزارة الصحة أريج الشهري، أن عقوبات وزارة الصحة لمخالفي مكافحة العدوى وخصوصا المستشفيات الخاصة، ليست كافية لتجنب انتشار العدوى.

وقالت «لا توجد عقوبة كافية في رأيي لمن يخالف أنظمة مكافحة العدوى، فالثمن غال جدا، ولكن هناك جهود حاليا لتخصيص العقوبات بشكل يضمن حق المريض أولا وأخيرا». وفي ردها على سؤال حول تطبيق معايير وضوابط مكافحة العدوى في جميع المستشفيات، أجابت «مكافحة العدوى في المملكة تعتبر من التخصصات الجديدة نسبيا ولم تحظ بالاهتمام الكافي إلا مؤخرا، لذا فالوعي بالمعايير ما زال يشكل تحديا، لأنه يدخل في ممارسات اعتاد الممارس الصحي على القيام بها لسنين». وبينت أن فرق الاستجابة السريعة التي تم تكوينها في مايو الماضي تأتي ضمن الجهود المتواصلة لدعم المنشآت الصحية، وتوفير التوجيه والتدريب لجميع المنشآت لتكثيف الجهود المقدمة لمحاربة المرض.

وزادت «لدينا في كل منطقة ومحافظة عدد من الأعضاء وهم فنيون أو أخصائيون لمكافحة العدوى، وبعض أخصائيي الوبائيات والأطباء المتخصصين في المجال»، مشيرة إلى أن فرق الاستجابة السريعة تتبع منصة مكافحة العدوى بمركز القيادة والتحكم، وكل ما تقدمه ينصب في تعزيز التقيد بالأنظمة وممارسات مكافحة العدوى الصحيحة، والفرق مدربة بشكل تام منذ تاريخ التحاقها بالفريق وفي كل (٣ أشهر) يتم الاجتماع بالفرق ومناقشة الصعوبات والمشاكل التي يواجهونها، وهم اليوم على مستوى عال من الحرفيه حيث تتم الاستفادة من خبرتهم من جميع المنشآت الصحية الخاصة والعامة.

وعن تعامل فرقة الاستجابة السريعة مع حدث إغلاق جزء من طوارئ المستشفى الجامعي بالرياض قالت: ما حدث في المستشفى الجامعي هو دعم من قبلنا للمستشفى، والقرار الذي اتخذته إدارة المستشفى بإغلاق الطوارئ بشكل جزئي هو قرار سليم، حيث تقتصر الحالات المستقبلة على الحالات الحرجة فقط للحد من ازدحام الطوارئ وتفادي أي انتقال بين المرضى.

وحول جهود وزارتي الصحة والزراعة في توعية العاملين في حظائر الإبل، قالت: التوعية لهذه الفئة يجب أن تكون منفصلة ومكثفة، فهم بالدرجة الأولى أمام خط الخطر، ولا بد من توجيه حملات تخاطبهم بلغتهم إذ أن بعضهم غير متحدثين بالعربية، مع توفير مواد الحماية الشخصية، كل ذلك سيبسط عليهم الأمر وسيغير من ممارساتهم الخاطئة شيئا فشيئا.

وعن كيفية تجنب انتشار أي عدوى داخل المدارس، أكد أنه من ضمن الحملات التطوعية في المدارس لرفع الوعي عند الطلاب والطالبات وهي أمور بسيطة جدا يستطيع أي شخص التقيد بها وهي تحمي من الإصابة بالمرض وكذلك الأمراض الأخرى وبالأخص التنفسية، وهي غسل اليدين بشكل مستمر عند دخول البيت، قبل وبعد الطعام وكذلك عند قضاء الحاجة، وعند التواجد في الأماكن العامة ينصح بتعقيم اليدين بجل التعقيم باستمرار عند لمس الأسطح، وتجنب لمس الأنف والعينين بعد ملامسة الأسطح.

النقل العام للمعلمات العام المقبل بمواصفات عالمية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 12 جماد الاول 1436هـ - 3 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150303/Con20150303756610.htm

عبدالله القحطاني (أبها)
كشفت مصادر مطلعه لـ«عكاظ» أن وزارة التعليم ستطلق عملية نقل المعلمات مطلع العام المقبل، وذلك بمواصفات عالمية وبشركات تتابع أنظمة الجودة في أعمالها، والتي تطبق لأول مرة على مستوى الشرق الأوسط.
وبين المصدر أن الوزارة في المراحل الأخيرة من الإعلان عن انطلاق المشروع والذي سيوفر أكثر من 3000 وظيفة للشباب السعودي. وبين المصدر أن أهم مميزات النقل الجديد توفير سبل عناصر الأمن والسلامة للحد من الحوادث المرورية لحافلات نقل المعلمات، مع وضع حد لسيارات النقل حيث لا تتجاوز سرعة المركبة الواحدة 100 كلم في الساعة، مع وضع خط توقف لمسيري الحافلات في كل مسافة 100 كلم. وقال المصدر إن العمل جار بين ثلاث جهات لتفعيل نجاح المشروع بين (التعليم والمرور ووزارة النقل)، كما يشترط على الشركات العالمية توظيف الشباب السعوديين بأكثر من 75% تدريجيا لخمس سنوات ومن ثم ترتفع النسبة إلى 100% لسعودة تلك الشركات بالسواعد السعودية، وهناك بعض الشروط ومنها الحصول على تصريح من وزارة النقل يسمح للسائق بمزاولة تلك المهنة، وحصولهم أيضا على رخصة نظامية سارية المفعول دون مخالفات من السابق.
وأشار المصدر إلى أن الإحصاءات الأخيرة في بعض المدن أثبتت مخالفة أكثر من 156 حالة مخالفة للأنظمة المرورية.

أهالي القنفذة يتنقلون بين المحافظات بحثا عن علاج

تعثر مستشفيات الـ700 سرير يضاعف آلام المرضى

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 12 جماد الاول 1436هـ - 3 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150303/Con20150303756638.htm

محسن الحازمي (القنفذة)
تأخر تنفيذ المشاريع الصحية المعتمدة في محافظة القنفذة منذ سنوات دون أسباب منطقية أثر سلبا على صحة المرضى وضاعف معاناة ذويهم بالتنقل بين المحافظات والمناطق بحثا عن علاج ومسكنات لآلمهم.
ويعدد الأهالي المشاريع المعتمد بمستشفى الولادة والأطفال بسعة 200 سرير والذي اعتمد منذ خمس سنوات إلا أنه لم يبدأ العمل به حتى الآن، فيما طالب عدد من سكان المحافظة والمراكز القريبة منها وزارة الصحة بالتحرك العاجل للبدء في

تنفيذ مستشفى الـ500 سرير الذي أمر بإنشائه الملك عبدالله بن عبدالعزيز يرحمه الله منذ أكثر من عام ونصف العام ضمن مجموعة من المستشفيات على مستوى المملكة والتي بدئ العمل على إنشائها في المدن الأخرى منذ أشهر بينما لم يبدأ العمل به في المحافظة دون مبرر واضح، مطالبين بسرعة البدء في تنفيذه نظرا لما يمثله من ضرورة للآلاف من المرضى الذين يقطعون مئات الكيلومترات للمدن الأخرى بحثا عن العلاج في تخصصات لا تتوفر في مستشفى القنفذة العام الذي يعاني من محدودية التخصصات الطبية المهمة كالقلب والشرايين والأوردة والمخ والأعصاب وغيرها من التخصصات المهمة.

وأضاف الأهالي في حديثهم لـ«عكاظ» أنهم مازالوا بانتظار مستشفى الـ 500 سرير نظرا للحاجة الملحة له خاصة أنه يوفر عددا من التخصصات بالإضافة إلى الأسرة الإضافية التي تتوافق مع ارتفاع الكثافة السكانية، مطالبين الجهات المعنية وعلى رأسها وزارة الصحة بضرورة إلزام الجهة المنفذة للمشروع بالبدء في تنفيذه حتى لا يكون مصيره كمستشفى النساء والولادة بسعة مئتي سرير والذي مضى على اعتماده قرابة الخمس سنوات ولم يبدأ العمل في المشروع لليوم.

وأشار كل من أحمد وعلي الزبيدي إلى أن إنشاء مستشفى الخمسمائة سرير سيوفر الوقت والجهد على كثير من المرضى وذويهم الذين يتنقلون برا بين مدن المملكة بحثا عن التخصصات الطبية والإمكانيات في مستشفياتها في ظل محدودة الأسرة ونقص التخصصات الطبية بمستشفى القنفذة العام، والذي لا تتجاوز سعته مئتي سرير كأقصى حد.

وأضاف أحمد المنديلي، أن من يعاني من مرض معين يتطلب تشخيصه أجهزة معينة كأجهزة الموجات الصوتية لكشف السرطان وأمراض القلب التاجية والشرايين عليه التوجه للمدن الأخرى كجدة ومكة لعدم وجود أجهزة متخصصة في كشف تلك الأمراض إضافة لغياب الكوادر الطبية المتخصصة فيها الأمر الذي يفاقم حالة كثير من المرضى ويجعل أمر العلاج صعبا للغاية إن لم يكن مستحيلا خاصة أن مستشفيات جدة ومكة الكبرى تطلب من المريض أمر تحويل من مستشفى القنفذة العام وعند حصول المريض على التحويل المطلوب من مستشفى القنفذة تقوم تلك المستشفيات بإعطاء المريض موعدا لا يقل في كثير من الحالات عن شهرين ونصف للعلاج، إضافة إلى اعتذار تلك المستشفيات أحيانا عن استقبال الحالات المحولة بالإسعاف بذريعة عدم توفر سرير للمريض وهو أمر يندرج تحته مخاطر كبيرة على حياة المرضى.

أما ياسين الفقيه فيؤكد أن المرضى وذويهم يعانون عند تحويلهم للمدن الأخرى من تباعد المواعيد والتكاليف المادية في التنقل بين القنفذة وتلك المدن، إضافة لتكاليف إيجار السكن للعائلة المرافقة للمريض ناهيك عن المخاطر الناتجة على الطرق في ظل تأخر تنفيذ المطار الاقتصادي منذ سنوات، مضيفا أن مستشفى النساء والولادة تم اعتماده وخصصت له الأرض لتنفيذه منذ سنوات كما أعلنت ذلك صحة القنفذة منذ سنوات ولليوم لم يبدأ العمل به، مبديا تخوفه من أن يلحق بمشروع الخمسمائة سرير، مطالبا الجهات المعنية بالعمل على سرعة تنفيذ المشروع نظرا لضرورته لإنهاء معاناة المرضى.

«عكاظ» تواصلت مع صحة القنفذة والتي ردت على الأسئلة بقولها: إن مشروع مستشفى الخمسمائة سرير تم الرفع بموقعه لوزارة الصحة للبدء في عمليات اختبار التربة وكلفت الوزارة أحد المكاتب الاستشارية في 1436/2/25هـ لاستلام الموقع وبدء العمل وتم التواصل مع المكتب وأفاد بحاجته لبعض الوقت، حيث تمت مخاطبة الوزارة في تاريخ 1436/3/21هـ بجاهزية الأرض وضرورة إلزام المكتب الاستشاري ببدء العمل وإعداد التصاميم الهندسية للمشروع.

وفيما يخص مستشفى النساء والولادة بسعة 200 سرير، أضاف ذات المصدر أنه تم طرح المشروع من قبل الوزارة وفتح المظاريف في 1435/4/12هـ، فيما لا يزال العمل جاريا على استكمال الإجراءات النظامية نحو ترسية المشروع.

"الداخلية" تعالج مشكلة العزوف عن تسلّم "العاملات" في المطارات... بنقل كفالتهن

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 13 جماد الاول 1436هـ - 4 مارس 2015م
اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب
سمحت وزارة الداخلية بنقل كفالة العاملة المنزلية التي يتأخر كفيلها في تسلمها من المطار، إلى كفيل آخر، وذلك بعد مضي شهر من وصولها إلى الأراضي السعودية. فيما تواجه مكاتب استقدام مشكلة عدم تسلم العاملات المنزليات من متقدمين لطلب عاملات من جنسيات مختلفة. وأكدت «الداخلية» على حضور صاحب العمل المُستقدم أو وكيله الشرعي، أو المفوض منه رسمياً إلى المطار، لتسلم العاملة المنزلية، بعد وصول الرحلة بمدة أقصاها 12 ساعة. وبعد إنهاء إجراءاتهن تتولى جوازات المطار تسليمهن لأصحاب العمل، أو مندوبين عنهم، ومواصلة الاتصال بالذين لم يحضروا لتسلم العاملات.
وأوضحت الوزارة أنه «في حال عدم حضور صاحب العمل، أو وكيله الشرعي أو مندوبه لتسلم العاملة المنزلية تنقل إلى مكتب رعاية شؤون العاملات التابع لوزارة العمل، لاستدعاء صاحب العمل». وذكرت أنه «بعد مضي شهر على إقامة العاملة المنزلية في المكتب، وعدم مراجعة صاحب العمل المُستقدم، يتم البت في موضوعها لناحية نقل خدماتها إلى شخص آخر (في حال رغبتها)، أو إعادتها إلى بلادها، على أن يُستوفى من صاحب العمل الجديد الرسوم المقررة لنقل الخدمات نظاماً، والمبلغ الذي يدفعه عادة طالب الاستقدام لمكتب الاستقدام، ليُعاد له إن راجع، أو يبقى في صندوق المكتب». وأوضح مالكو مكاتب استقدام أنه بعد مواجهة مشكلة عدم تسلم العاملات اتفقت مكاتب على استحداث نظام جديد، يتوافق مع إجراءات وزارتي الداخلية والعمل، بأن يتم تأجير العاملات لمدة عامين وأكثر لطالبي العاملات المنزليات، وتم السماح بمزاولة نشاط تأجير العمالة المنزلية من خلال عقود رسمية».
وذكر إبراهيم آل مبطي (مدير مكتب استقدام) أنه «توجد عقود تأجير للعمالة المنزلية مدتها عامين، برسوم خمسة آلاف ريال، والراتب الشهري 800 ريال. أما العقود التي تصل مدتها إلى ثلاثة أعوام، فتكون رسومها ثمانية آلاف ريال. والراتب الشهري 600 ريال. وفي حال الهرب أو الإخلال بشرط من شروط العقد يتم تعويض العميل، طالما أن العقد ساري المفعول»، مضيفاً: «تم استحداث هذا النظام بعد مشكلة عدم تسلم العمالة المنزلية، فاضطرت مكاتب وشركات استقدام إلى التأجير بعقود رسمية لحل المشكلة، وفي حال الإخلال من المؤسسات وعدم تسلم العمالة تقوم بتسلمها مؤسسة أخرى، وفقاً لنظام وزارة الداخلية».

أعضاء "شورى" يطالبون بمعاملة "الهند" بالمثل.. وفتح مدارس لأبنائهم

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 13 جماد الاول 1436هـ - 4 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض – خالد العمري

استغرب أعضاء مجلس الشورى السعودي عدم معاملة الهند بالمثل من خلال السماح لهم بفتح مدارس لأبناء جاليتهم في الأراضي السعودية، في حين أن المملكة تفتح عشرات المدارس في أنحاء العالم، ومن بينها ما افتتح في العاصمة الهندية نيودلهي، فيما رأى معارضو طلب الهند أن مبدأ المعاملة بالمثل «استثناء»، ويكون لـ«سفارة حكومة ما، لها وضع معين، مثل المدرسة الأميركية الموجودة منذ عقود في المملكة».

وعلى رغم موافقة الحكومة السعودية ممثلة في وزارة الخارجية على طلب الحكومة الهندية بفتح مدارس لأبناء جاليتها، إلا أن الطلب مضى عليه أكثر من عام في أدراج اللجنة التعليمية في المجلس، ولم يحسم أمره في جلسة الشورى أمس (الثلثاء)، بعد أن أجلت اللجنة الشورية الرد على مداخلات الأعضاء الرافضة لرأيها.

واعتبر العضو علي الوزرة التعامل مع طلب السفارة الهندية «إجحافاً»، مطالباً بقية أعضاء المجلس بأن يتخيلوا أن تعامل السعودية بالمثل عند طلبها فتح مدارس في دول أخرى بينما يوجد مدرسة سعودية في العاصمة الهندية نيودلهي!

ولفت العضو الدكتور عبدالله العسكر إلى أن السعودية تقبل في مدارسها في دول العالم طلاباً عرباً وأجانب، مفنداً مبررات اللجنة التعليمية بخصوص تشابه المدارس الأجنبية الدولية بمدارس الجاليات. وحول تخوفها من قبول الطلبة السعوديين، قال العسكر: «هناك قوانين تحكمها». بينما رأى العضو الدكتور خضر القرشي عدم منطقية رفض طلب الحكومة الهندية في ظل وجود فراغ تشريعي في لائحة التعليم الأجنبي، مضيفاً: «إن دمج التعليم العالي والتربية والتعليم في وزارة واحدة يستدعي تغييراً كاملاً لجميع اللوائح التعليمية».

وذكّر القرشي بمصالح السعودية الخارجية، وما تمنحه تلك الدول لها من امتيازات، خصوصاً في إنشاء مدارس بإشرافها، مشيراً إلى أن طلب وزارة الخارجية في السماح للهند بفتح مدرسة لجالياتها مبني على طلب السفارة الهندية في الرياض، ولا يجب أن يطول الأمر في ظل التغيير الكبير المنتظر داخل هيكلة التعليم في المملكة.

وأكد عضو المجلس القانوني سعود الشمري حق الجاليات بفتح مدارس يتعلمون فيها منهاج بلادهم، حتى وإن كانت المملكة ليس لديها جالية في تلك الدولة، مضيفاً: «قبول المدارس لطلبة أجانب لا يعنينا، وقبولها لطلبة سعوديين يجب أن يكون مشروطاً».

بدورهما، أيد العضوان الدكتور خالد العواد والدكتور محمود البديوي رأي اللجنة التعليمية الرافض لطلب الهند، إذ برر الأول تأييده بأن مدارس الجاليات موجودة على أرض الواقع، وبإمكانها قبول جميع الجنسيات الأخرى كحال المدارس الدولية التي تقبل تدريس الجميع ويشمل ذلك السعوديين.

بينما عزا العضو البديوي تخوفه إلى أن مدارس الجاليات تدرس مناهج دينية لا تتفق مع المنهج السعودي بوصفه خطراً على الطلبة السعوديين.

.. والأخطاء الإملائية تتكرر

< أصبحت الأخطاء الإملائية والمعلوماتية في تقارير الجهات الحكومية المقدمة لمجلس الشورى أمراً مألوفاً في كل جلسة تعقد تحت القبة، الأمر الذي يطرح تساؤلات عن دقة التقارير المقدمة لجهة رقابية وتشريعية مثل المجلس.

وخلال جلستي هذا الأسبوع، تكرر وصف أعضاء لتقارير حكومية بـ«التضليل»، وتضمنها أخطاء فادحة، ومعلومات صماء -على حد قولهم-، منها على سبيل المثال لا الحصر وصف الدكتور فهد بن جمعة للمعلومات الواردة في تقرير وزارة التجارة عن زيادة نسب الصادرات غير النفطية، والتي أكد أن هذه المعلومة خطأ فادح، مستدلاً بتقارير رسمية تثبت تناقص النسبة على مدى أعوام. وفي جلسة أول من أمس حظي تقرير وزارة الإسكان بانتقاد لاذع، إذ وصفت المعلومات الواردة فيه بـ«المضللة»، بينما أورد العضو الدكتور عبدالله الجغيمان نسبة تملك الإسكان للسعوديين - بحسب صندوق النقد الدولي البالغة 36 في المئة، في حين أن وزارة الإسكان أوضحت أنها تبلغ 60 في المئة. وأما الأخطاء الإملائية والنحوية فلا يكاد يمر تقرير لجهة حكومية إلا ويذكر فيه أعضاء المجلس العديد من الأمثلة، أبرزها ما ورد في تقرير وزارة الإعلام الأخير.

اختلاط المديح بـ«النقد» في جهود «التجارة»

< اختلط مديح أعضاء الشورى لوزارة التجارة والصناعة بنقد لاذع يشبه بيت الشعر: «دع المكارم لا ترحل لبغيتها.. واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي».

فالعضو الدكتور فهد بن جمعة استشهد بجهود مكافحة الوزارة للتستر التجاري في ضبط 3 آلاف منشأة في ظل وجود 800 ألف منشأة على مستوى المملكة. أما العضوان الدكتور عبدالله الحربي وخليفة الدوسري فضربا مثالاً بالجهود المشكورة لحماية المستهلك، إلا أنهما قالا إنها ضعيفة، وسرد الدوسري قصة معاقبة وكلاء مركبات، في حين أن غيرها من الوكالات مليئة بالفوضى البعيدة عن أعين الوزارة، مضيفاً: «الوزارة مسؤولة عن 34 نظاماً، ولا نعرف إلا حماية المستهلك».

ولم تخلُ مداخلات الأعضاء في بدايتها بالإشادة بجهود وزيرها النشط الدكتور توفيق الربيعة، إلا أنهم يعقّبون بذكر شواهد عن انتشار الغش التجاري والقطع المقلدة، وما يفعله التستر من نخر في اقتصاد البلد، في ظل غياب التنسيق مع

وزارتي العمل والداخلية. وضرب أعضاء الشورى أمثلة من الواقع عن أزمات تلامس المواطن بشكل مباشر مثل أزمة الغاز التي طالب العضو الدكتور مشعل السلمي أن تنهي التجارة والصناعة احتكار الغاز من شركة واحدة، وتخطو على درب الاتصالات.
فيما تطرق خليفة الدوسري إلى التلاعب في ضمان السيارات المقدم من الوكلاء المعتمدين، مستغرباً أن سيارات آسيوية الصنع مدة ضمانها عام واحد، في حين أن السيارات الألمانية تصل إلى 5 أعوام.
مشاهدات
- دوى صوت «شيلة» تحت قبة الشورى أثناء مداخلة العضو عبدالمحسن المارك، وكان الصوت صادراً عن هاتف العضو موافق الرويلي الذي كان مشغولاً بسماع القصيدة.
- للمرة الثانية شارك رئيس الجلسة الدكتور عبدالله آل الشيخ الأعضاء في ترحيبه بضيوف المجلس عبر التصفيق.
- سقطت توصية الدكتور أحمد الزيلعي بخصوص افتتاح مستشفيين تخصصيّين للعيون في المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية، لأنه غير موجود أثناء قراءة التوصية.
- أيد أعضاء المجلس مقترحاً للواء علي التميمي لمنح «نوط» مكافحة الإرهاب للرجال الأمن المشاركين في مواجهتها.
- طالبت العضوة الدكتورة فاطمة القرني بمنح النساء المشاركات في مكافحة الإرهاب لا سيما المبلغات عن أقاربهن «نوط» مكافحة الإرهاب المزمع درسه.

•الداخلية": إعداد استراتيجية أنظمة تخطيط الموارد المؤسسية لنسخة التوطين للأجهزة الحكومية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 13 جماد الاول 1436هـ - 4 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1026911

الرياض - مناحي الشيباني
قام مركز المعلومات الوطني بوزارة الداخلية بالعمل على إعداد استراتيجية أنظمة تخطيط الموارد المؤسسية « **ERP**» لنسخة التوطين للأجهزة الحكومية السعودية، بمشاركة المختصين من إمارات المناطق، والقطاعات الأمنية، وإدارات وجهات الوزارة المختلفة، وبمساندة بيت خبرة استشاري، وذلك إنفاذاً لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بمراجعة توجهات وزارة الداخلية في مجال تطبيق ونشر انظمة تخطيط الموارد المؤسسية نظراً لما تواجهه المؤسسات الحكومية من تحديات في تنفيذ وتطبيق مشاريع انظمة «**ERP**» والعمل على إعداد استراتيجية لهذا الغرض والاستفادة من الخبرات السابقة وافضل الممارسات والاستعانة بخبرات استشارية في هذا المجال.
وقال مدير مشروع أنظمة الموارد بمركز المعلومات الوطني المهندس راشد الحربي إن العمل على اعداد الاستراتيجية تم من خلال اربعة محاور رئيسة هي (تحديد افضل الحلول التقنية المتاحة، تحديد افضل هيكل فني، تحديد افضل خطة للتطبيق والنشر، الحصول على افضل اتفاقية تجارية)، وفي مجال تحديد افضل حل تقني **Best ERP Solution** تم تقييم اسلوب التطوير الداخلي مقارنة مع استخدام الحلول الجاهزة، وكذلك تقييم خيار استخدام حلول المصادر المفتوحة **Open Source ERP**، وتقييم انظمة وحلول الموارد المؤسسية من المستوى الأول **Tier 1** الجاهزة (**Oracle, SAP, Microsoft**)، أيضاً تم تقييم بعض الحلول المنتجة من شركة محلية، بالإضافة الى الحلول المطورة داخلياً لدى بعض قطاعات وزارة الداخلية.

وأضاف أن منهجية التقييم شملت تشكيل مجموعة من فرق العمل يمثلون مختلف وحدات الأعمال لوظائف أنظمة **ERP** (المالية، الموظفين، المشتريات، المستودعات.. الخ)، بالإضافة الى فريق فني يمثل المختصين في تطوير التطبيقات وتم دعوة الشركات المنتجة للتطبيق التجريبي (**POC**) المكثف على نسخة التوطين لأعمال واجراءات الاجهزة الحكومية السعودية، حيث تم تقييم كافة الوظائف التي يؤديها النظام بشكل محايد للوقوف على مستوى جاهزية وملائمة النسخة لأعمال واجراءات الاجهزة الحكومية السعودية.

وأردف م. الحربي أن التقييم شمل أيضاً زيارة عدد من العملاء السابقين لكل الشركات المشاركة في التقييم والاطلاع على التطبيق لديهم ومرئياتهم حول الانظمة والشركات المنفذة، كما قام الفريق الفني بتقييم الانظمة من الجوانب الفنية وسهولة اعدادها وتطويرها والتغيير عليها وإدارتها وتوفر الموارد البشرية لتطويرها ودعمها.

وقد نشرت الوزارة مؤخراً وثيقة طلب معلومات **RFI** للشركات المتخصصة تتضمن تزويدها بمعلومات من الشركات المنتجة لهذه الأنظمة التي تحقق الوصول للرؤية النهائية للاستراتيجية لتطبيق انظمة تخطيط الموارد المؤسسية لنسخة التوطين للحكومة السعودية كخدمات على الحوسبة السحابية الحكومية الخاصة «**ERP as Service**».

وزير الصحة يوجه بتشكيل فرق عمل لزيارة المستشفيات الرئيسة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 13 جماد الاول 1436هـ - 4 مارس 2015م

اضغط هنا

أحمد الجهني – جدة

وجه وزير الصحة أحمد بن عقيل الخطيب بتشكيل فرق عمل مستقلة ترتبط مباشرة بمعاليه لزيارة المستشفيات الرئيسة في مختلف مناطق ومحافظات المملكة، ورفع تقرير يوضح مدى التزام هذه المستشفيات بالأنظمة ومعايير الجودة ومعرفة احتياجاتها، وكذلك التعرف على آراء المستفيدين من خدماتها بهدف ضمان تقديم أفضل الخدمات الصحية للمراجعين والمنومين. وتضم الفرق عددًا من المختصين في مجالات الطب، ومكافحة العدوى، ومعايير الجودة، فيما يتكون الفريق الهندسي من متخصصين في مجال المشروعات والهندسة لتقييم الإنشاءات والبنى التحتية للمنشآت الصحية، إضافة إلى فريق إداري من المتخصصين في تنمية الموارد البشرية لتقييم التحديات وتحديد الاحتياجات.

• وزير التعليم": المعلم ليس من أولوياتنا فقط.. بل هو الأساس المستويات المالية للمعلمين حلولها قريبا

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 13 جماد الاول 1436هـ - 4 مارس 2015م

اضغط هنا

محمد البخيت - الرياض

قال وزير التعليم الدكتور عزام الدخيل: إن المعلم ليس من أولوياتنا ولكن هو الأساس؛ لأنه لا يليق أن يكون أولوية فالحديث عن المعلم يكون أولاً ثم نرتب الأولويات، وعن دمج التعليم قال: كان ضروريًا جدًا لأن التخطيط في التعليم الطلاب ينبغي أن يكون في بدايته إلى أن يصل مراحل التخصص التي يرغب بها الطلاب، الطلاب هم مستقبل بلادنا عندما نجيد تعليمهم فإننا نذلل الطريق أمام التعليم في المراحل المتقدمة ما يجري اليوم هو تعلم أكثر وتعليم أقل.
وقال: في الوزارة والميدان رجال تعمل بلا كلل ولا ملل لتحقيق كل أمالنا وأحلامنا، مشيرًا إلى أن من أهم أسباب تعطيل العام الدراسي هو عدم طباعة الكتب، وربما نحن لا نحتاج إلى طباعة المناهج الدراسية بالكتب وربما لا يعجب ذلك الطابعون وتجار الورق ولكن هذا واقع سيتحقق حتمًا وهو»رقمنه المناهج» وتحويلها إلى مناهج تفاعلية وممتعة.
جاء ذلك عقب افتتاح مؤتمر التعليم الالكتروني والتعلم عن بعد مساء أمس الأول بمدينة الرياض، وأوضح أن قلة الكثافة السكانية في بعض مناطق المملكة إضافة إلى معوقات كثيرة أمام السكان المحليين، والتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد موضوع أساسي وحيوي سنعمل عليه وسنستر فيه ولا يشترط أن تكون البداية هي اليوم لأنها بدأت منذ وقت وهناك عمل كبير أنجز في هذا المجال وما سيجري من خلال دمج التعليم سيتم توحيد الجهود للإسراع هذه المرحلة وتحسين جودتها.
وما يخص تحسين المستويات المالية للمعلمين قال الدخيل: هذه الموضوعات من الموضوعات الكبيرة وليست من الموضوعات هذه السنة والكثير يعتقد أن الحلول يجب أن تتم الآن أو هذا الأسبوع أو خلال شهر أو سنة، لأن مثل هذه الحلول لن تكون حلولًا مجدية بالرغم من وجود العقول المفكرة إضافة إلى الحلول الموجودة ولكن الحلول قريبة.
وعن التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد قال: لا يعتقد الكثير أنه أسهل من التعلم بالانتظام في الجامعات، مشيرًا إلى إن المرحلة الأولى كان مهم جدًا أن تنتشر إلى الجميع تجربة التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد أعتقد الآن سيتم مراجعة كل ذلك، وأوضح إلى أن الرؤية العامة للتعليم بعد الدمج تعني أن الجميع يسعى إلى أن يكون الطالب يتعلم أكثر ويكون التعليم أقل. وقال: إن تجربة مدارس الرياض باستخدام نظام «كلا سيرا» الإلكتروني والذي يشمل جميع أركان العملية التعليمية ليضم فئات مختلفة من المستخدمين لكل فئة حساب وصلاحيات داخل النظام (الطلاب وأولياء الأمور المعلمات والإدارة المدرسية والإدارة المالية ويمكن كذلك ضم فئة المشرفين) كما يستطيع من خلال النظام إدارة جميع العمليات التعليمية بجو من المتعة وتحفيز على حب التعليم، قال وزير التعليم أشاد وزير التربية والتعليم الدكتور عزام الدخيل بتجربة مدارس الرياض لاستخدامها نظام «كلاسيرا» للتعلم الإلكتروني، وفاعليتها ومباشرتها للواقع التعليمي والتربوي متمنيًا لجميع منسوبي ومنسوبات المدرسة كل التوفيق والنجاح.
وقال الدخيل: إن التعليم الأهلي له دور كبير ولدية الحيوية ولديه القدرة على الاستثمار وسرعة الحركة وهو جزء من التعليم لا يوجد فصل بين التعليم الحكومي والأهلي ولكن التعليم الأهلي تأخر كثيرًا وذلك لأنه وفق خطط التنمية كان ينبغي على التعليم الأهلي أن يصل إلى 25 % في المملكة وللأسف الشديد أن التعليم الأهلي تراجع كثير ولن يتقدم عدا 10 بالمائة فقط، ونتمنى أن يتقدم، لافتًا إلى وجود معوقات أدت إلى ذلك من ضمنها إجراءات إدارية وضعت في فترة من الفترات ربما كانت تناسب تلك الفترة فقط، وعلينا أن نحقق لكافة الأطراف في التعليم الأهلي ما يسعون إليه ولكن ينبغي علينا أيضًا أن يتعلم الطالب تعليمًا جيدًا وأن نحفظ للمعلم احتياجاته ليستطيع أن يعلم في بيئة جيدة.

التمكين الاجتماعي لذوي الإعاقة" عنوانا لدورة جائزة الأميرة صيتة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 13 جماد الاول 1436هـ - 4 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150304/Con20150304756708.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

أقر مجلس أمناء جائزة الأميرة صيتة بنت عبدالعزيز للتميز في العمل الاجتماعي «التمكين الاجتماعي والاقتصادي لذوي الإعاقة» عنوانا للجائزة في دورتها الثالثة (1436هـ/2015م) عبر فروعها الثلاثة: مبادرات الجهات الداعمة، مشروعات المستفيدين والدراسات العلمية.

وأوضح أمين عام الجائزة الدكتور عبدالله بن سعود المعيقل، أن مجلس الأمناء أثناء انعقاد جلسته الأخيرة برئاسة الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي وزير الشؤون الاجتماعية رئيس مجلس أمناء الجائزة ، ناقش عددا من المواضيع المقترحة من الأمانة العامة للجائزة كموضوعات للدورة الثالثة، ووافق الأعضاء على تخصيص الدورة الثالثة من الجائزة لموضوع «للتمكين الاجتماعي والاقتصادي لذوي الإعاقة» وذلك حرصا من الجائزة على تعزيز مكانة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع والتعريف بقدراتهم وإسهاماتهم البناءة في تنمية المجتمع ودعم وتكريس كل الجهود الوطنية التي تسهم في التمكين الاجتماعي والاقتصادي لهم، وكذلك لتسليط الضوء على المؤسسات التي قدمت إسهامات جليلة نحو هذه الفئة العزيزة والغالية على قلوبنا، إضافة للبحوث والدراسات التي تهدف لإزالة الصعوبات والعوائق التي تواجه ذوي الإعاقة وتجعل عطاءاتهم تصب في صالح تنمية مجتمعهم بشكل فعال، وبين أن الإعاقة المقصودة في عنوان الجائزة تشمل الإعاقات الذهنية والجسدية. وكشف المعيقل أنه سيتم قريبا كشف تفاصيل فروع الجائزة وشروطها ومقدار الجوائز فيه.

يذكر أن مجلس أمناء الجائزة يضم صاحب السمو الأمير فهد بن عبدالله بن محمد بن سعود الكبير، صاحبة السمو الملكي الأميرة سارة بنت فيصل بن عبدالعزيز، صاحبة السمو الأميرة الدكتورة مشاعل بنت محمد بن سعود آل سعود، صاحبة السمو الملكي الأميرة مضاوي بنت مساعد بن عبدالعزيز، صاحبة السمو الأميرة نورة بنت عبدالله بن محمد بن سعود الكبير، صاحبة السمو الملكي الأميرة ريما بنت سلطان بن عبدالعزيز، صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز، الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، الدكتور بندر بن عبدالمحسن القناوي، الدكتورة هدى بنت محمد العميل ومحمد بن حسين العامودي.

حصيلة جولة الواشنطن بوست في سجن الحائر لمدة6 ساعات

الاعتناء بالسجناء وأسرهم استراتيجية سعودية لتأهيل المتطرفين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 13 جماد الاول 1436هـ - 4 مارس 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150304/Con20150304756741.htm

عكاظ (واشنطن)

نشرت صحيفة «واشنطن بوست» تقريرا بعنوان «سجن يوفر أجنحة خاصة للإرهابيين المدانين في السعودية» بقلم الكاتب الأمريكي كيفن سوليفان، قال فيه: «إنه لولا الأسلحة الرشاشة وأبراج الحراسة فإن سجن الحائر جنوب الرياض يبدو أشبه بفندق، فمنذ أمد بعيد ظلت زيارة السجون السعودية محظورة على الصحفيين ومراقبي حقوق الإنسان، لكن مسؤولين قالوا إن وزير الداخلية محمد بن نايف قد أمر بالسماح بزيارة الصحفيين تفنيدا لادعاءات مجموعات حقوق الإنسان القائلة بأن المملكة تعذب السجناء». وأضاف «لقد قادني السجان محمد الأحمد في جولة نادرة داخل سجن الحائر، أمضيت ست ساعات زرت خلالها كل موضع رغبت في زيارته، لكن لم يسمح لي بالتقاط صور، شاهدت عرضا بنظام باور بوينت يفصل استراتيجية الحكومة الرامية لإغداق الإكراميات على السجناء بدلا عن حبسهم في ظروف أشبه بتلك السائدة في غوانتانامو».

وزاد: تدرج الحكومة السعودية أسر السجناء في نظام الرعاية الاجتماعية وتمنحها المال والطعام وتسدد نفقات الإيجار والتعليم والطيران والفنادق للأسر لزيارة ذويها في السجن، حتى بالنسبة للسجناء الأجانب الذين تقيم أسرهم في الخارج، بعد العرض زرنا فندقا داخل السجن يستخدم لمكافأة النزلاء على حسن السلوك، ويضم 18 جناحا يتسع كل منها لأسرة من 9 أفراد، قال مسؤولون إن الحكومة أنفقت العام الماضي 35 مليون دولار على تلك الإكراميات.

وقال المتحدث باسم الداخلية اللواء منصور التركي إن الاعتناء بأسر السجناء جزء من استراتيجية ترمي لمحاولة إعادة تأهيل المتطرفين، وقال إن 20% ممن تلقوا هذا البرنامج عادوا لممارسة أنشطة ذات صلة بالإرهاب.
يقول المتقدون إن المملكة، أو على الأقل بعض الأثرياء السعوديين، يدعمون المتطرفين وإن تركيز الحكومة على إعادة التأهيل يعكس قدرا من التعاطف مع الإرهابيين (حسب تقديرهم).
فيما يقول مدير مركز الدراسات الأمنية في جامعة جورجتاون بروس هوفمان، في تصريح له مع الصحيفة الأمريكية إن نسبة العشرين بالمائة تلك أفضل من نظيرتها في أمريكا والتي تبلغ 70% – 75%.

الجحدلي في ورشة صحافية: حقوق النشر غائبة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 13 جماد الاول 1436هـ - 4 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150304/Con20150304756876.htm

أيمن السهلي (جدة)
نظمت لجنة العلاقات والاتصال بالغرفة التجارية بجدة، البارحة الأولى، ورشة عمل تحت عنوان (أساليب ومهارات كتابة الخبر الصحفي)، قدمها نائب رئيس تحرير «عكاظ» هاشم الجحدلي، الذي طالب الصحافيين بأن تكون كلماتهم عند كتابة الخبر مفهومة لكل فئات القراء، خصوصا أن القارئ غير المتخصص يجد صعوبة في فهم المادة المكتوبة، مبينا أن الخبر الصحافي لا بد أن لا يتجاوز 200 كلمة في الصحف الورقية و500 كلمة في الإلكترونية.
وبين الجحدلي أن عدم وجود نظام واضح يحفظ حقوق النشر في الصحافة السعودية أدى إلى نشر أخبار سبق نشرها في صحف أخرى دون ذكر مصدرها السابق، مبينا أن «البيانات الصحافية» من الجهات المختلفة، خصوصا التي تهم المواطن، تحرص الصحف على نشرها في ظل قلة المساحات.

إجراءات تسهل مراجعة المسنين والمعوقين للمحاكم

وجه بتوفير مصاعد كهربائية لهم.. ومزالق خارجية وداخلية مراعاة أعلى المعايير في تصاميم الدوائر الشرعية

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 13 جماد الاول 1436هـ - 4 مارس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=216453&CategoryID=5

الرياض: أيمن الغبيوي
اتخذ وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني قرارا يخدم فئة كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، شدد فيه على ضرورة أن تكون كل الدوائر الشرعية التي تتبع وزارته مجهزة لاستقبال المعوقين، وذلك من خلال توفير مصاعد كهربائية خاصة بهم، ومزالق خارجية وداخلية لعرباتهم المتحركة.
ويأتي هذا القرار بعد أشهر من الصورة الشهيرة التي ظهر فيها أبناء إحدى كبيرات السن وهم يحملون والدتهم في إحدى الدوائر الشرعية لإتمام معاملة لها بالطابق العلوي.

وطبقا للمركز الإعلامي التابع لوزارة العدل فإن قرار الوزير شمل كذلك ضرورة مراعاة أنظمة الأمن والسلامة في أوضاع المباني، وخصوصا المستأجرة منها.
وبين المركز في بيان تحصلت "الوطن" على نسخة منه أن توجيه وزير العدل يأتي مراعاة وتسهيلا للمواطنين من كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة المراجعين للدوائر الشرعية، وأشار البيان إلى تأكيد الوزير على سرعة البدء في تنفيذ وتركيب هذه المصاعد في كافة الدوائر الشرعية من محاكم وكتابات العدل التي لم يتم فيها تركيب المصاعد سواء كانت مباني حكومية أو مباني مستأجرة.
وتابع البيان "عملت وزارة العدل عبر الإدارة العامة للمشاريع بمراعاة أعلى المعايير في تصاميم الدوائر الشرعية الخاصة بها، حيث تم تنفيذ كافة الاحتياجات الضرورية بها من مزالق خارجية وداخلية للعربات المتحركة لأصحاب الاحتياجات الخاصة وأنظمة أمن وسلامة تراعي أوضاع المباني ومخارج للطوارئ وأجهزة إنذار متخصصة عند حدوث أي طارئ لا قدر الله وتجهيز المباني بكراسي بأماكن الاستراحات المخصصة للجنسين، ووضع كاميرات مراقبة إضافة إلى مراعاة إيجاد مواقف لسيارات كافة المراجعين للدوائر الشرعية".

نقص الإمكانات يعطل تسوية القضايا العمالية

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 13 جماد الاول 1436هـ - 4 مارس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=216454&CategoryID=5

الرياض: سليمان العنزي
حال عدم توافر عناوين أصحاب العمل ونقص الإمكانات البشرية والتقنية دون تسوية آلاف القضايا العمالية، بعضها يعود إلى خمس سنوات ماضية. هذه الشكوى كانت حاضرة على لسان المشرف العام على الإدارة العامة لهيئات تسوية الخلافات العمالية الدكتور عبدالله العبداللطيف الذي لم يخف قلقه إزاء تراكم الأحكام غير المطبقة، وذلك لعدم وجود الإمكانات المطلوبة للتنفيذ، أهمها عناوين أصحاب العمل المرفوعة بحقهم تلك القضايا.
وكشف العبداللطيف أمام تجمع عقدته وزارة العمل أن هناك ما يزيد على ألفي قضية في الرياض وحدها لم يتسن الانتهاء من معالجتها بشكل كامل، واصفا العقوبة التي لا تصل إلى مرحلة التطبيق بأنها عبارة عن "مضيعة للوقت"، على حد وصفه، مشيرا إلى أن تأخر تطبيق الأحكام يفقدها جوهرها.
وأرجع المسؤول الأول عن تسوية المخالفات العمالية صعوبة تطبيق المخالفات إلى عدم وجود سيارات أو سائقين لدى هيئات تسوية الخلافات، محملا إدارة التقنية بوزارة العمل مسؤولية عدم تزويد إدارته بعناوين أصحاب العمل رغم مطالباتهم المتكررة منذ عامين.
أدى نقص الإمكانات البشرية والتقنية إلى تجميد آلاف القضايا والأحكام التي تمت معالجة بعضها في هيئات تسوية الخلافات العمالية، وبعضها يعود تاريخه إلى أكثر من خمس سنوات.
وعلمت "الوطن" أن المشرف العام على الإدارة العامة لهيئات تسوية الخلافات العمالية الدكتور عبدالله العبداللطيف اشتكى في تجمع نظمته وزارة العمل هذا الأسبوع في الرياض، من وجود ما يزيد على 2000 قضية في الرياض وحدها، بعضها صدرت بها أحكام، ولكنهم لم يتمكنوا من تطبيقها من جانب أو إيصال البلاغات من جانب آخر إلى أصحاب العمل المخالفين، وذلك لعدم وجود الإمكانات المطلوبة للقيام بذلك، وعدم توافر عناوين أصحاب العمل لدى الهيئات.
وبحسب ما رشح عن اللقاء، وصف الدكتور العبداللطيف العقوبة التي لا تصل إلى مرحلة التطبيق أو يتأخر تطبيقها بـ"المضيعة للوقت"، مشددا على أن العقوبات التي تفرض على صاحبي العمل في القضايا العمالية ويتأخر تطبيقها تفقد جوهرها.
وأشار الدكتور العبداللطيف خلال اللقاء إلى أحد النصوص التي وردت في محضر اجتماع عقده سمو وزير الداخلية مع وزير العمل، إذ جاء فيها: "أنه على هيئات المنازعات العمالية أن تنهي تطبيق المخالفات على أصحاب العمل المخالفين خلال أسبوع من إصدار المخالفة"، وهو ما وصفه بالأمر الصعب إن لم يكن مستحيلا على حد تعبيره.

وأرجع العبداللطيف صعوبة تنفيذ تطبيق المخالفات خلال أسبوع كما ورد في نص محضر الاجتماع، إلى عدم وجود سيارات أو سائقين لدى الهيئات كي تستطيع إيصال البلاغات، في وقت سريع، وأردف قائلا: "أحيانا يوجد لدينا سيارة ولا يوجد سائق وأحيانا يكون العكس يوجد سائق ولا توجد سيارة".
وانتقد رئيس هيئات تسوية الخلافات العمالية عدم تزويد إدارة التقنية بوزارة العمل للهيئات بعناوين أصحاب العمل رغم مطالباتهم الحثيثة منذ سنتين بربط الهيئات ببنك معلومات الوزارة، مبديا عشمه في أن يتصدى مفتشو وزارة العمل إلى هذا الدور ويتولوا إيصال البلاغات إلى المخالفين ومساعدة هيئات على فض المنازعات العمالية في هذا الموضوع.

حُرموا المكافأة وأُجبروا على انتظار التعيين9 أشهر.. والرئيس أنقذهم

"الهلال الأحمر" يتجاوب مع "سبق" ويُنهي معاناة243 متدرباً صحياً

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 13 جماد الاول 1436هـ - 4 مارس 2015م
http://sabq.org/wg0gde

عمر السبيعي ـ سبق ـ الرياض:
أنهت هيئة الهلال الأحمر السعودي معاناة 243 متدرباً صحياً، كانوا قد تعرضوا للحرمان من المكافأة الشهرية، ولتأخير قرارات تعيينهم الممتدة لتسعة أشهر تقريباً، وتجاوبت سريعاً مع ما نُشر في "سبق" قبل عشرة أيام حيالهم؛ لتزف لهم بشرى صدور قرار رئيس الهيئة الأمير فيصل بن عبد الله، القاضي بتعيينهم دون انتظار.
وزفت "الهيئة" البشرى مشيرة إلى أنها ستستقبل العدد المتبقي من مجتازي التدريب من حملة الدبلومات الصحية المحالين من وزارة الخدمة المدنية بعد رفع الطاقة التشغيلية للخدمات الإسعافية.
وأكدت أن موعد استكمال مسوغات التعيين للمتدربين البالغ عددهم (243) متدرباً سيكون يوم الأحد الموافق 24 من الشهر الهجري الحالي، حتى نهاية يوم الخميس من الشهر ذاته، وذلك في مقر الهيئة الرئيس، ويبدأ ذلك منذ تمام الساعة التاسعة صباحاً إلى الساعة الثانية عشرة ظهراً.
وتنشر "سبق" فيما يأتي قائمة بأسماء المتدربين المعنيين بالمراجعة واستكمال إجراءات التعيين:
http://www.srca.org.sa/pdf/2001015002.pdf
يُشار إلى أن "سبق" كانت قد نشرت قبل عشرة أيام تقريباً خبراً بعنوان (الهلال الأحمر يقطع المكافأة عن متدربيه ويعيدهم للبطالة 9 أشهر)، أكدت فيه تفاقم قضية متدربي الدبلومات الصحية المحولين إلى هيئة الهلال الأحمر، بعدما حُرموا المكافأة الشهرية منذ شهر صفر الماضي، ليعودوا لعالم البطالة للشهر الثالث على التوالي، وأبلغوا بأن قرارات تعيين بعضهم ستكون في شهر ذي الحجة القادم، حسب تصريحات أدلى بها العديد من المتدربين، قبل أن يشهد الموقف تجاوباً قياسياً من الهيئة، بتوجيه شخصي من الأمير فيصل، وإنهاء معاناة المتدربين.
تجدر الإشارة إلى أن "سبق" تواصل وللعام الرابع على التوالي متابعة ملف قضية الدبلومات الصحية، وأكد المتابعون للقضية مدى تميزها في إنهاء معاناة المتدربين، وواصلت متابعة إجراءات تعيينهم الوظيفية في شتى القطاعات المحولين لها، وكان لها الفضل بعد الله في إنهاء معاناة منسوبي الهلال الأحمر عقب ما تعرضوا له من ظروف أسرية وعملية ومادية.

صحة الرياض تحذر المستشفيات الخاصة من التهاون في مكافحة العدوى

المصدر: جريدة الرياض الخميس 14 جماد الاول 1436هـ - 5 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1027378

الرياض - نايف ال زاحم
وجه مساعد مدير عام صحة الرياض للخدمات العلاجية رئيس لجنة مخالفات المنشآت الصحية الخاصة الدكتور ناصر الدوسري، تحذيراً للمستشفيات والمستوصفات الخاصة والأهلية بالمنطقة من التهاون في تطبيق إجراءات مكافحة العدوى ضد فايروسي "كورونا" و "إيبولا"، وضرورة التبليغ عنها وعن حالات الاشتباه بالاصابة بأي مرض معدي.
وأكد الدكتور الدوسري، تطبيق العقوبات المقررة نظاماً بكل حزم على أي مستشفى أو مستوصف يثبت قصور أو ضعف إجراءات مكافحة العدوى ضد المرضين، أو عدم التبليغ بالاصابات بها او بأي مرض معدٍ.
وأشار إلى أن توجهيات معالي وزير الصحة احمد الخطيب، تؤكد على تكثيف أعمال المتابعة والرقابة والتفتيش على المستشفيات والمنشأت الصحية بالقطاع الخاص كافة في مدن ومحافظات الرياض، للتأكد من إلتزامها بالإجراءات والمعايير المعتمدة لمكافحة فيروس كورونا، وتطبيق الإرشادات الصحية الواجب إتباعها، وتشمل إنشاء وحدات متخصصة لمكافحة العدوى في جميع المستشفيات، وتشكيل مجموعات من الكوادر المؤهلة والمدربة كفرق للتدخل السريع للتعامل مع هذه الحالات، بدءاً من أقسام الطوارئ وتحديد مسار خاص للحالات المشتبهة (لمنع اختلاط الحالات)، والالتزام بالطاقة الإستيعابية لمنشآت الرعاية الصحية، وتوثيق جميع الحالات التي يتأكد إصابتها بفيروس "كورونا"، واتخاذ كافة الاحتياجات للوقاية من العدوى بالفيروس عند أخذ العينات أو فحصها بالمختبرات، وتطبيق إجراءات العزل الطبي للمرضى، وتنفيذ البرامج التوعوية للحد من احتمالات انتقال العدوى بالفيروس.
وقال رئيس لجنة مخالفات المؤسسات الصحية الخاصة بمنطقة الرياض، إن المنشآت الصحية الخاصة بما فيها المستشفيات ملزمة بتطبيق إجراءات مكافحة العدوى بفيروس كورونا، شأنها شأن المستشفيات الحكومية، وتنفيذ برامج تدريبية لتعريف العاملين بها بهذه الإجراءات وتأمين المستلزمات والتجهيزات لتنفيذ هذه الإجراءات وفق الشروط المعتمدة من قبل وزارة الصحة.

لجنة شورية ترفض إسناد أعمال البلديات في التفتيش والرقابة والغرامات للشركات

المصدر: جريدة الرياض الخميس 14 جماد الاول 1436هـ - 5 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1027188

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
رفضت لجنة الخدمات الشوريَّة مقترحاً يقضي بإسناد "البلديات" لبعض أعمال التفتيش والرقابة وفرض الغرامات إلى شركات فنية متخصصة، وأكد مصدر ل"الرياض" انتهاء اللجنة من دراسة المقترح المقدم من عضو المجلس مفلح الرشيدي وتوصيتها بعدم ملاءمته وعرضه للمناقشة في جلسة الشورى العشرين التي ستعقد الاثنين المقبل، وأضاف بأن

اللجنة ساقت عدداً من المبررات لإقناع المجلس برفض تعديل نظام البلديات والقرى وإضافة مادة جديدة تضمنها مقترح العضو الرشيدي ومن ذلك تحقق معظم الأفكار الواردة فيه مثل تحصيل الغرامات التي تختص بها البلديات، والأخرى التي تختص بها هيئة الغذاء، وتأكيد وزارة الشؤون البلدية والقروية للجنة الشوريَّة تنظيم الأفكار التي شملها المقترح كإسناد أعمال الرقابة والتفتيش على بعض النشاطات التي تختص بها البلديات، بالكامل في مشروع انتهت من إعداده وهي بصدد توصية برفعه للمقام السامي كما يتضمن المشروع الجديد لنظام البلديات أحكاماً تفصيلية لمشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات والرقابة عليها في حدود الاختصاص النوعي للقطاع البلدي، إضافة إلى أن إسناد تحصيل الغرامات في بعض النشاطات البلدية للقطاع الخاص متحقق من خلال نظام إيرادات الدولة ولائحته التنفيذية.
من ناحية أخرى يناقش المجلس يوم الاثنين المقبل تقرير لجنة التعليم بشأن اقتراح مشروع نظام تنمية الابتكارات المقدم من عضوي الشورى حامد الشراري وعبدالعزيز الحرقان، وتقرير وزارة الشؤون البلدية والقروية السنوي للعام المالي 341435، ويناقش الثلاثاء مقترح نظام البحث العلمي الصحي الوطني، المقدم من العضو لبنى الأنصاري، واقتراح تعديل نظام القضاء الذي قدمه العضو حسام العنقري، وتقرير لجنة النقل تجاه تعديل المادة الرابعة من نظام تعريفة الطيران المدني.

• التعاون الإسلامي" تدعو لوضع مكافحة التحريض والكراهية على رأس أولويات مجلس حقوق الإنسان الدولي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 14 جماد الاول 1436هـ - 5 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1027244

جدة - واس
دعا معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي الأستاذ إياد بن أمين مدني إلى وضع مكافحة التحريض على الكراهية والعنف والتمييز على أساس الدين على رأس أولويات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بل أن يتم تجاوز ذلك إلى أن تكون على المجتمع الدولي الذي "يجب أن يتحلى بالشجاعة في مناقشة ومعالجة القضايا الحساسة مثل حدود حرية التعبير عندما يتعلق الأمر بالتحريض على الكراهية والتمييز على أساس الدين أو المعتقد، وذلك وفقًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان".
وأكد معاليه أنه رغم وجود معايير مختلفة لمكافحة خطاب الكراهية بما في ذلك في كثير من المجتمعات الغربية، إلا أنه يجب السعى لإيجاد نهج مشترك تطبق من خلاله هذه القوانين عالميًا لتوفير الحماية لجميع المجتمعات على اختلاف أوضاعها.
وأوضح في كلمة له أمس الاول خلال انعقاد الجلسة رفيعة المستوى لمجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والعشرين في جنيف أن الحق في تقرير المصير هو حق أساسي وقاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي ، يؤدي إنكارها إلى انتهاك جميع الحقوق الأخرى، مبينا أنه لا تزال حالات الحرمان من هذا الحق التي طال أمدها لشعبي فلسطين وكشمير وصمة عار على الضمير الجماعي للمجتمع الدولي، فمجرد الحديث عن السلام ليس كافيًا، بل يجب أن نؤمن به ونعمل على تحقيقه، وتتحمل الأمم المتحدة مسؤولية أخلاقية لإنهاء هذه المظالم التاريخية.
وشدد معاليه على أن منظمة التعاون الإسلامي لا تزال تنظر بقلق بالغ لاستمرار معاناة الشعب الفلسطيني، مضيفا أنه في الصيف الماضي، تعرض سكان غزة مرة أخرى لفظائع جماعية ارتكبتها إسرائيل في حقهم، وأعلنت العديد من المصادر المستقلة أنها جرائم حرب وإبادة جماعية.
وقال "وإني إذ أدين بشدة الأعمال الوحشية المستمرة التي تقترفها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، أحث هذا المجلس على مواصلة دوره في إبراز وإدانة استمرار معاناة الفلسطينيين تحت نير واحد من أسوأ أنواع الاحتلال وأكثرها انعدامًا

للإنسانية، يجب أن يتصدى هذا المجلس على وجه السرعة للقضايا الرئيسية التي طال أمدها مثل الحصار الجائر على قطاع غزة، والتوسع المنهجي للمستوطنات غير الشرعية، وتهويد القدس الشرقية من خلال مصادرة وثائق هوية الفلسطينيين، وجدار الفصل العنصري، وإساءة معاملة السجناء واللاجئين الفلسطينيين، وانتهاكات الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني".

ومضى قائلا: إن منظمة التعاون الإسلامي دعت مرارًا وتكرارًا إلى تسوية سلمية للنزاع في كشمير، وتعتقد أنه لابد من إيجاد حل عادل ودائم، وفقًا لتطلعات الشعب الكشميري، من خلال عملية حوار مستدامة.

وأكد معالي أمين منظمة التعاون الإسلامي أن المنظمة تدين ما ترتكبه أرمينيا في حق السكان المدنيين الأذربيجانيين في الأراضي الأذربيجانية المحتلة في إقليم ناغورنو كاراباخ وتدعو إلى حل النزاع وفقًا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة في إطار حفظ السيادة والسلامة الإقليمية وحرمة الحدود المعترف بها دوليًا لجمهورية أذربيجان.

كما تدعو أيضا سلطات ميانمار إلى ضمان حماية الحق في الحياة لشعب الروهينجيا، ومحاسبة المسؤولين عن التحريض على الكراهية والعنف، واتخاذ خطوات لضمان عدم التمييز على أي أساس في القوانين والممارسات بما في ذلك حرمان الروهينجيا المسلمين من الجنسية.

وتطرق معاليه في كلمته أيضا إلى التحدي الجسيم الذي يواجه المجتمع الدولي في وقتنا الحاضر والذي يتمثل في تنامي العنف الشديد، وهي ظاهرة ترمي إلى تمزيق النسيج الثقافي المتنوع لنظامنا العالمي، وتروج لخطاب متطرف غايته إشاعة الكراهية والعنف بتأجيج التوترات والكراهية العرقية والدينية.

وأضاف أنه لكي يتسنى التصدي لهذه الآفة لابد لنا من فهم السياقات والأسباب الحقيقية الكامنة وراء تجلياتها، إن ربط هذه الظاهرة ببساطة وتلقائية بدين من الأديان أو منطقة دون غيرها سيكون في حد ذاته خطأً جسيماً".

"الإسكان" توزع 2225 قطعة أرض بالرياض وتبلغ المستفيدين بـ"رسالة نصية"

تقوم بجولة ميدانية على المشروع غرب المطار

المصدر: جريدة المدينة الخميس 14 جماد الاول 1436هـ - 5 مارس 2015م

اضغط هنا

جابر المالكي – الرياض

المواطنون يشيدون بمصداقية الوزارة ويشكون من بعد المكان

** بادرنا بالحضور والتسلم في الموعد المحدد لحاجتنا للسكن

تواصل وزارة الإسكان تسليم المواطنين في مدينة الرياض منتجاتهم منذ 3 أيام حيث قامت بتحديد تلك المنتجات وهي الارض والقرض، وعمدت الى اشعار المواطنين من خلال الرسائل النصية، حيث سيتم توزيع 2225 قطعة ارض، الى جانب تخصيص أراض لتشييد عمائر تحتوي على 618 شقة سكنية.

«المدينة» قامت بجولة ميدانية على مشروع الاسكان غرب مطار الرياض ووقفت على استلام المواطنين مستحقاتهم.

وتعد هذه الخطوة باكورة للمشروعات السكنية في منطقة الرياض والتي يعقبها العديد من تسليم المستحقات خلال الفترة المقبلة.

ورصدنا اثناء الجولة العمل المستمر لكل الشركات الموكلة لها انجاز المشروع والذي يتكون من بنية تحتية متكاملة الخدمات حيث يحتوى على محطة رئيسية لتحويل الكهرباء وخزانات لضخ المياه الشرب وتبلغ سعته (24,400م مربع والثاني بسعة 31,800م اضافة الى خزان رأي بسعة 7425م.

وعبر عدد من المواطنين الذين التقتهم «المدينة» في مقر التوزيع عن سعادتهم بهذه الخطوة من قبل الوزارة وقالوا: إنها اوفت بوعدها لنا بتسليمنا ارض وقرض بعد فترة وجيزة من تقديمنا على موقع الوزارة.
وأكدوا أن هناك مصداقية تتمتع بها الوزارة في توزيع المنتجات حيث تتم آليًا دون تدخل اي موظف بها حيث تم اختيارنا وفق النقاط والشروط التي بموجبها يحق للمواطن الحصول على المنتج، وهذا يحسب لوزارة الاسكان في الشفافية والمصداقية.
وعن التسهيلات التي قدمتها الوزارة في استلام منتجاتهم قال المواطنون: إن المسؤولين في الوزارة اشعروهم برسائل نصية على الهواتف النقالة بموعد التسليم دون العناء الى مراجعة فرع الوزارة بالرياض او حتى الوزارة نفسها بحيث انه تم اشعارنا مسبقا قبل التسليم بأسبوع على الاقل حدد في تلك الرسالة الموعد والمكان حتى نتمكن من الحضور دون التأخر او تعطيل المسؤولين في تسليم منتجاتنا.
وعن مدى رضاهم بالمواقع التي حددته الوزارة قالوا: إن المكان بعيد نوعًا ما الا ان هذا لا يعني اننا نرفضه او حتى لا نقبل تسلمه لهذا الغرض بل اننا بادرنا بالحرص على الحضور والتسلم في الموعد المحدد وذلك للحاجة الملاحة للسكن حيث إن بعضنا لديه اسرة كبيرة ويعيش في سكن ايجار يذهب نصف راتبه فيه.
الضويحي يخدم الجميع ويتمتع باعلى درجات الأمان
أكد وزير الاسكان الدكتور شويش الضويحي إن مشروع شمال غرب الرياض يخدم جميع الساكنين بما يحقق أعلى درجات الأمان فالبنية التحتية بها شبكة متكاملة لتصريف مياه السيول إضافة إلى شبكة مماثلة للمياه وأخرى للصرف الصحي.
واضاف إن مشروعات الوزارة ذات مواصفات عالية وستخدم المستفيدين منها بالشكل اللائق وأضاف إن مشروع الرياض حرصت فيه الوزارة على أن يكون مميزًا من خلال الخدمات الموجودة فيه فعلى سبيل المثال الحدائق والمساحات الخضراء ذات مساحة كبيرة إضافة إلى أماكن الأودية الطبيعية التي تركت كماهي لتكون بشكلها الطبيعي دون أي تدخل وتحيط بها مساحات للمشي وممارسة الرياضة إضافة إلى وجود أماكن للعمائر ذات الطوابق المتعددة وبمساحات شقق180م2 للوحدة.
مساحة الشقة 180 م2 يتم تطويرها بالكامل
الزميع: اختيار المستفيدين بالأولوية والنقاط الأعلى
اكد وكيل وزارة الإسكان للتخطيط والدراسات المتحدث الرسمي باسم الوزارة محمد الزميع لـ«المدينة» أن الوزارة قامت باختيار المستحقين بناء على الاولوية واعلى نقاط لهم والتي بموجبها تم اختيار 2225 مواطنًا حيث تم اشعارهم برسائل عن طريق الهواتف الشخصية بأنه مرشح للحصول على قطعة ارض بالرياض كما تم اشعاره برسالة ثانية بموعد التسليم.
واضاف إن مساحة كل شقة في مشروع إسكان الرياض لا تقل عن 180 مترًا مربعًا، مبينًا أنه سوف يتم تطويرها بالكامل من قبل المطورين العقاريين وبقيمة 500 ألف ريال. أي قيمة القرض الذي يأخذه المواطن مشيرا الى ان تلك المواقع تعتبر مواقع مميزة وهي موزعة على مناطق المملكة، مبينا أن الأرض التي اقيم عليها مشروع شمال غرب الرياض خضعت لإجراءات ملاءمة الارض للبناء عبر اختبارات اقرتها هيئة المساحة الجيولوجية ومن ثم تبع ذلك تأسيس البنى التحتية للمشروع، وأضاف خصصنا هذا المشروع في الفترة الماضية وبدأ التوزيع الأسبوع المنصرم ونسعى لخدمة جميع من تم التخصيص لهم من خلال فريق عمل متواجد في مقر المشروع حيث نقوم بإراحة المستفيد من خلال إيضاح كافة النقاط له إضافة إلى مميزات المشروع وموقع أرضه على الخريطة ثم نصحبه إلى موقع الأرض مع أحد العاملين في المشروع .
وأكد أن الوزارة تقدم لمن أراد من المستفيدين خدمات لوجستية تتمثل في إعطائه مخطط البناء إذا أراد الاستفادة منه بشكل مجاني ولا ترتب عليه أي تكاليف على المستفيد.
واشار الى ان هذا التوزيع باكورة مشروعات وزارة الاسكان في مدينة الرياض ويقع شمال غرب المطار بعدد 2242 قطعة. وقامت لجنة التوزيع الموجودة في المقر باستقبال المستحقين المخصّص لهم على دفعات وفقًا لمواعيد محددة للتسليم، حيث سيستمر التوزيع خلال الأيام المقبلة.
وكانت الوزارة قد بعثت رسائل نصّية للمستحقين الذين خصّصت لهم الأراضي في هذا المشروع وفقًا للأولوية في نقاط الاستحقاق، ويتكوّن المشروع من بنية تحتية متكاملة، حيث يحتوي على محطة رئيسية لتحويل الكهرباء وخزانين لضخ مياه الشرب تبلغ سعة الأول 24.400 م3 والثاني بسعة 31.800 م3 إضافة إلى خزان ري بسعة 7425 م3 ومحطة لمعالجة الصرف الصحي إضافة إلى الطرق التي وصلت إلى 42522 متر طولي مع شبكة متكاملة لإنارتها وتخصيص موقع للحدائق والخدمات العامة.

وتعمل الوزارة بكل جهد على للحصول على الأراضي من خلال المتابعة مع الجهات المعنية، وان اكثر المدن حاجة للأراضي مدينة الرياض .. كما تدرس عددًا من المواقع في الرياض لاقامة مشروعات عليها
مشاهدات
سهولة الوصول إلى موقع الأراضي التي تطل على طريق رئيسي.
المواطنون يقومون بإنهاء إجراءاتهم بسهولة.
الوزارة كلفت موظفين يتمتعون بمهارات عالية في إنهاء الإجراءات بسرعة عالية .
قيام عدد من المهندسين بالذهاب مع المواطنين للوقوف على الأراضي مباشرة .
الوزارة عمدت على استقبال المواطنين بمشروبات باردة وطازجة .
تسليم أراضٍ ما يقارب 50 مواطنًا يوميًا.

مرغلاني: المستحقون نظاميا 15220 ممارسا على مستوى المملكة

الصحة تحرم مشرفات 96 قطاعا ومركزا بجدة من بدل الإشراف

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 14 جماد الاول 1436هـ - 5 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150305/Con20150305756908.htm

حسين هزازي (جدة)
حرم قرار وزارة الصحة القاضي بصرف بدل الإشراف الذي يتراوح بين 3 إلى 5 آلاف ريال لمشرفات الأقسام داخل المستشفيات فقط، ما يقارب 205 مشرفين ومشرفات في 96 قطاعا ومركزا صحيا بمدينة جدة والمحافظات التابعة لها رغم أنهم يؤدون نفس المهام الوظيفية.
وطالب المتضررون في هذه القطاعات وزير الصحة الدكتور أحمد الخطيب بضمهم للقرار.
وقد تحدث لـ«عكاظ» عدد من المشرفات أوضحن أن مشرفات ونواب القطاعات الصحية في مدينة جدة والمحافظات التابعة لها (8 قطاعات) وعددهم 16 مشرفا ونائبا، بالإضافة إلى مشرفي ومشرفات ونواب 45 مركزا في مدينة جدة، و41 مركزا في المحافظات وعددهم 172 مشرفا ومشرفة، سيرفعون خطابا موحدا لوزير الصحة للمطالبة ببدل الإشراف الذي تم حرمانهم منه دون وجه قانوني.
واكدوا أن مشرفات التمريض في القطاعات والمراكز الصحية يؤدين نفس المهام الوظيفية التي تقوم بها مشرفات التمريض في المستشفيات، والمتمثلة في توزيع الجداول والتدريب على الحالات الطارئة وترتيب الأمور الإدارية ومنها الإجازات بين قوائم التمريض.
من جهته، قال مدير العلاقات العامة بوزارة الصحة والمتحدث باسمها الدكتور خالد مرغلاني إن بدل الإشراف معتمد نظاما، وهناك لائحة تنفيذية وآلية تحكمه، مبينا أن الوزارة أصدرت قرارا يمنح بدل الإشراف لجميع مستحقي البدل وعددهم 15220 ممارسا صحيا في كافة مناطق المملكة وفق الشروط والضوابط التي حددها النظام، وتم توضيحها وفقا لقرار وزير الخدمة المدنية، حيث بدأ الصرف اعتبارا من شهر محرم الماضي، وتم إعداد مستحقات الممارسين الصحيين المستحقين للبدل من كافة المديريات الصحية، وذلك حتى تاريخ 1435/12/30 هـ، وتم صرفها بالتنسيق مع الإدارة المالية في الوزارة للمديريات التي أنهت كافة متطلبات الصرف وعددها 9 مديريات، وجارٍ التنسيق مع المديريات الأخرى لاستكمال المتطلبات وإنهاء إجراءات الصرف لمنسوبيها وعددها 12 مديرية.
واختتم الدكتور خالد مرغلاني موضحا أن المبلغ المقطوع شهريا والمقرر للممارس الصحي الذي يعمل في المستشفيات العامة والمختبرات المركزية يبلغ 3 آلاف، فيما يتم صرف 5 آلاف ريال للممارس الصحي في المستشفيات التخصصية والمرجعية، وحدد صرف بدل الإشراف للمدير الطبي ورؤساء الأقسام الفنية والصحية.

الترحيل والمنع من الدخول المملكة لعامين عقوبة العمالة المخالفة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 14 جماد الاول 1436هـ - 5 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150305/Con20150305756920.htm

متعب العواد (حائل)
أعلنت وزارة العمل أن الحملة المرتقبة لملاحقة المخالفين تستهدف التأكد من ثلاثة محاور تشمل نظامية العمال وعدم مخالفة المهنة أو العمل لدى غير الكفيل.
وأكدت أن هناك عقوبات صارمة بحق العمالة المخالفة، التي تعمل مع غير صاحب العمل الأصلي الذي استقدمه والمدون اسمه في رخصة عمله قبل تنازل الأخير عن خدماته وصدور موافقة الجهة المختصة على نقل الخدمات، حيث سيعاقب العامل بترحيله إلى البلد الذي استقدم منه على حساب صاحب العمل الذي ضبط يعمل لديه، ولا يسمح له بالعودة للعمل بالمملكة قبل مضي سنتين من تاريخ ترحيله مع الرفع لوزارة الخارجية بنسخة من وثائق سفر العامل لمنعه من العودة خلال مدة المنع المقدرة بعامين.
وكشف مصدر في وزارة العمل أن العقوبات مستمرة في الحملة في عدد من المخالفات، منها عدم قيام صاحب العمل بالإبلاغ عن هروب عمالة وفق التعليمات المنظمة لذلك، حيث يعاقب صاحب العمل في المرة الأولى بغرامة مقدارها خمسة آلاف ريال، وفي المرة الثانية بغرامة مقدارها عشرة آلاف ريال، وفي المرة الثالثة بغرامة مقدارها خمسة عشر ألف ريال مع السجن لمدة شهر، حيث تتعدد الغرامة بعدد العمال الوافدين الذين لم يبلغ عن هروبهم مع ترحيل الوافد الهارب على حساب من وجد يعمل لديه، وإن كان يعمل لحسابه هو يرحل على حسابه أو على حساب صاحب العمل بالإضافة للحرمان من الاستقدام لغرض العمل لمدة سنة في المرة الأولى، وفي المرة الثانية لمدة سنتين، وفي المرة الثالثة لمدة ثلاث سنوات.
وأضاف أن الحالة النظامية لمقيم يعمل عند غير صاحب العمل أو يعمل لحسابه الخاص يترتب عليها عقوبة إنهاء وضع إقامة الوافد ويرحل إلى بلاده، وفي حالات ترك أصحاب العمل عمالة يعملون لحسابهم الخاص أو مقابل مبالغ مالية يدفعونها له تتم معاقبة صاحب العمل بغرامة مقدارها خمسة آلاف ريال وبالسجن لمدة شهر، وفي المرة الثانية بغرامة مالية 20 ألف ريال وبالسجن لمدة شهرين، وفي المرة الثالثة بغرامة 50 ألف ريال وبالسجن لمدة ثلاثة شهور وفي جميع الأحوال تتعدد الغرامة بعدد العمال الذين وقعت المخالفة بشأنهم من حيث ترحيل الوافد المخالف على حسابه والحرمان من الاستقدام لغرض العمل لمدة لا تقل عن سنة في المرة الأولى، وفي المرة الثانية لمدة سنتين، وفي المرة الثالثة لمدة ثلاث سنوات.

بمشاركة 25 جهة تحت شعار "قرارك يحدد مصيرك"

أمير الشرقية يدشن أسبوع المرور الخليجي الأحد

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 14 جماد الاول 1436هـ - 5 مارس 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150305/Con20150305756925.htm

خالد البلاهدي (الخبر)
يدشن صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود أمير المنطقة الشرقية أسبوع المرور الخليجي 31 تحت شعار «قرارك يحدد مصيرك»، وتشرف عليه إدارة المرور بمشاركة 25 جهة حكومية وخاصة، صباح الأحد المقبل في مركز الأمير سلطان بن عبدالعزيز للعلوم والتقنية «سايتك» بالخبر.
وثمن مدير إدارة مرور المنطقة اللواء عبدالرحمن الشنبري، رعاية سموه لحفل إطلاق الأسبوع وحرصه الدائم على إنجاح هذه التظاهرة الأمنية والتي تركز على حماية المواطن والعمل على رفع ثقافة الفرد المرورية، مؤكداً أن أسبوع المرور الخليجي 31 هو من المناسبات الهامة ويهدف لتفعيل الأمن والوعي المروري ورفع مستوى السلامة على الطريق وتجنب استنزاف الدماء والأرواح بسبب التهور أثناء القيادة أو عدم الالتزام بالأنظمة المرورية، موضحا أن اختيار شعار «قرارك يحدد مصيرك» جاء للتركيز على السلامة المرورية في ضوء تزايد الحوادث والمخالفات ويحمل العديد من الدلالات والمسؤوليات التي يجب أن يتحملها الجميع وما ينجم عنها من وفيات وإصابات وخسائر مادية تشكل هدرا في الإمكانيات البشرية والمادية.
ووجه اللواء الشنبري الدعوة لكافة المواطنين والمقيمين لحضور فعليات الأسبوع وتشمل العديد من المحاضرات والمسابقات والندوات التوعوية، والعروض الترفيهية لكافة فئات المجتمع.

قضية الثبيتي.. نقطة تحول تجاه التعامل مع الأخطاء الطبية

تشييع جثمان الراحل ودفنه بمقبرة الدمام أمس

المصدر: جريدة الوطن الخميس 14 جماد الاول 1436هـ - 5 مارس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=216481&CategoryID=3

الدمام: محمد الجديع
أدى جمع غفير من المواطنين يتقدمهم أمير المنطقة الشرقية الأمير سعود بن نايف صلاة الميت بجامع الفرقان في الدمام أمس على الزميل بصحيفة اليوم محمد الثبيتي، الذي توفي أول من أمس نتيجة خطأ طبي تعرض له في برج الدمام الطبي في وقت سابق من الشهر الجاري.
وتمت مواراة الجثمان الثرى في مقبرة الدمام في مشهد مؤثر، بحضور عدد كبير من أقارب وزملاء الراحل، وسأل أمير الشرقية المولى أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته، ويسكنه فسيح جناته، ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.
وفي تطور جديد في التعامل مع ظاهرة الأخطاء الطبية، علمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن نقل قضية وفاة محمد الثبيتي من الهيئة الشرعية للصحة إلى الادعاء العام سيطبق على أي قضية خطأ طبي ربما يقع مستقبلا، وذلك تلبية لدعوة عدد من المتخصصين الذين طالبوا بتشديد العقوبات المتعلقة بالأخطاء الطبية، والمنصوص عليها في النظام، وهو ما يعني أن قضية الثبيتي ربما تكون نقطة تحول في ملف الأخطاء الطبية في المملكة بشكل عام.
وكان الثبيتي دخل البرج الطبي بالدمام بعد معاناته من خراج في قدمه، إذ أجريت له عملية، وبعد إفاقته تعرض لخطأ طبي أثناء تزويده بأنبوب أوكسجين عبر الفم، ما أدى إلى توقف قلبه لعشر دقائق ودخوله في غيبوبة دامت أكثر من أسبوعين، لينقل عقب ذلك إلى مستشفى الملك فهد التخصصي في الدمام، وأعلنت وفاته صباح أول من أمس.
واتهم سلمان الثبيتي "شقيق الراحل" برج الدمام الطبي بالإهمال الذي أدى إلى وفاة أخيه، مطالبا بإحالة القضية إلى الشرع والقصاص من المتسبب في الخطأ.
وقال المستشار القانوني حمود الخالدي "إن الخطأ الطبي حسب المادة 28 من نظام مزاولة مهنة الطب البشري، وطب الأسنان هو كل خطأ مهني صدر من الطبيب أو أحد مساعديه، ويترتب عليه ضرر يلزم من ارتكبه بالتعويض، وتحدد

اللجنة الشرعية المنصوص عليها في النظام المسؤولية في ذلك، وعدت المادة أن من قبيل الأخطاء الطبية الخطأ في العلاج، أو نقص المتابعة، أو الجهل بأمور فنية يفترض فيمن كان في مثل تخصص الطبيب الإلمام بها".
إلى ذلك، أثارت وفاة محمد الثبيتي عددا من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، وأسس مغردون وسما خاصا بالقضية عبر موقع "تويتر"، أجمعوا فيه على أن مسلسل الأخطاء الطبية الفادحة ما زال مستمرا في ظل صمت وزارة الصحة، وعدم البدء في خطوات جادة لإصلاح الوضع أو بالاعتراف به على الأقل.
وقال المغرد أبو محمد "أين وزير الصحة عن هذه الأخطاء، وهل من المعقول أن يدخل مريض لإجراء عملية خراج بسيطة، ويخرج جثة هامدة".
وكانت "الوطن" نشرت تقريرا عن القضية أمس بعنوان "من جديد.. خطأ طبي يقتل الثبيتي، وعائلته: أحيلوا القضية للشرع".

ضمن قائمة الأعياد الرسمية التي تتوقف بها الدراسة

نيويورك تعتمد عطلتي عيدي الفطر والأضحى بالمدارس الحكومية

المصدر: جريدة سبق الخميس 14 جماد الاول 1436هـ - 5 مارس 2015م
http://sabq.org/wm0gde

عبدالله السالم - سبق - الدمام :
اعتمد عمدة نيويورك بيل دي بلاسيو عطلتين رسميتين بالمدارس الحكومية في عيدي الفطر والأضحى.
وأعلن عمدة المدينة عبر موقع "تويتر" أنه واعتباراً من العام الحالي سيتم إضافة يومي عيد في روزنامة مدارس نيويورك ضمن قائمة الأعياد الرسمية التي تتوقف بها الدراسة.
ويأتي ذلك من باب ما أسماه عمدة المدينة بـ "الإنصاف" مقابل الأيام التي تتوقف بها الدراسات لمناسبات أخرى دينية إضافة إلى رغبته بأن يحدث التغيير مزيداً من التسامح والتفاهم بين الطلاب داخل النظام المدرسي بالمدينة.

في إحصائيةٍ حديثة.. حالة وفاة و"3" إصابات كل "4" أشهر

"سبق" ترصد معاناة أهالي"تيماء" مع الشاحنات على "طريق العسافية"

المصدر: جريدة سبق الخميس 14 جماد الاول 1436هـ - 5 مارس 2015م
http://sabq.org/2l0gde

بدر الجبل– سبق– تبوك:
لم تجد شكاوى سكان أحياء شرق "تيماء" وقرية "العسافية" على الجهات المعنية؛ نفعاً؛ لمنع مرور الشاحنات وسط أحيائهم وقريتهم، حتى لوحة إدارة النقل التي علقتها قبل أسابيع تؤكد منع مرور الشاحنات مع طريق "العسافية– الهوج"؛ فشلت أيضاً بعد أن تجاهل قائدو الشاحنات تلك الشكاوى والتحذيرات، غير آبهين لنداءات المواطنين المتكررة ومعاريضهم التي امتلأت بها أدراج مسؤولي المحافظة منذ عدة سنوات .
يؤكد عدد من المواطنين التقت بهم "سبق" أن مسؤولي المحافظة تلقوا منهم عدة شكاوى على مدى سنوات ماضية بشأن مطالبتهم بمنع مرور الشاحنات وسط أحيائهم؛ كونها تشكل خطراً محدقاً عليهم؛ نتيجة مرورها بطريق ذي مسار واحد، وهو طريق زراعي غير مخصص للشاحنات، وأن على قائدي هذه الشاحنات سلوك طريق "أبو عجرم- القليبة- تيماء" الذي صُمم بأحدث المواصفات من حيث السعة وتحمل الشاحنات الثقيلة.
ويواصل الأهالي حديثهم: لم نجد أي تجاوب طوال السنوات الماضية من أي جهة معنية بهذا الأمر؛ فلم نتلقَّ سوى وعود شفوية لم تنفذ، رغم وقوع عدد كبير من الحوادث على مدى السنوات الماضية، إلا أن إدارة النقل بتبوك هي الجهة الوحيدة التي استجابت لشكاوانا؛ حيث علقت قبل أسبوعين لوحة إرشادية أشارت فيها بمنع مرور الشاحنات بعد أن أدركت خطورة مرور الشاحنات مع طريق "العسافية- الهوج"، وجاءت هذه الخطوة بعد زيارة وكيل وزارة النقل للطرق؛ لطريق "العسافية ـ الهوج"؛ حيث أكد في وقتٍ سابق أنه طلب رصد عدد الشاحنات على الطريق؛ ليتم على ضوء ذلك التنسيق مع الجهات الأخرى.
من جهته؛ أكد مصدر في إدارة النقل بتبوك لـــ"سبق"؛ أنه تم عمل محضر مع قوة أمن الطرق بشأن منع مرور الشاحنات مع طريق "العسافية- الهوج"، مشيراً إلى أن منع دخول الشاحنات يحتاج إلى جهة أمنية .
فيما قال أحد سكان قرية "العسافية" لـ"سبق": رصدت خلال اليومين الماضيين عشرات الشاحنات المحملة بالأعلاف والوقود، تمر على الطريق دون أدنى مسؤولية؛ بل وصل بهم الأمر للتوقف على جنبات الطريق؛ وهو الأمر الذي أكده المعلمون والمعلمات العاملون بالقرية، مبيناً أن الشاحنات لا تلتزم بوقت محدد؛ بل نشاهدها في كل الأوقات .
وناشد سكان أحياء شرق "تيماء" وسكان قرية "العسافية" والمعلمين والمعلمات بالقرية، أمير منطقة تبوك؛ بالتدخل وتوجيه الجهات المعنية للقيام بعملها على أكمل وجه لدفع الخطر عنهم.
بدورهم أرجع مختصون السبب في مرور الشاحنات مع طريق "العسافية ـــــ الهوج" إلى أمرَيْن؛ كان أولهما: الهرب من ميزان الشاحنات، وثانيهما الهرب من المخالفات المرورية المتمثلة في السرعة الزائدة، مشيرين إلى أن أسباب الحوادث على هذا الطريق إلى جانب السرعة هو الزحام الذي تشكله تلك الشاحنات، ولاسيما أنه ذو مسار واحد، فضلاً عن تهتكات سابقة في الطبقة الإسفلتية في مواقع محددة؛ نتيجة تزايد مرور الشاحنات".
ووفقاً لإحصائية حديثة طلبتها "سبق" من "هيئة الهلال الأحمر" بتبوك لعدد الحوادث خلال الـ " 16" شهراً الماضية فقط، على طريق "العسافية- الهوج"؛ جاءت الإحصائية بـ"4" وفيات، و"12" إصابة؛ بمعدل ثلاث إصابات وحالة وفاة واحدة كل أربعة أشهر؛ نتيجة حوادث مرورية، خلاف الحوادث المرورية في الأعوام السابقة.
وقد رصدت "سبق"- لرغبة وطلب الأهالي في فترة سابقة على مدى يومين متتاليين- مرور الكثير من الشاحنات على طريق الهوج، والعسافية، وتيماء؛ في مشهد يعكس مدى خطورة تلك الشاحنات مقابل ما تحمله من مواد خطرة، ورغم وجود لوحة تؤكد منع مرور الشاحنات إلا أنها لم تلحظ أي تواجد لأي جهة لمنع هذه الشاحنات .
يشار إلى أن "سبق" تلقت على مدى فترات سابقة شكاوى عدة من الأهالي نتيجة مرور الشاحنات، وقد نشرت تقارير عدة سابقة، إلا أن الجهة الوحيدة التي استجابت وبذلت جهوداً واضحة؛ هي إدارة النقل بتبوك، وعلى رأسها وكيل وزارة النقل للطرق "المهندس هذلول بن حسين الهذلول"، فيما لم تكن هناك أي جهود واضحة لأي جهة أخرى في المحافظة، فيما ستعاود "سبق" نشر معاناة الأهالي خلال الفترة القادمة؛ في حال لم يكن هناك تجاوب من الجهات المعنية مع مناشدات الأهالي التي لا تزال تتلقَّاها "سبق"، وخاصة بعد وجود لوحة تؤكد منع مرور الشاحنات .

"التعليم" عيّنت مسبقاً خريجات المعاهد وتجاهلتهنّ

خريجات "التربية": "الملك" ملاذنا بعد سنوات البطالة

المصدر: جريدة سبق الخميس 14 جماد الاول 1436هـ - 5 مارس 2015م
http://sabq.org/Uk0gde

بدر العتيبي- سبق- الرياض:

أملٌ متقطّعٌ، وفرصٌ تظهر وتَضْمَحِلُّ، ومستقبلٌ مجهولٌ، ورصيفُ بطالةٍ لا يرحم؛ يزداد مُرْتادوهُ، وسط صمت من الجهات المسؤولة.. هذا هو واقع خريجات كليات التربية "قبل إلحاقها بوزارة التعليم العالي عام 1428" ممَّن لا زلْنَ يدفعْنَ ثمن تجاهل ثلاث وزارات أبرزها "وزارة التعليم"، ممثلة بالتعليم العام؛ حيث إنها المحضن الرئيس والأم لكافة الخريجات، باعتبار أن الكليات كانت تحت إدارتها وحاجتها، لكن الأم اليوم تخلّت عن بناتها دون أدنى درجات الاهتمام أو الدعم!.

حالَ خريجات كليات التربية ممن تأهَّلْنَ بدرجة البكالوريوس التربوي لممارسة وظيفة التعليم؛ يشابه- إلى حد كبير- حالَ اليتيمات ممن خرجْنَ لدنيا الوظيفة فلم يجدْنَ شيئاً من ذلك، ليلتفتْنَ إلى محضنهنَّ، ليتضح أنه غاب عن الأنظار وتبرأ منهنَّ في "دراما" مبكية تسببت ببطالة كبيرة ليس لها أي مبرر سوى "الروتين" وسوء الحلول وعدم الاهتمام ببنات الوطن من قبل "وزارة الخدمة المدنية" ودعم "وزارة المالية".

وكذلك المشكلة الرئيسة من تملُّص التعليم وهروبه من مواجهة ما اقترفه من ذنب تجاه تلك البريئات، بعد أن تم تعيين آلاف الخريجات وتثبيت آلاف البديلات، لكن حاجز الصدّ ظلّ راسخاً أمام خريجات كليات التربية لتبدو أربعة عشر عاماً من الدراسة مجرد سنوات الضياع ..!!

وفي "الثالث من شهر رجب عام 1435هـ": وقّع وكيل الوزارة المشرف العام على الشؤون الإدارية والمالية بوزارة التعليم "المهندس محمد الشثري"؛ قرار تعيين " ١٩٨٨٤" من خريجات الكليات المتوسطة، و" ٣٠٧٥" من خريجات معاهد المعلمات بعد مطالباتهنّ المتكررة بدعوى أن الوزارة مسؤولة عن توظيفهن، وفعلاً تم ذلك وتَنَاست الوزارة خريجات كليات التربية، وأصبحت تتعامل بمكيالين متناسية أن مناهجها التربوية تُدرّس العدل والمساواة ..!!

حلمي ضاع:

تقول "عزيزة الغامدي"- خريجة كليات التربية دفعة عام 23-: "عندما دخلتُ كلية التربية للبنات بجدة كانت هناك "جامعة الملك عبدالعزيز" كخيار ثانٍ أمامي، وكان هناك "معهد الإدارة" كخيار ثالث؛ كوني خريجة ثانوية عامة بمعدل مرتفع".

وتضيف: "قررت دخول كلية التربية لهدف؛ وهو أن أصبح معلمة في يومٍ ما، فمرت السنون وتخرجت ودخلت دوامة أنظمة الخدمة المدنية، والنتيجة أنني إلى الآن– 12 سنة- لم أصبح معلمة، رغم استيفائي كلَّ شروط التعليم بعد أن تنكَّروا لمؤهلي وأرخصوه".

"الخدمة المدنية" ظلمتْنا:

بحزنٍ تحكي "سميرة الزهراني"- خريجة كليات التربية دفعة عام 22- قائلة: "كل الذي رأيته خلال الأعوام السابقة هو إقصاءٌ مستمرٌّ عن قطاعنا الوحيد الذي تأهلنا لأجله؛ وهو قطاع التعليم العام، سنة تلو الأخرى ونحن نخضع لنظام وآخر لم يسهم سوى في تكدسنا وإقصائنا، انتهاءً بمساواتنا بمؤهلات ليست متخصصة بالتعليم العام، وهي المؤهلات الجامعية، وإضافة بنود مفاضلة لا تمت للواقع بصلة".

وتزيد: "فنحن مؤهل أُعد خصيصاً للتعليم وتجبرنا الخدمة المدنية على "الخبرة والتعليم الزائد والدورات" لرفع نقاطنا في الخدمة المدنية، ثم فيما بعد تغيرت بنود المفاضلة إلى النسبة المئوية والأقدمية التي ظلمنا بتقييدها عند 10 سنوات، فتعتبر طي قيد كل من تجاوزت أقدميتها عشرة أعوام، وإضافة كفايات المعلمات "قياس" الذي احتسبت درجته فيما بعد بواقع "40%" من بنود المفاضلة".

وتضيف: "هذه ليست إلا عقبات لشق الأمر على الخريجات لتجاوز كل العقبات المستحدثة كل فترة، وأيضاً تجاهل خريجات المدن الرئيسة؛ حيث يسد احتياج التعليم من المعلمات بالنقل الخارجي، الذي اكتشفنا فيما بعد أنه تم توظيف معلمات بديلات عليه اللاتي تم تثبيتهن فيما بعد هذا الاحتياج كان أولى بهم مفاضلتنا عليه".

الظلم بعينه ..!!

"منيرة حسين" خريجة كليات التربية لها رأي آخر، فتقول: "كنا نخضع لشرط إثبات الإقامة الذي ساهم في حرماننا من المفاضلات في مناطق المملكة، في الوقت الذي كانت دفعات كليات إعداد المعلمين يتم تعيينها حسب الدفعة في ميدان التعليم، ونحن نتبع جهة وزارية واحدة، فكنت أتعجب من تبنِّي وزارة التربية تعيينهم حسب الدفعة، ونحن "تفرمنا" بنود الخدمة المدنية رغم أننا معلمات مؤهلات".

سنين العمر سرقت:

وتروي الخريجة "نورة" قائلة: "في عام 1424هـ: تم إغلاق كليات المتوسطة ومعاهد المعلمات التابعة لوزارة التربية والتعليم، وتم تعيين دفعات منها على مرحلة الصفوف المبكرة آنذاك؛ كاستيعاب لهن كدبلومات تربوية أعدتها وزارة التربية والتعليم".

وتردف: "لكن في عام 1428هـ، عندما تقرر إغلاق كليات وزارة التربية ودمج مسمى كليات التربية للتعليم العالي لتخفيف العبء عن وزارة التربية، لم يتم النظر إلى مخرجاتها من المؤهلات من البكالوريوس التربوي، وهو أعلى مؤهل أعدته وزارة التربية؛ بل لم يتم تعيين الدفعات التي تحمل وثائقهن ختم ومسمى وزارة التربية والتعليم، كما حصل مع الكليات المتوسطة والمعاهد؛ بل تم تجاهلهنَّ ومؤهلاتهن تجاهلاً تاماً سرق منهن أجمل السنين في انتظار نظامٍ عادلٍ ينصف مؤهلاتهن التي لا مجال أمامها سوى التعليم العام".

تعجيز واضح:

وانتقدت الخريجة "زينب الأنصاري"- من خريجات كلية التربية- مطالب الخدمة المدنية قائلة: "كانت الخدمة تطالبنا بخبرات ودورات للمفاضلة، رغم أن إعدادنا التعليمي والتربوي على أيدي وزارة التربية، ولكنها عاملتنا كخريجات جامعيات، إلى جانب إثبات الإقامة الذي تم إلغاؤه بأمر ملكي".

وتضيف: "لم يتسنَّ لنا تنفس الصُّعَداء بهذا الأمر الملكي، إلا وتم فرض اختبار كفايات المعلمات، ولم يكن بالأمر الصعب؛ فنحن مؤهلات للتعليم ومرحبات بكل ما من شأنه تطوير وتنمية التعليم بالمملكة، وهذا ما تعلمناه بكلياتنا، واستطعنا إثبات أننا لا زلنا مؤهلات باجتيازنا لاختبار كفايات المعلمات لنتفاجأ بالصفعة المدوية؛ وهي مساواة مؤهلاتنا "4 سنوات تربوي متخصص" في المفاضلات التعليمية بمؤهل دبلوم تربوي لمدة سنة، تم الطعن فيه من جهة نائب وزير التعليم للبنين مسبقاً".

نداء "تويتري":

وسم (هاشتاق) #كليات_التربية_للبنات لم يكفّ لحظة واحدة عن مناشدة ملك العدل والمحبة وصاحب الأيادي البيضاء المشهودة، خادم الحرمين الشريفين "الملك سلمان بن عبد العزيز"، ووجهوا كذلك عبر "سبق" نداءهم بتوظيف من استوفت الشروط كمعلمات وكإداريات لمن تعثرت بكفايات كأقل تقدير لمؤهلاتهن– البكالوريوس التربوي- ومساواتهن بزميلاتهن الأقل مؤهلاً؛ من كليات المتوسطة ومعاهد المعلمات، واللاتي تم حصرهن لمرجعيتهن لوزارة التربية والتعليم، وتم توظيفهنّ، وجميع البنات الخريجات متفائلات بنظرة حانية من سلمان الحب والد الشعب.

"العصيمي" لا يرد:

"سبق" استفسرت صباح اليوم من متحدث وزارة التعليم "مبارك العصيمي" عمّا جرى لخريجات الكلية، لكنه لم يرد حتى اللحظة.

اليوم

الشرقية تطبق برنامجا يشمل هذه الفئة ويعد الأول بالمملكة

تعديل نظام "الفصل الوظيفي" للمحكوم عليهم شرعا

المصدر: جريدة اليوم الخميس 14 جماد الاول 1436هـ - 5 مارس 2015م

http://www.alyaum.com/article/4051472

سيف الحارثي – الخبر
تنظر الجهات المختصة في تعديل نظام "الفصل الوظيفي" للمحكوم عليهم شرعا في قضايا معينة، بعد أن رفع قضاة ومحامون خطابات رسمية يطالبون خلالها بتغيير نظام العمل في بعض الجرائم الذي يقضي بفصل الموظف في حال تجاوزت فترة محكوميته مدة العام حسب أنظمة وزارة الخدمة المدنية, بعد أن لمسوا تضرر كثير من السجناء الذين فصلوا من وظائفهم نتيجة ارتكابهم جرائم مختلفة الدوافع والأسباب ولم تشفع لهم توبتهم وعودتهم عن الخطأ في استمرارهم بأعمالهم الوظيفية بعد انقضاء محكومياتهم وإطلاق سراحهم. وأشار رئيس المحكمة الجزئية بالدمام الشيخ عبلان الدوسري رئيس برنامج تواصي التابع للجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم "تراحم" بالمنطقة الشرقية إلى مخاطبة الجهات المختصة لتعديل إجراءات نظام الفصل الوظيفي المتعلق بمحكومية السجناء في بعض القضايا نتيجة الضرر الذي يلحق بهم بعد إطلاق سراحهم.
مبينا أنه عند إصدار الأحكام الشرعية يتم تنفيذ النظام دون استثناء وهو ما يترتب عليه أضرار على بعض المحكوم عليهم مستدلا بإحدى الحالات التي أصدر حكما بسجنها، وتم فصل السجين من عمله قبل أن يشفع له عند ولاة الأمر والذين وجهوا بعودته إلى وظيفته.
وأوضح الشيخ الدوسري أن السجناء الذين تتجاوز محكوميتهم فترة العام ينطبق عليهم قرار الفصل الوظيفي وهو ما استدعاهم إلى الرفع إلى إمارة المنطقة الشرقية لطلب تخفيف عقوبة السجن على النزلاء الموظفين، حيث صدرت موافقة صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف أمير المنطقة الشرقية على هذه المبادرة الخيرية وتطبيق برنامج خاص بتخفيف مدة العقوبة على السجناء والطلبة حسب نوع الجريمة والذين لم يسبق إدانتهم بجرائم أو تكرارهم لها بهدف حمايتهم من نظام الفصل الوظيفي.
مبينا أن المتابعة من البرنامج للمفرج عنه هي شرط التخفيف عنه، حيث يتم تكليف لجنة رقابية لمتابعتها في عمله وفي حياته الشخصية، وفي حال ثبوت عودته لارتكاب الجريمة تصبح عودته للسجن قرارا إلزاميا.
حيث استفاد العديد من المحكوم عليهم بقضايا مختلفة من برنامج "عطني فرصة .. لا لفقد الوظيفة" الذي تم تطبيقه بالمنطقة الشرقية للمرة الأولى على مستوى المملكة.

المؤامرة ضد المرأة

المصدر: جريدة الرياض السبت 10 جماد الاول 1436هـ - 1 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1025810

د. عبدالله بن عبدالمحسن الفرج

كتبت كريستين لاجارد مديرة عام صندوق النقد الدولي في مدونتها إنه ينبغي على الدول أن تلغي القوانين التي تمنع المرأة من العمل وذلك من أجل تعزيز اقتصادها، مشيرة بأن هناك دولاً كثيرة جداً تضع قيوداً كثيرة جداً للتآمر على المرأة حتى لا تصبح نشطة اقتصادياً. ولذلك ترى أن المرأة يمكنها أن تلعب دوراً كبيراً في النمو الاقتصادي إن هي وجدت أمامها ساحة مستوية لا مؤامرة خبيثة.
وأنا أعتقد أن كلام لجارد يخص المملكة ولكن بشكل مختلف عن بقية البلدان. فنحن لا نتآمر على المرأة. فإذا كانت قوة عمل المرأة تستغل في العديد من البلدان على أساس أنها قوة عمل رخيصة. فإن وضعها في المملكة تكمن وراءه دوافع أو فلنقل قصة اقتصادية ولكن من نوع آخر. ولعل كلام سيدة صندوق النقد الدولي ينطبق على المرأة السعودية في الفترة التي سبقت ارتفاع أسعار النفط عام 1973. فقبل ذلك التاريخ كانت المرأة أكثر نشاطاً اقتصادياً من الآن. فهي كانت وقتها ترعى الغنم وتحلبها وتصنع اللبن والأقط وتجني المحصول وتبيعه في السوق. هذا بالإضافة إلى عملها في البيت. ولكن

حتى في تلك الحقبة من الصعب أن نتحدث عن استغلال المرأة وانخفاض أجرها فهي كانت تعمل ليست كأجيرة وإنما كأم أو أخت أو زوجة.

بيد أن هذه العلاقة قد بدأت تتغير عندما أخذت أسعار النفط في الارتفاع. فمع طفرة المداخيل في السبعينات من القرن المنصرم أصبح الأجر الذي يحصل عليه رب الأسرة ليس فقط كافياً لسد أوده واطعام وإكساء زوجته وأطفاله، وإنما يفيض عن كافة الاحتياجات. الأمر الذي مكنه من فتح حساب في البنك وتعزيز رصيده فيه شهراً عن آخر.
وفي ظل هذه الوفرة المالية أصبح عمل المرأة ليس ضرورياً. وسنة بعد أخرى صارت بطالة المرأة أمراً معتاداً. والعادة مع الزمن تتحول إلى عرف. والعرف هو أحياناً بمثابة القانون. وفي ظل هذا التراخي الذي كان يعيشه المجتمع أو فلنقل الترف الاقتصادي كان لا بد من ظهور أيدلوجية ثقافية تدعم ذلك. وهكذا انتقل تبطل المرأة وانفصالها عن سوق العمل من المجال الاقتصادي إلى المجال النظري والفكري. وقد رأينا تعدد الفتاوى التي تحرم عمل المرأة وتمنعها حتى من سياقة السيارة التي تملكها.
بالفعل فإن الناس تعمل من أجل أن تعيش وترتاح. فإذا كان ذلك ممكناً بالحد الأدنى من طاقة المجتمع فإن الضرورة لعمل الجميع تنتفي. ولكن ذلك لا ينطبق على الوضع اليوم. فالمعادلة بدأت تتغير بعد تزايد أعدادنا السكانية وتراجع الأجور إلى وضعها الطبيعي. فالوضع الاقتصادي الآن لا يشبه الطفرة التي عشناها بعد عام 1973. فدخل فرد واحد في الأسرة، أو بالأصح في العديد من الأسر، لم يعد كافياً لتلبية كافة متطلباتها. ناهيك عن التوفير من أجل المستقبل. ولهذا فإن القاعدة الاقتصادية قد أصبحت مهيأة الآن لمشاركة المرأة في العمل أكثر من أي وقت مضى. فالضرورة الاقتصادية سوف تجبرنا على هذا الأمر. لأنه بدون ذلك سوف يكون من الصعب بناء أسر سعيدة قادرة على تلبية ما تحتاجه أو جله.

التنفيذ القضائي

المصدر: جريدة المدينة الاحد 10 جماد الاول 1436هـ - 1 مارس 2015م
اضغط هنا

سمر الحيسوني

تهدف وزارة العدل الى التطوير وتسهيل إجراءات المعاملات القضائية، ومن أهم الإنجازات التي شهدناها الأسبوع الماضي الربط الإلكتروني بين 334 من محاكم ودوائر التنفيذ القضائية ومؤسسة النقد العربي السعودي «ساما». هذا أول خطوات معالي الوزير الدكتور وليد الصمعاني - حفظه الله -ما يجعلنا نستبشر الخير في القرارات القادمة، هذا الربط يسهل عدة إجراءات على قاضي التنفيذ منها الحصول على المعلومات المطلوبة عن رصيد المنفذ ضده والحجز السريع بدون الحاجة لمخاطبة مؤسسة النقد. كما ذكر في إحدى الصحف المحلية انه في الأشهر القليلة المقبلة سوف يتم تفعيل الرابطات الإلكترونية مع العديد من الجهات الحكومية من بينها وزارة الداخلية ممثلة في مركز المعلومات الوطني لإيقاف خدمات المنفذ ضده وسرعة البحث عنه.
تنفيذ الأحكام يبدأ بتبليغ المنفذ ضده وينتهي بتنفيذ الحكم سواء بسجنه أو انهاء القضية، فقد قرأنا سابقاً في الصحف المحلية عن بدء ربط النظام الإلكتروني بإدارات الشُّرط في المناطق، لمتابعة المماطلين عن السداد وتنفيذ الأحكام الحقوقية إلكترونياً تقريباً في سنة 1433هـ. كنا نتوقع ان هذا النظام سيُساهم في زيادة التزام وتنفيذ الأحكام القضائيَّة خاصة الحقوقيَّة منها، من دون تأخير أو تعطيل. ولكن هل تم تفعيله؟
"سرعة البحث عنه" عند هذه النقطة تحديداً توقفت، لعدة أسباب يصدر الحكم بإيقاف الخدمات ثم القبض عليه وهناك من يمارس حياته بدون أي معوقات، لا نعلم أين الخلل حقاً وما هو السبب في المماطلة. عند صدور الأحكام من أي جهة كانت لابد من احترام آلية التنفيذ. لابد أن يكون هناك متابعة صارمة في تنفيذ الأحكام الحقوقية من قبل وزارة الداخليَّة وإمارات المناطق والمحافظات وأي من الجهات المعنية عن طريق الربط الإلكتروني.

أتمنى أن نصل الى إقرار نظام يمكّن قاضي التنفيذ من متابعة إلقاء القبض على المطلوبين في القضايا الحقوقية كما تم الربط الالكتروني مع مؤسسة النقد، فيصبح حكم القبض عليه وتنفيذه تحت رقابة قاضي التنفيذ كما أصبح من صلاحياته الاستعلام عن الأرصدة والحجز عليها. وهذا يسهم في إيجاد حل جذري للمشكلة التي تواجه المحامين والمحاميات وغيرهم من مراجعي القضايا الحقوقية.

ماذا يعني سن التقاعد؟

المصدر: جريدة اليوم الاحد 10 جماد الاول 1436هـ - 1 مارس 2015م
http://www.alyaum.com/article/4050412

عبدالرحمن العومي

يخلط الناس كثيرا بين سن التقاعد عن العمل وسن التقاعد عن الوظيفة. سن التقاعد عن العمل هو السن الذي يتوقف فيه الانسان عن الانتاج بسبب عجز بدني، اما التقاعد عن الوظيفة كما اقرته كثير من الأنظمة الحديثة وهو بلوغ الانسان سن 60 او 65، وكانت المانيا اول دولة تعمل بهذا النظام وكان ذلك في سنة 1880م.

وقد نتفق او نختلف على العمر المحدد للتقاعد عن الوظيفة إلا ان هذا يختلف من مجتمع الى آخر، بل يختلف بين الجنسين المرأة والرجل. لكن نتفق جميعا ان سن الستين هو عمر مازال قابلا للعطاء والانتاج وان كان بطريقة مختلفة، فالإنسان يختلف في مقدرته على العطاء في كل مرحلة عمرية، فاذا قلنا ان سن الدخول الى العمل يبدأ من العشرين الى الثلاثين فهذا العمر يكون قادرا على العطاء الذهني والجسدي وتلقي الاوامر والتعليمات لكنه يفتقد الخبرة والتجربة، اما عمر الثلاثين الى الاربعين فهو يكون اكتسب بعض الخبرة والمعرفة وبالتالي يتحول من متلقي للأوامر الى مشرف على تطبيق الاوامر والتعليمات وهي افضل مرحلة لممارسة المهام التدريبية والإشرافية. اما عمر الاربعين الى الخمسين فعادة يكون قد اكتسب خبرة ومعرفة تؤهله الى اتخاذ القرارات المهمة والاستراتيجية ووضع الأنظمة والقوانين التي تواكب العصر. اما عمر الخمسين الى الستين فهو افضل عمر بالتحول الى مستشارين لمتخذي القرارات وواضعي الانظمة والقوانين. اما ما فوق الستين فهم الفئة الاقدر على محافظة المجتمع على مبادئه وقيمه وهويته، وبالتالي ان من تجاوز الستين مازال دوره مهما في المجتمع والدورة الاقتصادية. كما ان ديننا الحنيف لم يحدد سناً تسقط عنه تكاليف الدينية والدنيوية مادام يتمتع بصحة عقلية وجسدية. فقد حض الاسلام على العمل مادام الانسان قادراً.

يروى ان رجلاً مر على ابي الدرداء الصحابي الزاهد رضي الله عنه فوجده يغرس جوزة وهو في شيخوخته وهرمه فقال له: «اتغرس هذه الجوزة وانت شيخ كبير وهي لا تثمر الا بعد كذا وكذا عاما». فقال ابو الدرداء: «وما علي ان يكون لي اجرها ويأكل منها غيري».

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ان قامت الساعة وفي يد احدكم فسيله فان استطاع ان لا تقوم حتى يغرسها فليغرسها».

وهذا توضيح ان العمل والانتاج ليس مرتبطا بالوظيفة بل يجب ان تكون الوظيفة مرحلة يؤمن الانسان فيها دخله في مرحلة من مراحل العمر، ويكتسب معرفة وخبرة ثم يتحول الى مجال آخر من العمل وخصوصا العمل التجاري كما اخبر الرسول عليه الصلاة والسلام: «ان تسعة اعشار رزق امتي في البيع والشراء». ومن المشاهد ان الانسان الذي يعمل لحسابه الخاص يكون قد استطاع تحقيق اغلب اهدافه في هذه الحياة. حيث ان الوظيفة مهما كان دخلها فهي تؤمن مبلغا ماديا ثابتا وقد يكون آمنا وبالتالي يكون الموظف اقل توكلا على الله في هذا الدخل، اما من يعمل بالتجارة فيكون دخله وان كان أعلى إلا أنه أقل أمانا فيكون توكله وإخلاصه لله أكثر، وهنا نجد ان البركة حلت بماله وتجاوزت الى افراد مجتمعه ووطنه.

نظام حماية لا جِباية!!

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 11 جماد الاول 1436هـ - 2 مارس 2015م
اضغط هنا

عبد الله منور الجميلي

قبل أسبوع كان هناك صورة تناقلتها مواقع التواصل يظهر فيها أحد موظفي (نظام سَاهِر) المروري في المدينة المنورة وهو يضع (صندوق الكاميرا) خلف أحد براميل النفايات (أعزكم الله)، في ممارسة تَبْصُم على أسلوب التّصَيّد الذي يقوم به بعض منسوبي (السّيّد سَاهِر)!!

وهنا لاشك بأن (ذلك النظام) له هَدفٌ نبيل وهو الحَدّ من المخالفات والحَوادث المرورية التي يزيد ضحاياها في وطننا على (15000 ضحية سنوياً) ، إضافة لآلاف الإصابات، وما يترتب عليها من مصاريف علاج ورعاية، وكذا إتلاف الكثير من الممتلكات!!

وأيضاً مِن المؤكد بأن تطبيقه - أعني سَاهِر - قد خفّف من نسبة تلك الحوادث، لاسيما في المُدن وعند الإشارات المرورية؛ ولكن قيام طائفة من مُشَغّلِيْه باتباع أساليب المراوغة، والضّربات المزدوجة جَعَلَ بعض المواطنين ينظرون لـ (نظام سَاهِر) بنظرة الاتهام والريبة، ووصْفِه بأنه لـ (الجِبَايَة وليس للحماية).

ولذا أرى من المهمّ أن تكون هناك دراسة ميدانية استقصائية تراجع (سَاهر) إيجابياته وسلبياته، وكيفية تطوير خدماته، وتحسين علاقته بالجمهور!!

وفي هذا الإطار كم أتمنى أن يكون (هناك ثَواب كما أنّ هناك عِقَاباً)، فمثلاً عند تسجيل مخالفة على أحدهم تبقى في بنك معلوماته فإذا أمضى شهراً دون أن يرتكب أخرى يُكَافأ بإسقاطها من حسابه!!

وكلما زادت مدة وشهور خلو رصيده من المخالفات تكون له نقاط تتبعها مكافآت وقسائم شرائية أو تخفيضات بالتعاون مع الشركات الكبرى والمراكز التجارية، أسوة بالنقاط والجوائز التي تمنحها شركات الاتصالات لعملائها!

أخيراً هناك العديد من الأنظمة والمبادرات ذات الأهداف النبيلة لكن تصرفات مَن يقومون عليها قد تحولها عن مسَارها ورسالتها؛ وهذا ما يجب أن ينتبه له المسئولون عنها!!

النظام الجزائي لجرائم التزوير (2/2)

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 11 جماد الاول 1436هـ - 2 مارس 2015م
http://www.alyaum.com/article/4050685

د. سعود العماري

تحدثنا في المقال السابق عن صدور النظام الجزائي لجرائم التزوير الذي صدر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 11) وتاريخ 1435/2/18هـ لمعالجة هذه النوعية من الجرائم والحد من خطورتها وانتشارها، وقد تطرقنا لبعض الجوانب والأحكام التي تضمنها هذا النظام، ونواصل الحديث حول هذا الموضوع المهم.

وبداية فقد ذكرنا في المقال السابق أنه يتطلب لقيام جريمة التزوير توافر ثلاثة أركان، الركن الشرعي والركن المادي والركن المعنوي، وتحدثنا عن الركنين الأول والثاني، وتبقى لنا الحديث عن الركن الثالث وهو الركن المعنوي الذي يقوم

على الإرادة الآثمة للمعتدي على حق يحميه النظام ويعاقب على انتهاكه. ويتطلب هذا الركن توافر عنصري العلم والإرادة، وأن تتجه إرادته إلى تغيير حقيقة البيانات المدونة في المحرر لاستعماله في غرض غير مطابق للحقيقة.
وهذا يعني أن الركن المعنوي لجرائم التزوير يتطلب توافر القصد الجنائي بشقيه العام والخاص، فالقصد الجنائي العام يتطلب علم المتهم وإحاطته بكافة الأركان والعناصر القانونية لهذه الجريمة، وأن تنصرف إرادته إلى تحقيق هذه العناصر والأركان. أما القصد الجنائي الخاص فيتطلب اتجاه الإرادة نحو استعمال المحرر المُزوَر فيما زور من أجله، ويترتب على تخلفه عدم توافر الصفة الجرمية للفعل.
وقد أورد المنظم العديد من العقوبات التي تطبق بحق مرتكبي أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، حيث يختلف مقدار العقوبة باختلاف محل التزوير، وفي هذا الخصوص فقد نص المنظم على عقوبات محددة لجريمة تزوير الأختام والعلامات، وعقوبات أخرى لجرائم تزوير الطوابع، وثالثة لجرائم تزوير المحررات. (وذلك وفقاً لما ورد في المواد الثالثة إلى التاسعة). وتكون العقوبة بالسجن والغرامة ويحدد مقدار العقوبة حسب نوع الجريمة المرتكبة، فضلاً عن مصادرة الأدوات التي تستخدم في الجريمة ويتم ضبطها، مع مراعاة حقوق الغير حسني النية.
كما اتجه المنظم إلى تشديد العقوبة أو تخفيفها في بعض الجرائم، وخير مثال على الحالة الأولى ما نصت عليه المادة العاشرة من معاقبة من يزور محرراً منسوباً إلى الملك أو ولي العهد أو رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه، بعقوبة السجن من ثلاث إلى عشر سنوات، وبغرامة لا تزيد على مليون ريال. وخير مثال على الحالة الثانية ما نصت عليه المادة السادسة عشرة من معاقبة من يزور في محرر معد لإثبات حضور الموظف إلى عمله أو انصرافه منه بالسجن مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على ثلاثين ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين.
وفي اتجاه آخر فقد نص المنظم على عقوبة للشروع في جرائم التزوير بما لا يتجاوز نصف الحد الأقصى للعقوبة المقررة لتلك الجريمة، كما رتب عقوبة للاشتراك الجرمي بطريق الاتفاق أو التحريض أو المساعدة في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام بنفس العقوبة المقررة لتلك الجريمة. وإلى جانب ذلك فقد نص المنظم أيضا على الإعفاء من العقوبة في المادة الخامسة والعشرين لكل من يبادر من الجناة بالإبلاغ عن جريمته قبل اكتشافها واستعمال ما تم تزويره، كما أجازت هذه المادة للمحكمة إعفاء الجاني من العقوبة بعد اكتشاف الجريمة إذا أرشد عن باقي الجناة وسهل القبض عليهم.
وجدير بالذكر أنه لا يلزم لإقرار العقوبة أن يتم إتقان جريمة التزوير بطريقة تستوجب لكشفه دراية خاصة من ذوي الخبرة والتخصص، بل يستوى في ذلك أن يكون التزوير واضحاً لا يستلزم جهداً في كشفه، أو متقناً يتعذر على الشخص العادي أن يكشفه، ما دام أن تغيير الحقيقة في الحالتين يقود إلى نتيجة واحدة، وهي أن ينخدع به بعض الناس.

نظرة موضوعية للأخطاء الطبية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 12 جماد الاول 1436هـ - 3 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150303/Con20150303756538.htm

د. عبدالاله الهوساوي

تعتبر الأخطاء الطبية مشكلة لجميع الأنظمة الصحية في العالم، ففي عام ٢٠١٣، توصلت دراسة نشرت في مجلة سلامة المرضى الأمريكية، إلى أن ٢٢٠ ألفا إلى ٤٤٠ ألف مريض يموتون في مستشفيات الولايات المتحدة الأمريكية سنويا بأخطاء طبية «كان بالإمكان تلافيها»، وفي إحصائية أخرى تأتي الأخطاء الطبية ثالثا بعد أمراض القلب والسرطان كأكثر أسباب للوفاة في أمريكا.
إذا كان هذا يحدث في نظام صحي متطور كالنظام الصحي الأمريكي، فما هي يا ترى حالة الأخطاء الطبية لدينا؟.
أحاول هنا أن أناقش هذا الملف الهام (بصورة موضوعية وهادئة) بدلا من الطريقة «الغاضبة والعاطفية» التي عادة ما يناقش فيها هذا الموضوع!

فلا يكاد يمر يوم، من دون أن نقرأ في إحدى الجرائد، أو نسمع في الراديو، أو نشاهد في إحدى القنوات، أو على قنوات التواصل الاجتماعي خبرا يتناول خطأ طبيا في مستشفى أو عيادة أو مركز طبي، ومع شيوع هذه المشكلة وعواقبها المؤلمة على المريض وعائلته والمجتمع، لم يعط هذا الموضوع حقه من النقاش التحليلي لوضع النقاط على الحروف وتحديد مواطن الخلل ومن ثم إيجاد خطط وحلول استباقية للقضاء على هذه المشكلة، أو على الأقل التقليل من حجمها وتأثيرها على المرضى.

يقول القائل: «وما علاقة الجبنة السويسرية بالأخطاء الطبية؟» هنا أقول: «إن الجبنة السويسرية هي في صلب الموضوع» دعوني أشرح العلاقة:

في عام ١٩٩١، نشر العالم الإنجليزي جيمس ريسون نظريته المشهورة في علم إدارة المخاطر، والتي ما زالت إلى يومنا هذا أحد أهم النظريات في إدارة علم المخاطر ليس في القطاع الصحي فقط، بل في قطاعات أخرى كالطيران المدني، الهندسة النووية، والقطاع العسكري.

نظرية الجبنة السويسرية، تقوم على أن أي نظام صحي مبني على طبقات مختلفة من خطوط الدفاعات «ممثلة في شرائح الجبنة السويسرية» لمنع الأخطاء الطبية، ولكن من ينظر إلى شريحة الجبنة السويسرية، يعلم أنها تتميز بالثقوب الدائرية الموجودة فيها، ويقول خبراء علم سلامة المرضى أن الخطا الطبي يحدث، إذا كانت هذه الثقوب الدائرية في الجبنة السويسرية (بمعنى آخر، مناطق الضعف والثغرات في خطوط الدفاع) متوازية بحيث يمر الخطأ بكل خطوط الدفاع من غير أن يكتشف مما يودي إلى حدوث الخطأ الطبي.

وإذا أخذنا مثال خطأ طبي تسبب في استئصال العضو السليم بدل العضو المريض، هنالك عدة ثغرات في خطوط الدفاع: قوانين وزارة الصحة، تطبيق اللائحة من مديريات الشؤون الصحية، تطبيق اللائحة من إدارة المستشفى، تطبيق النظام من رئيس قسم العمليات، تطبيق النظام من الجراح وتطبيق النظام من الممرضات.

كل خط دفاع واحتمالية وجود ثغرات فيه تعتبر شريحة من شرائح الجبنة السويسرية، وعندما تحصل ثغرات في جميع الخطوط الدفاعية (لا سمح الله) تحصل الأخطاء الطبية.

أردنا عمليا أن نتجنب الأخطاء الطبية، ويجب علينا التركيز على تصميم تقديم الخدمة الطبية بطريقة تضمن زيادة الخطوط الدفاعية والتقليل من فرص تواجد الثغرات فيها.

هناك تخصص اسمه هندسة العوامل البشرية يعنى بتقليل الأخطاء الطبية ومن الأحرى بنا تأهيل كثير من الممارسين الصحيين لممارسة هذا النوع من الهندسة مما سيساعد في نشر ثقافة سلامة المرضى والتقليل من الأخطاء الطبية.

يتبين لنا من كل ما ذكرت أن الأخطاء الطبية هو موضوع معقّد قد أقلق مضاجع صانعي القرار في النظم الصحية المتطورة (في أوروبا وأمريكا الشمالية)، وتبسيط الموضوع في كونه يحدث بسبب «ضعف الطبيب الفلاني» أو «قلة خبرة الممرضة العلانية» لا يخدم الموضوع بل للأسف ربما يمنعنا من معرفة الأسباب الجذرية لحدوث هذه الأخطاء وكيف نتمكن من القضاء عليها.

البطالة موجودة منذ زمن النبوة.. ولكن!!

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 12 جماد الاول 1436هـ - 3 مارس 2015م
http://www.alyaum.com/article/4050878

علي بطيح العمري

«البطالة من سنن الله ولا يوجد مجتمع منذ عصر النبوة إلى الآن إلا وفيه بطالة»..!

بهذه الكلمات «دغدغ» وزير الاقتصاد «محمد الجاسر» مشاعر المواطنين، حيث فهم من تصريح الوزير أن البطالة والفقر سنة قد كتبت على العاطل، ومن الصعوبة أو الاستحالة معالجتها، شعب تويتر- كعادته- بالمرصاد لأي تصريح، فهشتقوا تصريح معاليه، وأفضل الردود على تصريحه جاء من مغرد اسمه «العمدة» حيث غرد مخاطبا الوزير: «في زمن النبوة رجل سأل النبي فأعطاه فأسا وقال له احتطب، شاف له وظيفة ولم يقل له عندنا بطالة»!!

يختلف عصر النبوة عن عصرنا، من حيث الإمكانات وتنوع الدخل، ومع ذلك فقد عالج الإسلام البطالة، وباشر النبي عليه الصلاة والسلام معالجة الفقر عملياً، ولم يعتبرها سنة يصعب تغييرها!

أحاديث كثيرة تطالب الإنسان بالعمل، فقد قال عليه الصلاة والسلام: «ما بعث الله نبيا إلا ورعى الغنم»، وقال: «لأَن يأخذ أحدكم حبلا، فيأتي بحزمة من حَطب فيبيعها، خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه»، وشجع رسولنا الكريم المشاريع الاقتصادية بين المسلمين، وحثهم على «المزارعة» كما فعل مع الأنصار والمهاجرين الذين أخرجوا من مكة بلا أموال. وفرض الإسلام الزكاة التي تؤخذ من الأغنياء وتعطى للفقراء، كما حث على الصدقة، والاقتصاديون يرون أن الزكاة لو أخرجت لوسعت الفقراء ولقضت على الفقر!

وفي السيرة النبوية تم معالجة أوضاع «أهل الصفة»؛ والصفة مكان في مؤخرة المسجد النبوي، أمر به الرسول فظُلل بجريد النخل، وأُطلق عليه اسم «الصفة» أو «الظلة»، وأُعدت الصفة لنـزول الغرباء العزاب من المهاجرين والوافدين الذين لا مأوى لهم ولا أهل فكان يقل عددهم حيناً، ويكثر أحياناً، وكان النبي كثيراً ما يجالسهم، ويأنس بهم، ويناديهم إلى طعامه، ويشركهم في شرابه؛ فكانوا معدودين في عياله، وكان الصحابة يأخذ الواحد منهم الاثنين والثلاثة من أهل الصفة فيطعمهم في بيته.

نعم البطالة، والفقر الذي يعد أهم آثارها، موجودة في كل عصر، لكن الإسلام لم يتركها بلا حلول، وإذا كان الفقر موجوداً في مجتمعنا فهذا لا يعني أن نستسلم له ونتركه بلا حلول!!

مشكلتنا اليوم مع «البطالة» أن الحلول ليست صعبة، لكن الوزارات لا ترى ذلك، خذ مثلاً الإحصاءات المتناقضة، ففي حين تصر مصلحة الإحصاءات العامة على أن نسبة البطالة % 12، تقول وزارة الاقتصاد إن نسبتها % 6!!! التناقض وعدم التنسيق ينبئك أن القضية ليست ذات بال عند بعض الوزارات، أضف لذلك عجز وزارة العمل عن «السعودة»، فنسبة الأجانب في القطاع الخاص في تصاعد ، فأين «السعودة» التي يتحدثون عنها، وعلى أي أساس تبنى خطط محاصرة «البطالة» بين الجهات الحكومية؟!

مهتم بالشأن الثقافي والاجتماعي

التعايش السلمي في التجربة النبوية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 12 جماد الاول 1436هـ - 3 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1026546

محمد محفوظ

ثمة ضرورات معرفية واجتماعية كثيرة، تتعلق ببذل الجهد العلمي والمعرفي في عملية تأصيل القيم والمفاهيم، التي تساهم في إدارة حالة التنوع والتعدد في المجتمعات الإنسانية؛ لأنه لا يمكن دفع المجموعات البشرية المتنافسة أو المتصارعة نحو خيار آخر مختلف، إلا بإقناعهم ثقافياً ومعرفياً بالخيار المختلف، بحيث لا تشعر المجموعات البشرية أن خضوعها أو التزامها هذا الخيار الجديد يشكل عبئاً اجتماعياً ونفسياً عليها. لذلك تنبع الحاجة إلى استمرار التأصيل المفاهيم التي تتعلق بطبيعة العلاقة بين المجموعات البشرية التي تعيش في إطار وطني واحد.

ولعل من أهم هذه المفاهيم، التي تحتاج إلى تأصيل وتظهير معالمها في التجربة الإسلامية التاريخية الخالدة، هو مفهوم التعايش السلمي.. حيث ينطلق أو يتأسس هذا المفهوم من عدة مقدمات نظرية أساسية يمكن بيانها من خلال النقاط الآتية:

أن جميع المجتمعات الإنسانية تعيش حالة التعدد والتنوع الأفقي والعمودي، وإن حالة التنوع تخلق حالة من التنافس في أحسن الحالات، أو حالة من الصراع المفتوح بين هذه المجموعات البشرية. ولا ريب أن خضوع حالة التنوع إلى مقتضيات الصراع يعني المزيد من الفوضى، وعدم قدرة أي مجتمع على صيانة وحدته واستقراره الداخلي.

ولكن مفهوم التعايش يسمح لكل المجموعات البشرية أن ينافس بعضها بعضاً إلا أنها جميعها محكومة بصيانة وحدتها الوطنية والاجتماعية، من خلال منظومة قيم التعايش السلمي.

إن التعايش بين الأطراف والأطياف ليس حالة سلبية، وإنما هو نزعة وحالة إيجابية، تعمل على تظهير المساحات المشتركة والعمل على تفعيلها في الفضائيين الاجتماعي والثقافي، فالتعايش لا يساوي التساكن، وإنما الانفتاح والتفاعل في صناعة المستقبل والمصير المشترك.
إن قيمة التعايش قيمة مضادة لحسم التنافسات أو التباينات بين المجموعات البشرية بوسائل قسرية وعنفية، وعليه فإن قيمة التعايش تساهم في إبراز البعد المدني من الصراعات والتنافسات الاجتماعية والسياسية. فمن حق الجميع أن يختلف مع الجميع، ولكن هذا الاختلاف يدار بوسائل سلمية حضارية، وأي محاولة لحسم الاختلافات والتباينات بوسائل عنفية هي حالة مضادة لقيمة التعايش السلمي في المجتمع والوطن الواحد.
انطلاقاً من هذه المقدمات النظرية يمكننا أن نقترب من التجربة النبوية فيما يتعلق بتعزيز قيمة التعايش السلمي في ظل مجتمع جديد، وجاء أفراده من بيئات متعددة ويحملون قيماً اجتماعية وأعرافاً، ليست بالضرورة متناغمة بعضها مع بعض.. فالتجربة النبوية تعلمنا أن قيمة التعايش السلمي لا تبنى إلا باحترام المختلف والمتنوع بصياغة نظام قادر على استيعاب الجميع من دون نزعات الغلبة والمغالبة.
فحركة الأنبياء ورسالاتهم السماوية، هي مصداق خارجي إلى تلك القيم والأفكار الحية، التي جاءت لنقل الناس من الظلمات إلى النور، ومواجهة كل تلك الأفكار والتوجهات، التي تلغي دور الإنسان في الحياة، وتميت دوره ووظيفته في الحياة.
فالتجربة النبوية بكل مراحلها وأطوارها هي تعمل في آن واحد من أجل:
* استنبات قيم الخير والصلاح وغرسها في نفوس الناس وعقولهم وفي الفضاء الاجتماعي، بحيث تكون حركة الإنسان فرداً وجماعة متسقة ومعنى الخيرية والصلاح والعبادة بالمعنى العام قال الله تعالى: [قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين].
* طرد كل الأفكار التي تجمد الإنسان وتجعله أسير التقاليد البالية أو ترفعه إلى ممارسة العنف والقتل ومقاومتها. فالأنبياء جميعاً جاؤوا من أجل تهذيب النفس والعقل، وإخراج الإنسان من ربقة الأفكار الميتة والأفكار القاتلة.
وحينما يتحرر الإنسان من هذه الأفكار ويجسد كل مستلزمات الأفكار الحية، فإنه يتحول إلى طاقة إيجابية خلاقة، تتجه باستمرار صوب البناء والعمران.
* صياغة نظام حياة ومصالح ترعى خصوصيات الأفراد والجماعات الفرعية، من دون أن يتغافل عن مقتضيات الجماعة ونظام مصالحها.
ولعل نظام العيش الواحد أو المشترك هو الأقدر في ظل التنوع والتعدد الذي تعيشه المجتمعات الإنسانية لضمان مصالح الجميع من دون افتئات أي طرف على الآخر. وهذا النظام لا يساوي المساكنة السلمية بين المختلفين والمتنوعين، وإنما يعني العمل الجمعي باتجاه بناء نظام مصالح يضمن حقوق الجميع من دون إلغاء للمكونات الخاصة أو محاربتها.
فالتنوع الاجتماعي ليس عيباً يجب إخفاؤه، وإنما هو جزء من الناموس والطبيعة البشرية، وأي جهد - فردي أو جماعي - لإلغاء هذا الحقيقة الناموس، أو محاربتها، فإن مآل كل هذه الجهود الفشل والإخفاق؛ لأن حقائق المجتمع بطبعها حقائق عنيدة وضاربة بجذورها في عمق التاريخ والاجتماع، ومحاولات الاستئصال والإلغاء، تزيد هذه الحقائق رسوخاً في الوجود الاجتماعي العالمي.
فكثير من الحروب الدينية والمذهبية والقومية في عدد من البلدان، يعود إلى طبيعة الخيارات السياسية المستخدمة، التي تلجأ إلى القوة والقهر لدحر هذه الحقائق المجتمعية لمصلحة حقيقة واحدة، أو نسق أيدلوجي واحد. وأصحاب هذه الحقائق مهما كانت الضغوطات التي تواجههم، فإنهم سيتشبثون بخصوصياتهم وعناوينهم وحقائقهم الذاتية. فالعجز عن إقامة نظام سياسي واجتماعي وثقافي يستوعب جميع هذه الحقائق والخصوصيات، هو أحد الأسباب العميقة التي تنتج ظاهرة الحروب الدينية والمذهبية والقومية.
ولا مناص إذا أرادت مجتمعاتنا الخروج من نفق الحروب والتوترات والأزمات الطائفية والمذهبية، إلا الاعتراف بهذه الحقائق، وبناء نظام مصالح مشترك، يستوعب هذه الحقائق ويحميها من كل المخاطر والتعديات.
والتجربة النبوية في المدينة المنورة، تعلمنا هذه الحقيقة، فالرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم لم يلغ حقائق المجتمع، ولم يعمل من أجل دحر خصوصيات فئات ومكونات المجتمع، وإنما عمل على بناء نظام سياسي وإداري وقانوني متكامل يضمن خصوصيات الجميع، ويزيل كل عناصر الجفاء والتوتر بينها، ويعمل على بناء متحد اجتماعي مستند إلى احترام التنوع في سبيل بناء وحدة صلبة.
ومدونة المدينة المسماة ب (صحيفة المدينة) هي الوثيقة النبوية التي تؤكد هذا الخيار وتشرعه، وترى أن الوحدات الاجتماعية، لا تبنى بمخالفة حقائق التنوع ومعاندتها، بل باحترامها وتقديرها وحمايتها قانونياً وسياسياً.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الثامن من مارس سنويا هو "يوم المرأة العالمي"

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 13 جماد الاول 1436هـ - 4 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/04/article_936662.html

ريم أسعد

يهدف هذا اليوم إلى الإشادة بدور المرأة في المجتمع والاقتصاد وتقدير إسهاماتها المختلفة في الحياة العامة. وكان منبع الفكرة في الأساس حركة سياسية اشتراكية في بداية القرن العشرين وتمت إقامته للمرة الأولى في مدينة نيويورك عام 1908 لمصلحة نقابة عمالية نسائية، وحتى اليوم يتم الاحتفال به في دول كثيرة، خاصة قارة أوروبا. وتبعا للمكان والجو السياسي للبلاد نرى هذا اليوم بنكهات متفاوتة تأخذ الطابع الشخصي الرومانسي نحو المرأة وتقدير وجودها أو الطابع السياسي الذي يطالب بالمزيد من الحقوق لها ويذكر سلاسل المعاناة التي مرت بها خلال التاريخ، وترمز لهذا اليوم الشرائط باللون القرمزي [المصدر: ويكيبيديا].

وأخيرا تم اعتبار الأحد المقبل (يوم المرأة) عطلة رسمية في فلسطين وفي السعودية تقيم بعض مؤسسات القطاع الخاص فعاليات تعزز دورها في التنمية المجتمعي.

وينشط الكتاب في هذا الأسبوع بالكتابة عن شؤون المرأة وقضاياها والمطالبات التي ما زالت "تحت الدراسة" أو "تم أجيلها" أو التغاضي عنها بالكلية. ويقوم المهتمون بالكتابة عن أبرز النساء في التاريخ وإسهاماتهن في التنمية بشتى أنواعها.

وهنا تجدر الإشارة إلى دور وسائل التواصل المجتمعي في تعريف المجتمع بهذا اليوم وبقضايا المرأة المعاصرة، خاصة تلك التي يكثر حولها الجدل وما أكثرها في السعودية، والاختلاف حول استحقاقية هذه القضايا للنظر يلعب دورا كبيرا في تقدمها أو تهميشها. فمثلاً قضايا المرأة السعودية عديدة ومتشابكة ومنها الظاهر للعالم الخارجي ومنها المخفي الذي لا تعرفه سوى من ذاقت معاناته، فمن القضايا البارزة إعلاميا قيادة السيارة وحقوق الولاية وغيرهما، ومنها حقوق مبطنة في قوانين العمل والأحوال الشخصية نادرا ما يتم تناولها أو الحديث عنها. ومن الملاحظ أن الاختلاف على الأولويات يعطل البت في هذه القضايا إلى أجل غير مسمى، فمثلا هناك من يرى قضية قيادة المرأة ثانوية وأن الأولوية يجب أن تعطى للنفقة والعضل والطلاق ... إلخ بينما ترى الموظفة التي لا تقدر على الاستقدام أن عملية التنقل هي أسوأ معاناة في حياتها وهي بالفعل معاناة مريرة لأغلبية السعوديات (فيما عدا الطبقة المرفهة). أيضا من القضايا التي يكثر حولها الجدل، حقها في اختيار شريك حياتها دون الإكراه والتدخل الزائد من الأهل، خاصة لو كانت فاقدة أحد أبويها أو كليهما حيث تنتقل "ولايتها" لأقرب أفراد العائلة من الذكور (ولا أعرف الترتيب). وتمتلئ الملفات العالقة بمجلس الشورى بقضايا وتساؤلات أغلبها يطول حوله الجدل وينتهي نهاية غير حاسمة أو مقنعة سوى لمصلحة بعض الفئات. ورغم تفاؤل الكثيرين بدخول المرأة أروقة الشورى وأن ذلك سيسهم لا محالة في تسريع البت في قضاياها إلا أن الملاحظ أن الوضع لم يتغير بالشكل المأمول (وذلك بصرف النظر عن الظروف والأسباب). أيضا نرى صوت المواطنة في قضاياها بشكل بارز من خلال وسائل التواصل المجتمعي، التي بعد مرور عشر سنوات تقريباً من مجيئها المملكة بات نفوذها لدى المسؤول يفوق الإعلام التقليدي في الإيصال والمصداقية. الملاحظة الثالثة هي ارتفاع معدل الوعي بقضايا المرأة المعاصرة دون المعرفة الكافية بتاريخها ومنشئها، وغيابها التام عن مناهج التاريخ والعلوم الاجتماعية السعودية، الذي أتمنى أن يعاد النظر فيه بشكل سريع ليخاطب عقول الجيل الجديد الذكي، فتاريخ المرأة السعودية القديم والمعاصر حافل بالتفاصيل والدلالات والعبر والدروس ومن المهم تدريسه دون تحجيم أو تضخيم لدورها، بحيث يعطي توضيحا لوضعها الحالي في إطار الدولة والمجتمع.

السلامة على الطرق

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 13 جماد الاول 1436هـ - 4 مارس 2015م
http://www.alyaum.com/article/4051159

م. ابراهيم بخش

إن السلامة المرورية بمفهومها الواسع تهدف إلى تبني كافة الخطط والبرامج واللوائح المرورية والإجراءات الوقائية؛ للحد من أو منع وقوع الحوادث المرورية لضمان سلامة الإنسان وممتلكاته والحفاظ على أمن البلاد ومقوماتها البشرية والاقتصادية. وتعرف السلامة المرورية بأنها مجموعة من البرامج والخطط التي تصمم ضمن نظام مروري معين وتنفذ من أجل تحقيق بعض أو كل الأهداف الآتية: التقليل من أعداد الحوادث المرورية، التقليل من خطورة حوادث المرور عند وقوعها، التقليل من احتمالية وقوع الحادث المروري.

عوامل السلامة المرورية

أولا: علامات الطرق الأرضية:

الدهان: بلونيه الأصفر والأبيض، حيث يحدد اللون الأصفر الحدود الخارجية للطريق بينما يحدد اللون الأبيض حدود مسارات الطريق في الطرق المزدوجة ومحور الطريق المفرد.

عيون القطط العاكسة: ومنها المصنّع من الألمنيوم ومنها المصنع من البلاستيك وألوانها الأصفر والأبيض والأحمر.

السيراميك بلونيه الابيض والاصفر: ويستخدم لتنبيه السائق حال إغفاله والخروج عن المسار، وذلك في الطرق المزودة بإنارة (غالبا ما يستخدم في الشوارع داخل المدن).

ثانياً: الحواجز الواقية:

الحواجز الواقية هي إحدى وسائل السلامة التي تستخدم على الطرق والشوارع لحماية مستخدمي الطريق أو الشارع من أية خطر موجود يشكل خطورة على مستخدمي الطرق، مثل ارتفاع منسوب الطريق أو وجود جدران استنادية أو أعمدة جسور أو أعمدة لوحات. وهناك عدة أنواع من الحواجز الواقية منها: الحواجز الخرسانية والحواجز المعدنية.

ثالثاً: سياج الطرق:

سياج الطرق هو أحد وسائل السلامة التي تستخدم على الطرق وخاصة الطرق السريعة؛ لمنع الحيوانات السائبة من عبور الطريق والتسبب في وقوع الحوادث المرورية، كما يستخدم السياج لمنع حركة المرور من الالتفاف غير النظامي على الطرق السريعة، وكذلك منع المشاة من عبور الطرق السريعة وتعريض حياتهم للخطر.

عناصر السلامة المرورية على الطرق

إن السلامة المرورية تتمثل في ثلاثة عناصر وهي:

أولا: المركبة: من خلال إجراء الصيانة الدورية واللازمة لها، كتفقد وصيانة الأنوار الأمامية والخلفية وماسحات الزجاج، وكذلك تفقد مكابح اليد والقدم وفعاليتها وعيار ضغط الهواء بالعجلات ومتابعة نظافة الزجاج الأمامي والخلفي وتفقد الموجه الأمامي للمركبة.

ثانياً: الطريق: من خلال التعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة في الدولة بتصميم الطرق حسب المواصفات الهندسية العالمية وللمحافظة على طريق خالٍ من المعوقات أو الأعمال الإنشائية المعيقة لحركة المرور على الطريق، وفي حال القيام بها يتم العمل على وضع الشواخص اللازمة والضرورية للمحافظة على السلامة العامة، وهذا لا يعفي مستخدمي الطريق من زيادة الانتباه أثناء استخدامهم لطريق يتم عمل إنشاءات عليه.

ثالثاً: العنصر البشري: السائق: هو الشخص الذي يتولى قيادة إحدى المركبات في الطريق العام، وعليه الالتزام بتطبيق قواعد المرور أثناء استخدامه للطريق.

رابعا: المشاة: المشاة هم الأفراد أو الجماعات الذين يستخدمون الشوارع والطرقات سيرا على الأقدام، وعليهم استعمال المعابر والجسور والأماكن الأخرى المخصصة لهم.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

نقص الكوادر القضائية لا يزال مستمرا

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 14 جماد الاول 1436هـ - 5 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/05/article_937020.html

كلمة الاقتصادية

تم افتتاح بعض المحاكم المتخصصة مثل المحاكم الجزائية ومحاكم الأحوال الشخصية ودوائر التنفيذ، وهي مرحلة تأخر إنجازها حيث كانت وبحسب المدة الزمنية تعتبر مهلة للانتهاء من مرحلة إعادة الهيكلة السلطة القضائية. إنجاز جميع المراحل بما في ذلك افتتاح المحاكم التجارية ونقل الدوائر الجزائية من ديوان المظالم لتعمل تحت مظلة المحاكم الجزائية في القضاء العام وإنهاء وضع جميع اللجان والهيئات القضائية وشبه القضائية، وهو ما لم يتم حتى الآن، ما يؤكد وجود عوائق ومعوقات لم يمكن تجاوزها.

إن تأخر افتتاح المحاكم يرجع وبحسب تصريح مصدر بوزارة العدل إلى وجود نقص في الكوادر البشرية المؤهلة للتعيين في المحاكم وقد سبق هذا التصريح تصريح لرئيس لجنة تطبيق آلية تنفيذ نظام القضاء في وزارة العدل عن وجود خطة استراتيجية لزيادة أعداد القضاة بما يتواكب مع برامج تطوير مرفق القضاء، حيث ستوفر خلال السنوات الثلاث المقبلة نحو 50 في المائة من احتياج المحاكم الفعلي للقضاة، وترفع أعداد القضاة إلى ما بين 2500 وثلاثة آلاف قاض وملازم قضائي، في حين أن احتياج قطاعات وزارة العدل الفعلي إلى القضاة بنهاية الخطة التطويرية نحو خمسة آلاف قاض، وتضمن التصريح أن أعداد القضاة لا تتواكب مع الاحتياج الفعلي، وأن وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء يبذلان جميع الجهود لمواكبة أعداد القضاة برامج تطوير مرفق القضاء وسد خانة كبيرة.

إن توفير الكوادر البشرية من القضاة وكتاب العدل والموظفين للقيام بالأعمال القضائية في المحاكم وكتابات العدل لن يكون عسيرا في ظل وجود عدد من كليات الشريعة وأقسام الحقوق والشهادات المعادلة التي تتوافر لدى شبابنا السعودي، كما أن توافر الموازنة العامة الضخمة التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء عموما، هي أكبر دعم للقضاء كي يواكب المتغيرات التي تفرض التحديث وإعادة الهيكلة وتطبيق أنظمة تقنية حديثة لنظم المعلومات، وجمع وتوثيق المعلومات والبيانات والإحصائيات والوثائق، والاستفادة منها في إجراء الدراسات والبحوث، ووضع الخطط والبرامج لتحسين العمل وتنظيمه.

إنه ومنذ أن صدرت الترتيبات القضائية الجديدة، هناك ضرورة للتدريب، خصوصا مع تزايد الأنظمة، التي تمثل الجانب الإجرائي القضائي، حيث تكمن أهمية تلك الترتيبات في أنها تعيد هيكلة السلطة القضائية، وتضع الاختصاصات القضائية في مكانها الطبيعي وتفصل بين أعمال جهتي القضاء الإداري والعادي من جهة، وفي الوقت نفسه تعالج أوضاع اللجان والهيئات القضائية المتعدّدة المنتشرة في أجهزة حكومية رغم صبغتها القضائية.

إن الصعوبات كبيرة والمهمة ضخمة، ونحن أمام تصحيح وتطوير لأوضاع قديمة ومتراكمة، ولأنه حان الوقت للانتهاء من تنفيذ خطة شاملة لتطوير القضاء بصورة عامة، فإن الاعتراف بضخامة المشروع شرط لنجاحه، فهناك إعدادات للمباني وللأدوات المكتبية وتنظيم الارتباط الإداري وتعيين الأكفاء في مواقعهم، بما في ذلك عملية نقل الكوادر من ديوان المظالم إلى القضاء العادي، وبلا شك أن هناك حاجة إلى تعيينات جديدة في أكثر من مستوى في الكادر القضائي وكذلك الإداري، ولا بد من تهيئة العنصر البشري للعمل، فهو الأساس في أي برنامج أو مشروع، بل هناك مواصفات واشتراطات ضرورية يجب تحققها ثم تطويرها كي نصل إلى إعادة تهيئة السلطة القضائية بشكل حديث ومتوافق مع طموح ولاة الأمر.

هل ندرك حجم الأخطار البيئية المحيطة بنا؟

المصدر: جريدة اليوم الخميس 14 جماد الاول 1436هـ - 5 مارس 2015م
http://www.al-jazirah.com/2015/20150305/ar3.htm

د. فوزية البكر

لا أعرف لماذا تبدو المفاهيم البيئية لنا كسعوديين بعيدة ورسمية أكثر من كونها ممارسة يومية نتبناها كسلوك. فمثلا تصر وزارة التربية والتعليم قبل أن تضم إلى وزارة التعليم العالى لتكون الوزارتان باسم وزارة التعليم (وهي محقة بالمناسبة) على أن مناهجها تتضمن الكثير من المفاهيم البيئية التي تكفي لتربية أجيال غير،
إن الممارسات اليومية لطلابها ولطاقمها التعليمي والإداري لا علاقة لها بما يتم ترديده من (أدبيات بيئية)! وذلك في الغالب الأعم عدا بعض الحالات الواعية في بعض المدارس من معلمين أو إداريين وهي نادرة!
التعليم بلا شك أداة أساسية لنشر الوعي البيئي ولكن ليس عن طريق مقررات دراسية مملة يقدمها المعلم بالشكل الإلقائي التقليدي الذي هي عليه اليوم والتي لن تصل معلومة واحدة عبرها إلى ذهن الطلاب.
الطالب بحاجة إلى أن يرى ويلمس بشكل مباشر ما نتحدث عنه فنحضر له من يقدم له تجارب عملية ومن يعرض عليه أفلاماً ومن يكون لديه القدرة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والألعاب الإلكترونية (وهي اللغة الأكثر انتشاراً) بين طلاب هذا العصر على اختلاف أعمارهم لنقل الرسالة التوعوية حول البيئة كما أن اشراك طلاب المدارس وبتعاون مع مؤسسات حماية البيئة في مشاريع حقيقية (وليست صورية ولنشر الأخبار في الصحف) ستكفل التنمية التدريجية لوعي الطلاب بالمخاطر البيئة المحدقة.
يكفي أن نقول لهذا الطالب إن علبة الماء البلاستيكية التي لا يتورع أي منا في استخدام عشرات منها كل يوم وإلقائها حتى دون التفكير فيها وهذا بالتأكيد يحصل عند خروجنا للمنتزهات والبر أن مع العلم أن كل علبة بلاستيكية نلقيها دون اكتراث ستحتاج أكثر من خمسين سنة لتتحلل في التربة أما العلبة الزجاجية فستحتاج ضعف هذا الزمن حتى يتم تحللها!
وفي حين يقوم الناس في كل مكان في العالم (ولا نقصر في السفر إليه وزيارته مراراً وتكراراً) بجمع مخلفاتهم وفرزها بمعني عزل الورقية عن البلاستكية عن المعادن في حاويات خاصة بها ذات ألوان مختلفة حتى تلتصق بذاكرة الناس لكننا لا نجد لهذا المفهوم أثراً في بيئاتنا المحلية. وحين نسافر كسعوديين نشارك دون نقاش في السلوك المتوقع بأن الناس هي المسؤولة عن تنظيف المكان الذي توجد فيه فمحلات الأطعمة السريعة مثلاً لا تحتاج إلى عمال يحملون أكوام الفضلات من الطاولات بل تكون مسؤولية كل أسرة أن تفعل ذلك ولهذا نفعله برحابة صدر والأمر نفسه في الطائرات، حيث يقوم المضيفون بجمع كافة المخلفات من الركاب ونساعدهم في ذلك فلا يحتاج عمال النظافة والصيانة لاحقاً إلى وقت كبير في التنظيف مما يساعد على استثمار هذا الوقت في رحلات إضافية وهكذا، لكن ما الذي يحصل لنا من انقلاب (مفاهيمي) منذ أن تطأ قدمنا بيئتنا المحلية التي تدفعنا دفعاً ألا نعتني بها؟ لكن لماذا يفكر أي منا في رفع مخلفاته من طاولة مطعم للأغذية السريعة ما دامت العمالة الرخيصة متوفرة ولماذا لا نفكر في حجم مخلفات مطابخنا أو ملاحقنا إذا كان عمال البلدية البائسون سيأتون ليلاً لتنظيف شوارعنا وحمل فضلاتنا؟ وهكذا ينسحب السلوك على كل مكان عام ليصبح ظاهرة جمعية تتميز بالشراهة في الاستهلاك وعدم العناية بالنتائج البيئية الوخيمة المترتبة على هذا السلوك.
البيئة ليست مفهوماً علمياً أو صحفياً كما قد تبدو لنا.. إنها حياة حقيقية، فسلامة كوكبنا وبقاء دخلنا من البترول سيعتمد بشكل كبير على تعديل سلوكيات الاستهلاك المجحف للطاقة الذي تحتل السعودية فيه الأرقام الأولى. توضح الدراسات أن استهلاك الإنسان السعودي للمواد يعد الأعلى في العالم فمعدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة محلياً هو 5 % بينما المعدل العالمي لا يتجاوز 4 % ويعد هذا النمو هو الأعلى في العالم حيث يحتل استهلاك الطاقة الكهربائية وتحلية المياه نصيب الأسد. لكن المشكلة أن الاستهلاك المفرط للبترول الخام المحلي ومشتقاته البترولية سيقلل مع الزيادة السكانية وزيادة الطلب بالضرورة من كمية البترول المتاحة للتصدير وإذا استمر الإنسان السعودي على معدله الحالي فسيقوم باستهلاك كامل نفطه محلياً لتلبية احتياجاته خلال سنوات قليلة قادمة وعندها لن يتمكن من تصدير نفطه إلى الخارج ولا الحصول على عوائد ومن ثم لا ميزانية ولا مشاريع ولا رواتب (اللهم استر) لكن كيف يتم هذ الاستهلاك ولماذا هو مرتفع بهذا

الشكل الجنوني ولماذا لا تصل الرسالة للحد من استهلاك موارد البيئة إلى أذن المتلقي رغم تكرار عرضها في وسائل الإعلام؟
ليس ذلك فحسب، بل إن هناك جهوداً حكومية ومدنية لحماية البيئة يتبناها عدد لا بأس به من الجهات مثل الهيئة السعودية للحياة الفطرية وكذلك الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، كما تسهم بعض الجهود المجتمعية في عمليات التوعية والحماية مثل جمعية البيئة السعودية ومؤسسة الوليد بن طلال الخيرية التي أسهمت في تأسيس جمعية (نبتة) في كثير من المدارس الابتدائية في مدينة جدة مع محاولة نشر مفاهيم الترشيد والتدوير للمخلفات البيئة في هذه المدارس.
إذن أين تقع المشكلة ولماذا لا تصل الرسالة بوضوح إلى ذهن الطالب والمواطن ومن ثم لا تتحول إلى سلوك جمعي كما نرى في باقي أمم العالم.
ربما نحتاج إلى تبني استراتيجيات على مستوى وطني شامل ونتبنى برامج حماية حقيقية للبيئة على غرار ما فعلته كثير من الدول بدل أن نختنق في بيئة ملوثة بشعة ومن يعبر الآن مضطرا شوارع الرياض الدامية بسبب (مشاريع الجملة)!! فسيعرف أننا مقبلون على أن نشبه تلك المدن المكتظة بالسيارات والوقود مثل كثير من الدول الفقيرة كبنغلاديش والهند والمكسيك بل ويمكنك في الحقيقية رؤية أعمدة التلوث تلف الرياض منذ أن تقبل عليها من طريق الدمام أو من المطار وإذا لم نبادر وحتى على المستوى الفردي بمحاولة تنظيف بيئتنا وحمايتها فلا أعلم أين نحن ذاهبون في مشوار التلوث والتدمير البيئي؟

لجنة حقوق الإنسان العربية تدعو لتشكيل فريق عربى لحل النزاعات

المصدر: جريدة اليوم السابع الاثنين 11 جماد الاول 1436هـ - 2 مارس 2015م
اضغط هنا

أكدت لجنة حقوق الإنسان العربية، ضرورة تشكيل فريق عربى لحل النزاعات العربية بالطرق السلمية. وأوضحت اللجنة فى بيان أصدرته اليوم، أن يتم تشكيل هذا الفريق من الشخصيات العربية البارزة والمعروفة فى مجال العمل الحقوقى والفكرى، ليكون معبرا عن رأى الحكمة والعقل فى المنطقة العربية، وذلك تحت مظلة جامعة الدول العربية، ويعمل على تقديم المقترحات والآراء الإيجابية لحل النزاعات العربية بالطرق السلمية والالتقاء بذوى الشأن فى هذا السياق، والعمل على الإسهام الجدى فى وقف العنف، وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان فى المنطقة العربية، ومن أهمها الحق فى العيش بأمان. وتابعت اللجنة تطورات الأحداث الجارية فى المنطقة العربية، مؤكدا أهمية العمل العربى المشترك للخروج من الأزمات الراهنه التى تعصف بالأمة العربية. وشددت اللجنة على أن العمل العربى المشترك من أجل حل النزاعات والوقاية منها يتطلب العمل الجاد والمبنى على حقوق الإنسان والحفاظ على الكرامة الإنسانية، وذلك إيماناً منها بأنه لا يمكن أن يتم تحقيق أى سلام فى المنطقة أو الوصول إلى استقرار حقيقى دون أن ترتكز كل العمليات السياسية على صون الكرامة الإنسانية واحترام مبادئ حقوق الإنسان. وحذرت اللجنة من خطورة تصاعد العنف والنزاعات فى دول عربية عدة، وخاصة تلك الدول الأطراف المصادقة على الميثاق العربى لحقوق الإنسان.

مملكة البحرين تؤكد التزامها بتعهداتها الأممية وآلياتها وأجهزتها المتعددة

المصدر: جريدة اخبار 24 الخميس 14 جماد الاول 1436هـ - 5 مارس 2015م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/205470

أكدت مملكة البحرين التزامها بما أقره الدستور البحريني وميثاق العمل الوطني والتشريعات الوطنية من ضمانات حقوقية لمواطنيها وللمقيمين فيها بجانب التزامها بتعهداتها أمام الأمم المتحدة وآلياتها وأجهزتها المتعددة انطلاقا من قناعة المملكة قيادة وحكومة وشعبا في صون وحماية حقوق الإنسان لأنها ضرورة لا غنى عنها في سبيل مواصلة الارتقاء بمجتمعاتنا نحو مزيد من التقدم والرخاء.

ونقلت وكالة أنباء البحرين عن السفير عبدالله عبداللطيف عبدالله وكيل وزارة الخارجية البحريني في كلمة بلاده خلال افتتاح الجلسة الـ/ 28 / لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بجنيف أمس والتي تستمر حتى السابع والعشرين من مارس الجاري .. تأكيده استكمال البرنامج الإصلاحي الذي أسس له الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين حيث كانت وما تزال مبادئ حماية وتعزيز حقوق الإنسان ركنا أصيلا فيه.

واستعرض السفير عددا من التطورات على صعيد العمل الحقوقي في مملكة البحرين معلنا عن استئناف التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مجال التعاون التقني وبناء القدرات وعن عزم مملكة البحرين تقديم عدد من التقارير الوطنية للجان الأمم المتحدة التعاقدية.

وأوجز التحديات التي تواجه بلاده في تطور الممارسات العنيفة نوعا لا كما وفي الخطابات الدينية المسيسة التي تدعو إلى الفئوية وكراهية الآخر وتخلط بين التحريض والحق في الرأي والتعبير بما لا يتماشى ومبادئ المشاركة الفعلية في العملية الديمقراطية.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الوطن الاحد 10 جماد الاول 1436هـ - 1 مارس 2015 م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6082

المصدر: جريدة الحياة الاحد 10 جماد الاول 1436هـ - 1 مارس 2015م

اضغط هنا

المصدر: جريدة المدينة الاثنين
11 جماد الاول 1436هـ - 2 مارس 2015م

اضغط هنا

المصدر: جريدة اليوم الاثنين
11 جماد الاول 1436هـ - 2 مارس 2015م

http://www.alyaum.com/article/4050630

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء
12 جماد الاول 1436هـ - 3 مارس 2015م

http://alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6088

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء
12 جماد الاول 1436هـ - 3 مارس 2015م

http://www.alyaum.com/article/4051011

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاربعاء 13 جماد الاول 1436هـ - 4 مارس 2015م

http://www.aleqt.com/2015/03/04/article_936664.html

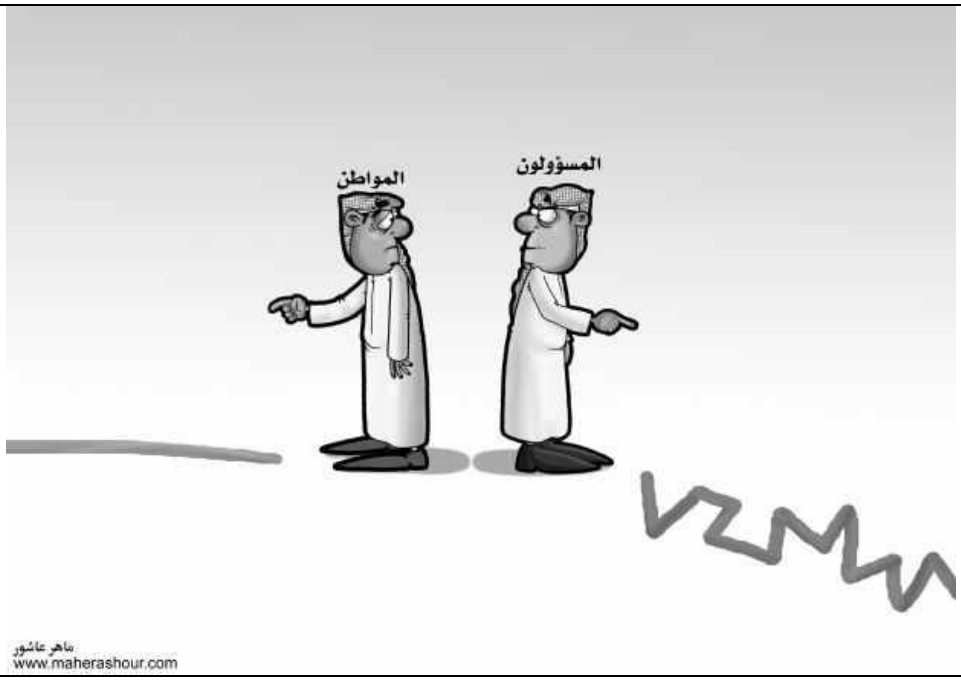

الحياة AL HAYAT

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 13 جماد الاول 1436هـ - 4 مارس 2015م

اضغط هنا

المصدر: جريدة عكاظ الخميس
14 جماد الاول 1436هـ - 5 مارس 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150305/Cartoon201503056316.htm

المصدر: جريدة المدينة الخميس
14 جماد الاول 1436هـ - 5 مارس 2015م

اضغط هنا